



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون - تيارت -



كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مطبوعة محاضرات في مقياس:

الإقتصاد الكلي - 02 -

محاضرات وتمارين مقترحة

موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

من إعداد الدكتورة: عون الله سعاد

السنة الجامعية: 2022-2023

فهرس المحتويات

01.....	فهرس المحتويات.....
04.....	قائمة الأشكال.....
07.....	مقدمة.....

المحور الأول: دوال الاستهلاك الحديثة

10.....	تمهيد.....
11.....	أولاً: نظرية Kuznet في الاستهلاك.....
12.....	ثانياً: نظرية الدخل النسبي.....
14.....	ثالثاً: نظرية الدخل الدائم.....
17.....	رابعاً: نظرية دورة الحياة.....
22.....	خامساً: العوامل غير الدخيلة المؤثرة في الإستهلاك.....
25.....	سادساً: تأثير الأصول على الاستهلاك.....
26.....	تمارين حول دوال الاستهلاك الحديثة.....

المحور الثاني: دوال الطلب على النقد

29.....	تمهيد.....
29.....	أولاً: تعريف دالة الطلب على النقد.....
30.....	ثانياً: نظريات الطلب على النقد.....
52.....	ثالثاً: المناطق المختلفة في دالة الطلب على النقود.....
54.....	أسئلة حول دوال الطلب على النقد.....

المحور الثالث نموذج التوازن الاقتصادي العام (منحنى IS-LM)

56.....	تمهيد.....
57.....	أولاً: التوازن في سوق الإنتاج (توازن منحنى IS، منحنى هانسن).....
65.....	ثانياً: التوازن في سوق النقود (توازن منحنى LM، منحنى هيكس).....
76.....	ثالثاً: التوازن الاقتصادي العام (توازن منحنى IS-LM).....

80.....رابعاً: آثار السياسة المالية والسياسة النقدية.....

86.....تمارين حول نموذج التوازن الاقتصادي العام.....

المحور الرابع: نماذج النمو الاقتصادي

93.....تمهيد.....

93.....أولاً: ماهية النمو الاقتصادي.....

99.....ثانياً: نظريات النمو الاقتصادي.....

109.....أسئلة حول نماذج النمو الاقتصادي.....

المحور الخامس: الدورات الاقتصادية

111.....تمهيد.....

112.....أولاً: تعريف الدورات الاقتصادية.....

114.....ثانياً: أسباب الدورات الاقتصادية.....

115.....ثالثاً: أنواع الدورات الاقتصادية.....

116.....رابعاً: مراحل الدورات الاقتصادية.....

118.....خامساً: خصائص الدورات الاقتصادية.....

118.....سادساً: أنواع الدورات الاقتصادية.....

122.....سابعاً: مميزات الدورة الاقتصادية.....

122.....ثامناً: نظريات الدورة الاقتصادية.....

130.....تاسعاً: معالجة الدورات الاقتصادية.....

132.....أسئلة حول الدورات الاقتصادية.....

134.....قائمة المراجع.....

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
12	دالة الاستهلاك وفق نظرية Kuznet في الاستهلاك	الشكل (1-1)
17	دالتي الاستهلاك لميلتون فريدمان في الأجل الطويل والأجل قصير	الشكل (2-1)
20	الاستهلاك والادخار وتراكم الثروة	الشكل (3-1)
37	آلية عمل النموذج الكنزري من خلال الطلب الفعال	الشكل (1-2)
41	منحنى تفضيل السيولة بدافع المعاملات عند كينز	الشكل (2-2)
43	منحنى تفضيل السيولة بدافع المعاملات والاحتياط عند كينز	الشكل (3-2)
43	علاقة سعر الفائدة بالطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط عند كينز	الشكل (4-2)
45	منحنى الطلب على النقود بدافع المضاربة عند كينز	الشكل (5-2)
46	توازن السوق النقدي عند كينز	الشكل (6-2)
53	منحنى الطلب على النقود بدافع المضاربة	الشكل (7-2)
59	منحنى التوازن في سوق الانتاج (منحنى IS)	الشكل (1-3)
62	اشتقاق منحنى (IS) بيانيا	الشكل (2-3)
66	دالة عرض النقود	الشكل (3-3)
68	منحنى الطلب على النقود بغرض المعاملات	الشكل (4-3)
69	منحنى الطلب على النقود بغرض الحيطرة والحذر	الشكل (5-3)
70	منحنى الطلب على النقود بغرض المضاربة	الشكل (6-3)
71	مصيدة السيولة	الشكل (7-3)
72	التمثيل البياني للطلب الكلي على النقود	الشكل (8-3)
73	معادلة توازن سوق النقد	الشكل (9-3)
75	الاشتقاق البياني لمنحنى LM	الشكل (10-3)
75	منحنى LM	الشكل (11-3)

78	التمثيل البياني للتوازن الاقتصادي العام	الشكل (3-12)
80	مرونة منحنى LM	الشكل (3-13)
82	انتقال نقطة التوازن بسبب انتقال المنحنى IS	الشكل (3-14)
83	انتقال نقطة التوازن بسبب انتقال منحنى LM	الشكل (3-15)
84	دمج السياستين المالية والنقدية وفقا لنموذج IS-LM في اتجاهين مختلفين	الشكل (3-16)
85	دمج السياستين المالية والنقدية وفقا لنموذج IS-LM في نفس الاتجاه	الشكل (3-17)
118	مراحل الدورات الاقتصادية	الشكل (5-1)
128	دورات هيكس التجارية	الشكل (5-2)

مقدمة

مقدمة:

يهتم التحليل الإقتصاد الكلي 02 على اعتباره الفرع الثاني من النظرية الإقتصادية الكلية بما يعنى به من دراسة للمتغيرات الكلية تركز على مجموع الوحدات الجزئية منتجين ومستهلكين وأسواق، وسياسات الدولة تحصيلاً للإيرادات وتخطيطاً للاستخدامات، كما ينظر في تشابكات الإقتصاد الوطني مع العالم الخارجي من سياسات منتهجة ونتائج محصلة، ويحلل التشابكات القائمة على مستوى الأسواق الكلية: سوق النقد وسوق السلع والخدمات، من أجل تحديد التوازنات الآنية في هذه الأسواق وفهم طبيعة وأثر التقلبات والدورات الإقتصادية، ومن ثم تصميمها وتطبيقها للسياسات الإقتصادية سواء المالية، النقدية أو التجارية وغيرها... بما يحقق مرتجى التخصيص الأمثل للموارد والآداء الكفاء للإقتصاد، وتجسيد الأهداف العامة للدولة من توازنات داخلية وخارجية، واستقرار ونمو إقتصادي مستدام، وتنمية إقتصادية تنعكس على أغلب مجالات الحياة، وتحديد قيمة الجرعات اللازمة من السياسات الإقتصادية والفجوات الزمنية المقابلة من أجل تحقيق هذه الأهداف مجتمعة.

إذ تهدف هذه المطبوعة إلى تعريف طلبة السنة الثانية ليسانس في ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بالمواضيع الرئيسية التي يتناولها برنامج مقياس الإقتصاد الكلي 02 المعتمد من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والذي تم تكيفه مع البرنامج الوزاري الجديد، ليكون أداة في يد الطلبة تساعدهم على استيعاب أكثر لهذه المادة العلمية، والتي تمثل إحدى أساسيات التكوين القاعدي لتخصص العلوم الإقتصادية.

ففي هذه المطبوعة سوف نقوم بدراسة مختلف الأسس المرتبطة بمقياس الإقتصادي الكلي 02، حيث جاءت المعلومات الواردة في هذا المساق، مبسطة ومتدرجة ضمن إطار نظري وتطبيقي في آن واحد، عسى أن تفيد مستعمل هذا المرجع في فهم واستيعاب أفضل لمادته واختبار قدراته المكتسبة، لتعلم أصول الإقتصاد الكلي، فضلا عن هذا سوف نقدم مسائل شاملة في كل الأجزاء مدعمة بحلول لضمان الفهم الجيد لمحتوى مقرر المقياس، في بناء علمي مميز ومتكامل. وهذا سعياً لتوفير مرجع مساعد لطلبتنا يمكنهم من الإحاطة بالموضوعات الأساسية المتعلقة بمقياس الإقتصادي الكلي 02، لذا تم تقسيم هذه المطبوعة إلى خمسة فصول وفق المقررات الوزارية، حيث:

تناول الفصل الأول دوال الاستهلاك الحديثة، وهي دوال متطورة عن دالة الاستهلاك الكينزية، من أشهرها نظرية الدخل الدائم، ونظرية الدخل النسبي، دورة الحياة وغيرها.

أما الفصل الثاني فتناول موضوع دوال الطلب على النقد من خلال التعرف على تطور الطلب على النقد وأسسها في مختلف النظريات الاقتصادية.

ويتطرق الفصل الثالث إلى التوازن الاقتصادي العام من خلال التوازن الآني لسوق السلع والخدمات وسوق النقد (منحنى IS-LM)، ومعرفة كيفية انتقال نقطة التوازن وأسباب ذلك.

أما الفصل الرابع فيتناول النماذج المختلفة للنمو الاقتصادي، حيث يتم التطرق إلى مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه وأسبابه، وأهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.

الفصل الخامس والأخير يتناول مفهوم الدورة الاقتصادية ومراحلها والاستراتيجيات الموافقة لكل مرحلة من مراحلها.

المحور الأول:

دوال الإستهلاك الحديثة

المحور الأول: دوال الإستهلاك الحديثة.

تمهيد:

دالة الإستهلاك حسب افتراضات المدرسة الكينزية، دالة خطية تتكون من الإستهلاك المستقل (a) والإستهلاك التابع (C) الذي يعتمد على الدخل الجاري، والتي تسمى بنظرية الدخل المطلق. حيث يعد "كينز" أول من أشار إلى أن الإنفاق الإستهلاكي يعتمد بصورة أساسية على مستوى الدخل، كما أشار إلى أن الإنفاق الإستهلاكي يتجه للزيادة مع كل زيادة في الدخل، بحيث تكون زيادة الإستهلاك أقل من إجمالي الزيادة في الدخل طالما أن هناك جزء من الدخل يوجه للإدخار، لتكون العلاقة بين الإستهلاك والدخل في الصورة العامة لدالة الإستهلاك الكينزية: $C = a + by$

ولقد وجهت عدة انتقادات لدالة الإستهلاك الكينزية ومن هذه الانتقادات ما يلي:

- إن دالة الإستهلاك ذات الشكل $C = a + by$ لا تصلح إلا في الفترة القصيرة، حيث يمكن قبول حد أدنى من الإستهلاك a الذي يمكن أن يتم تمويله عن طريق السحب من المدخرات المتراكمة سابقاً أو عن طريق الإقتراض، أما على المدى الطويل فلا يبقى للإستهلاك المستقل (a) أي معنى، وبالتالي فدالة الإستهلاك في المدى الطويل تأخذ الشكل $C = by_d$ وكذلك تكون دالة الإدخار $S = (1-b) y_d$ حيث ينطلق كل من المنحنيين من مركز الإحداثيات.

- إن صيغة دالة الإستهلاك السابقة صيغة مختصرة جداً، حيث تعتبر حجم الإستهلاك تتعلق بمستوى الدخل المتاح فقط، في حين أن الإنفاق الإستهلاكي يأخذ بعين الإعتبار أسعار السلع والخدمات وهو ما تهمله دالة الإستهلاك الكلية.

- يفترض التحليل الكينزي أن الدخل المتاح يوزع على العائلات فقط، لكن في الحقيقة يمكن توزيعه بعدة طرق، كأن يوزع بين العائلات والمؤسسات الإنتاجية والإدارات أو يوزع كأجور وأرباح أي بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة... إلخ.

وقد لا تعبر هذه الدالة عن سلوكيات الإستهلاك الحقيقية لبعض الأفراد والعائلات بسبب اعتماد

الكثير منهم على الدخول المتوقعة في المستقبل وعلى حجم الثروة المملوكة وعلى مستوى المعلومات المتوفرة

عن الأسعار، وعلى معدلات الفائدة على القروض الشخصية، وعلى السلوكيات النفسية للاستهلاك والادخار وتأثر العديد من الأفراد بسلوكيات الاستهلاك للآخرين المحيطين بهم.

كما أن سلوكيات دالة الاستهلاك في الأجل القصير التي تميل إلى وجود تأثير واضح للتغيرات في الدخل الجاري على الاستهلاك، تختلف عن سلوكيات دالة الاستهلاك في الأجل الطويل التي تميل إلى وجود تأثير نسبي للدخل على الاستهلاك أو وجود ثبات كبير في الجزء من الدخل الذي ينفق على الاستهلاك والجزء الذي يدخر.

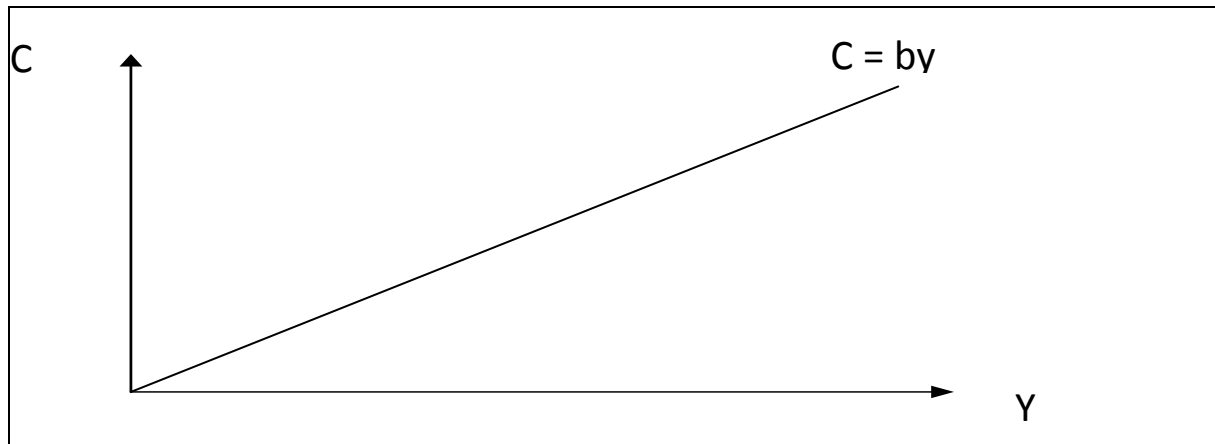
وهذا الاختلاف بين سلوكيات دالة الاستهلاك في الأجل القصير والأجل الطويل، أدى إلى ظهور عدد من النظريات التي حاولت تفسير دالة الاستهلاك الكلية، وهو ما سنتطرق إليه في هذا المحور بشيء من الاختصار.

أولاً: نظرية Kuznet في الاستهلاك.

قام الإقتصادي S.kuznets سنة 1946 بنشر تقديرات للدخل (y) والاستهلاك (C) في الولايات المتحدة الأمريكية عن الفترة الممتدة من 1869 إلى 1938، وقد تمت هذه التقديرات لكل من (y) و (C) خلال كل عشرية مع وجود بعض التداخل بين كل عقد والعقد الذي يليه، وقد تم تقدير دالة الاستهلاك من هذه البيانات الجديدة آنذاك والتي أكدت بعض افتراضات كينز (وجود علاقة ثابتة ووطيدة بين (y) و (C)، وكذلك قيمة الميل الحدي للاستهلاك (b) أقل من الواحد الصحيح) ، وقد أشارت نتائج هذا البحث إلى عدم انخفاض الميل المتوسط للاستهلاك (APC) خلال الفترة الطويلة، بل أثبتت أن الميل الحدي للاستهلاك يساوي إلى الميل المتوسط للاستهلاك (MPC = APC).

وليس $MPC < APC$ ، كما هو عند كينز في الفترة القصيرة، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى أن الاستهلاك المستقل في الفترة الطويلة يكون معدوماً (a=0) بينما في الفترة القصيرة يكون (a > 0)، وهذا يعني أن العلاقة بين (y) و (c) هي علاقة تناسبية، وبالتالي فمنحنى الاستهلاك ينطلق من نقطة الصفر كما يبينه الشكل الموالي:

الشكل (1-1): دالة الاستهلاك وفق نظرية Kuznet في الاستهلاك.



وتفسير ذلك أن انفاق المستهلكين يتجه نحو التزايد ولكنهم ينفقون دائما نفس النسبة من دخولهم مهما كان مستوى الدخل.

كما أثارت الدراسة إلى أن النسبة $\frac{C}{Y}$ (الميل المتوسط للاستهلاك) خلال سنوات ارتفاع الأسعار كانت أقل من المعدل العام للنسبة $\frac{C}{Y}$ في الفترة الطويلة، وأكبر من $\frac{C}{Y}$ في حالة انخفاض الأسعار، وهذا يعني أن $\frac{C}{Y}$ تزداد بانخفاض الأسعار وتنخفض بارتفاعها.

ثانيا: نظرية الدخل النسبي.

في سنة 1949 قدم الاقتصادي Duesenberry نظرية جديدة حول الاستهلاك في المدى الطويل تختلف عن النظرية الكينزية التي كانت تركز على المدى القصير. وتتلخص نظرية الدخل النسبي لجيمس ديوزنبري في افتراضين أساسيين هما:

- الافتراض الأول: أن الاستهلاك يعتمد على الدخل النسبي (نسبة الى دخول الأفراد الآخرين) أو استهلاكهم، ونسبة إلى الدخل السابق أو الاستهلاك السابق، وببساطة بأن الاستهلاك لا يعتمد على الدخل المطلق إنما على الدخل النسبي، أي أن إنفاق الأسرة يتوقف على إنفاق الأسر الأخرى التي تعيش مجاورة لتلك الأسرة، وهذا يسمى بظاهرة "المحاكاة" التي تعني أن العائلات تتأثر بالمحيط أو الجيران، بحيث أن العائلات ذات الدخل المنخفض أو المتوسط إذا كانت تعيش في وسط عائلات غنية نسبيا فإنه سيؤدي بهذه العائلة إلى تقليد الجيران أو محاكاتهم ولو تطلب الأمر إنفاق الدخل بأكمله، وإن لم يكن الدخل كافيا

أو قليلا فإن هذه العائلات يمكن أن تلجأ الى الاقتراض أو وسائل أخرى بغية عدم التقليل من قيمتها الاجتماعية.

- **الافتراض الثاني:** يرى Duesenberry أن ما افترضه كينز بأن العلاقة بين الدخل والاستهلاك علاقة متماثلة دائما، وهو افتراض خاطئ وغير واقعي، فالعلاقة بين الاستهلاك والدخل ليست متماثلة دائما عبر فترة زمنية معينة، وهذا راجع -حسب هذه النظرية- الى التقلبات أو الدورات الاقتصادية، حيث أنه لو زاد أعلى حد له وحصل تقلب أو دورة اقتصادية وانخفض الدخل، فالاستهلاك لن ينخفض، والسبب أن المستهلكين سيحافظون على نفس مستوياتهم الاستهلاكية التي اعتادوا عليها قبل حدوث انخفاض الدخل ولذلك يرى Duesenberry أن الاستهلاك لا يعتمد على الدخل المتاح y_d وإنما يعتمد أيضا على أعلى دخل حصل عليه في فترة سابقة y_p .

حيث بين الاقتصادي Duesenberry أن استهلاك العائلات لا يرتبط بدخلها المطلق فحسب ولكنه يرتبط كذلك بتوزيع الدخل الوطني أي بالوضع النسبي للعائلات بعضها البعض، وبعبارة أخرى بدخلها النسبي أي مستوى الدخل في سلم دخول مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية. فإذا افترضنا أن تركيب توزيع الدخل الوطني يظل ثابتا من فترة إلى أخرى مع ارتفاع مستمر لهذا الدخل، نجد في هذه الحالة كل عائلة تنتقل من مستوى دخل إلى مستوى دخل أعلى ولكن وضعيتها النسبية في سلم الدخول تبقى نفسها.

وقد بين Duesenberry أن الفكرة الكينزية القائلة بأنه عندما يرتفع الدخل تنقص الحصة المخصصة منه للاستهلاك غير صحيحة، حيث يرى بأنه عندما تنتقل عائلة من مستوى دخل إلى مستوى دخل آخر (أعلى) فإن هذه العائلة لا تأخذ بنمط الاستهلاك الذي كانت تتبعه العائلات التي كانت تنتمي إلى هذه الطبقة من الدخل، ولكنها تحتفظ بنمط استهلاك الطبقة التي كانت تنتمي هي إليها، أي تحتفظ بنمط الاستهلاك المرافق لوضعيتها النسبية في القسم الاجتماعي وهذا يعني ثبات الميل المتوسط للاستهلاك.

فإذا كان الفرد في الفترة t يمتلك كمية معينة من الثروة النقدية W_t ويعرف دخله الحالي y_e ويعرف القيمة الحالية للدخل المتوقع في المستقبل V_t فإن دالة الاستهلاك الفردية يمكن أن تأخذ الشكل:

$$C = b_1 Y_t + b_2 V_t + b_3 W_t$$

حيث $b_i = (1,2,3)$ ثوابت تعتمد على العمر ومتوسط الحياة $0 < b_i < 1$

وتكون دالة الاستهلاك الكلية:

$$C_t = B_1 Y_t + B_2 V_t + B_3 W_t$$

وبناء على الشكل العام لهذه الدالة وما يمكن اشتقاقه من علاقات يمكن دراسة طبيعة العلاقة بين الاستهلاك (C) والدخل (Y) حيث من خلال نسبة الاستهلاك المتوسط.

$$\frac{c}{y} = B_1 + \frac{B^2 V_b}{y} + \frac{B^3 W_t}{y}$$

نلاحظ:

- وجود غير تناسقية في المدى القصير: إذ يظهر أن تغيرات الإستهلاك تكون عكس تغيرات الدخل، فمع زيادة الدخل Y فإن الإستهلاك المتوسط $\frac{C}{Y}$ يتناقص.

- لكن في المدى الطويل فإن نسبة الثروة إلى الدخل تكون ثابتة تقريبا، ومنه يمكن القول بوجود علاقة تناسب، إذ أن زيادة الدخل ستؤدي إلى زيادة الثروة ومنه يمكن القول بثبات الميل المتوسط للإستهلاك أي:

$$\nearrow Y_t \Rightarrow \nearrow W_t \Rightarrow \frac{C}{Y}$$

ثالثا: نظرية الدخل الدائم.

تم طرح هذه النظرية من قبل ملتون فريدمان M.Friedman عام 1957 الذي يرى أن المستهلك يواجه نوعان من الدخل هما الدخل الدائم والدخل المؤقت أو الطارئ، أي أن الدخل الحالي ينقسم إلى دخل طارئ ودخل دائم، والدخل الطارئ هو الدخل المفاجئ مثل المكافأة والميراث، أما الدخل الدائم فهو الدخل الذي يتصف بالاستقرار والديمومة مثل الراتب الشهري.

- مفهوم الدخل الدائم: هو ذلك المستوى من الدخل المتحقق خلال فترة طويلة من الزمن والذي يشمل على حجم الثروة والدخل المتوقع الحصول عليه في المستقبل، واقترض فريدمان بأن قياس الدخل الدائم يعتمد على كل من الدخل الجاري والدخل السابق له وهذا يعني أنه يناول الدخل السابق بالإضافة إلى نسبة من الفرق بين الدخل الجاري والدخل السابق له.

وعلى ذلك يمكن اشتقاق المعادلة التالية:

$$y_p = y_{t-1} + \theta(y_t - y_{t-1}) \dots (1)$$

حيث:

y_p : الدخل الدائم.

y_{t-1} : الدخل السابق.

y_t : الدخل الحالي.

θ : نسبة التغير الملاحظ للدخل الحالي بالنسبة للدخل السابق.

توضح المعادلة السابقة (1) أن الدخل الدائم يمكن أن ينظر إليه على أنه متوسط مرجح للدخل الحالي والدخل السابق له ويعتمد بدرجة كبيرة على النسبة θ ولكون اعتمدنا على الدخل الحالي والسابق فقط يعتبر مقياسا مبسطا جدا ولذا اقترح فريدمان أن يتم قياس الدخل الدائم على أساس متوسط الدخول المكتسبة في سنوات عديدة ودالة الاستهلاك وفقا لنظرية الدخل الدائم توضح حجم الاستهلاك الدائم أنه دالة طردية في حجم الدخل الدائم وفق المعادلة:

$$C = cy_p \dots \dots (2)$$

حيث:

C : حجم الاستهلاك الدائم.

c : الميل للاستهلاك للدخل الدائم.

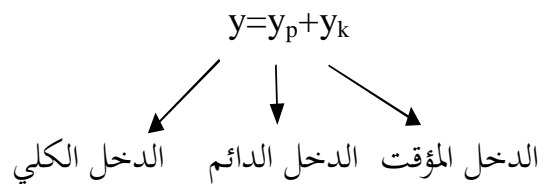
y_p : الدخل الدائم.

وفي محاولة لتفسير الدالة السابقة أوضح أن الدخل الكلي الذي يحصل عليه الفرد يقسم إلى:

- دخل دائم y_p .

- دخل مؤقت أو طارئ أو غير دائم y_k (يضم الدخل المؤقت كل التغيرات المؤقتة نتيجة لعوامل مفاجئة أو موسمية أو دورية).

أي:



بالمثل افترض فريدمان أن الاستهلاك الكلي يتكون من: استهلاك دائم واستهلاك طارئ أو مؤقت

حيث:

$$C = C_p + C_k$$

كما فرض فريدمان عدم وجود علاقة ارتباط بين الدخل الدائم y_p والدخل الطارئ y_k هو عدم وجود علاقة بين الاستهلاك الدائم والاستهلاك الدائم C_p .

كما لا توجد علاقة بين الاستهلاك الطارئ والدخل الطارئ فحدوث زيادة مفاجئة في الدخل راجعة لظروف طارئة لن تؤدي إلى زيادة الاستهلاك.

وبتعويض المعادلة (1) في المعادلة (2) نجد:

$$y_p = y_{t-1} + \theta(y_t - y_{t-1}) \dots (1)$$

$$C = C y_p \dots \dots \dots (2)$$

$$C = C [y_{t-1} + \theta(y_t - y_{t-1})]$$

$$C = C y_{t-1} + c \theta y_t - c \theta y_{t-1}$$

$$C = C \theta y_t + c y_{t-1} (1 - \theta)$$

ملاحظة: يرتبط الدخل الدائم بالثروة W أي: الدخل الدائم = معدل الفائدة \times الثروة الشخصية.

تمثل المعادلة دالة الاستهلاك للفترة القصيرة حسب فريدمان الذي ميز بني دالتي الفترة الطويلة والفترة

القصيرة ومن أهم استنتاجه:

- الإنفاق الاستهلاكي للفترة الطويلة متناسب مع الدخل الدائم $C = F(Y_p)$

$$C = C_0 y_p$$

- الميل الحدي للاستهلاك للفترة الطويلة C أما الفترة القصيرة C_0 .

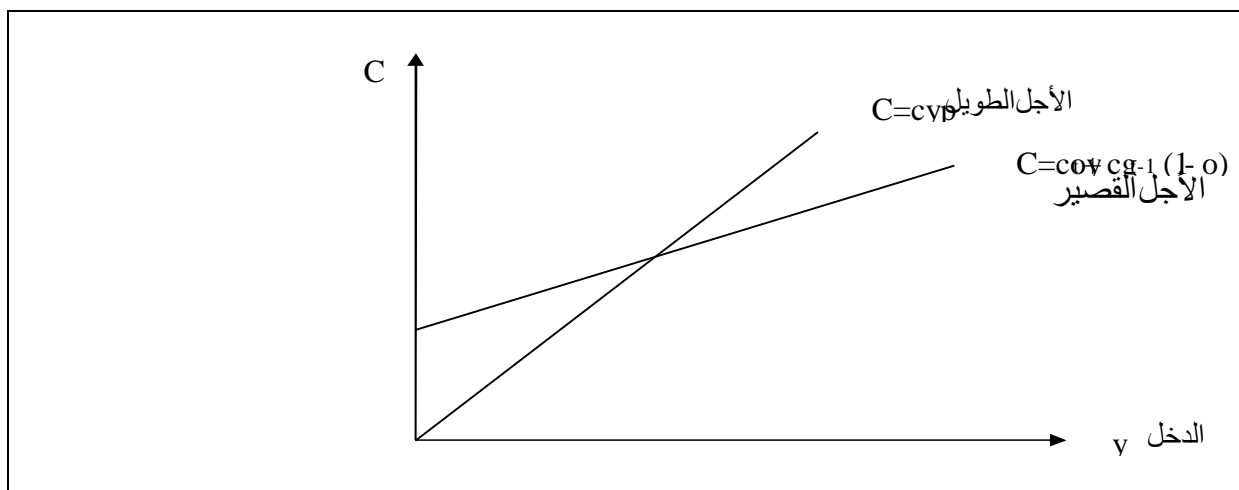
- وهو أقل من الميل الحدي للفترة الطويلة.

- في الأجل الطويل الميل الحدي للاستهلاك MPC يعادل الميل المتوسط APC : $MPC = APC$

ويمكن توضيح رسم دالتي الاستهلاك لميلتون فريدمان في الأجل الطويل والأجل قصير في الرسم

البياني الموالي:

الشكل (1-2): دالتي الاستهلاك لميلتون فريدمان في الأجل الطويل والأجل قصير.



وكخلاصة لما سبق فإن الاستهلاك والدخل العابران (المؤقتان)، قد يتخذان قيما موجبة أو سالبة إلا أنهما ينحوان في المتوسط للمساواة بالصفر، وبالتالي فإن تأثير الدخل المؤقت (العابر) والاستهلاك المؤقت (العابر) على مستوى الاستهلاك الحالي يبقى ضعيفا ويمكن تجاهله ومنه فإن دالة الاستهلاك عند فريدمان تعتمد على مستوى مستقر من الدخل الدائم.

أي أن دالة الاستهلاك عند فريدمان تتصف بالاستقرار بينما عند كينز فإن دالة الاستهلاك تتصف بالتقلبات والتغير من حين لآخر (لأنها تعتمد على الدخل الجاري).

رابعا: نظرية دورة الحياة.

اقترحت هذه النظرية من قبل A.Ando و F.Modighiani ومضمون هذه النظرية أن المستهلك لا يعتمد على دخله في الفترة الحاضرة (Y_t) فقط أو على دخل الفترات الماضية فقط، وإنما يمكن أن يعتمد أيضا في استهلاكه على توقعاته المستقبلية عن الدخل، فإذا توقع أن دخله سيزداد في المستقبل فإن استهلاكه سيتجه إلى التزايد.

$$C = Fc (Y_{t+1}, Y_{t+2}, \dots, Y_{t+n})$$

وهذا التأكد من أن الدخل سيزداد يجعل المستهلك يزيد من إستهلاكه الجاري (C_t)، كما أنه إذا كانت تنبؤاته تغطي الفترات المستقبلية حتى آخر فترة من حياته فإن المستهلك سيحاول توزيع استهلاكه على مجموع الفترات اللاحقة بحيث يحقق أكبر منفعة ممكنة.

كما أن القيمة الحالية للاستهلاك الكلي خلال فترة حياته لا يمكن أن تتجاوز القيمة الحالية لمجموع دخله خلال فترة حياته.

وتنص هذه النظرية على أن حجم الادخار المتوسط يرتبط قبل كل شيء بالمتغيرات الديمغرافية، وأن المستهلك يرغب في توزيع موارده بشكل يمكنه من المحافظة على نفس المستوى تقريبا من الاستهلاك في كل سنة من سنوات حياته، وذلك عن طريق تكوين (تركيم) دخل وثروة ومدخرات خلال فترة عمله ثم استنفادها بعد سن التقاعد، وبالتالي يتفادى التقلبات التي تحدث في الاستهلاك.

وبالتالي فإن قرارات الاستهلاك تتعلق بالدخل المتحصل عليه طيلة حياة الفرد وليس خلال فترة زمنية معينة مثلما كان الأمر في نظريات الدخل الحالي (كينز، فريدمان).

وتنطلق هذه النظرية من أن المجتمع يكون دخله في وسط حياته ومنخفضا في بداية ونهاية حياته، وعليه يكون استهلاكه الكلي هو عبارة عن معدل ثابت نسبيا من الدخل المتوقع ولهذا فإن المجتمع حسب هذه النظرية له ثلاثة أنواع من الدخول:

- دخل حالي مصدره العمل y_L ويتمثل في الأجور والمرتببات.
- دخل متوقع مصدره الثروة y_p وهو ينقسم إلى جزئين:
- الثروة نفسها "w": بحيث يمكن تحويلها إلى دخل في أي وقت قابل للاستهلاك (الاحتياط النقدي- الذهب- بعض الممتلكات).
- ريع الثروة "V": وهو ما ينتج عن الاستثمار في الثروة (كالودائع في البنوك، المحاصيل الزراعية...).

وبذلك يكون الاستهلاك أيضا ثلاثة أنواع تبعا لمصدر كل واحد:

- $a_1 y_L$ هو استهلاك نسبة من دخل العمل y_L .

- $a_2 V$ هو استهلاك نسبة من ريع الثروة V .

- $a_3 W$ هو استهلاك نسبة من دخل الثروة W.

ومنه تكون دالة الاستهلاك الكلية من الشكل:

$$C = a_1 y_L + a_2 V + a_3 W$$

حيث أن: a_1, a_2, a_3 ، عبارة عن معدلات استهلاك وتكون أكبر من الصفر وأقل من 1.

- **فرضيات دورة الحياة:** بينت هذه النظرية على عدة فرضيات أهمها:
- الأفراد يخططون لاتفاقهم الاستهلاكي وادخاراتهم عبر فترات طويلة على الشكل الذي يحقق لهم أكبر منفعة ممكنة على مدى حياتهم وبهذا يكون الادخار وسيلة للمحافظة على سوية الاستهلاك للفرد في المراحل المتأخرة من العمل.
- الدخل لا تمثل المصدر الوحيد لتمويل الإنفاق الاستهلاكي فالفرد مصدران للدخل هما الدخل من العمل والدخل من الثروة المتراكمة وتشمل الربوع والفوائد.
- الادخار يعد نتيجة لرغبة الأفراد في توفير الاستهلاك لفترة التقاعد.
- **توزيع الاستهلاك:** باعتبار دورة الحياة تنظر إلى أن الأفراد يخططون لاستهلاكهم وادخاراتهم عبر فترة طويلة تعتمد كل فترة حياتهم يرمز لها ب NL وفترة العمل يرمز لها ب WL يتقاضى فيها الفرد دخلا سنويا رمزه YL في حين فترة التقاعد هي NL-WL التي تعتمد على المدخرات السابقة.
- فإن الفرد المعني وبعمله WL بعد بلوغه سن الرشد فيكون أول وأبسط المسائل هي كيف سيوزع ذلك الفرد إجمالي دخله المتحقق على مدى حياته على إجمالي سنين عمره بعد بلوغ سن العمل وكون دالة الاستهلاك تحكمها فرضية أساسية.
- استهلاك سنوات الحياة = دخل سنوات الحياة.
- نتيجة توزيع استهلاكه عبر سنوات الحياة بشكل ثابت ويدخر لتمويل فترة التقاعد أي حجم الثروة بعد سنوات الحياة يندم وكون الفرد ليس له ثروة ومصدره الوحيد هو دخل عمله فإن:
- استهلاك سنوات الحياة = دخل سنوات العمل ويعبر عن تلك المساواة ب:

$$C.NL=YL.WL$$

حيث:

- فترة الحياة: NL
- متوسط الاستهلاك السنوي: C
- **الادخار السنوي:** الادخار جزء من الدخل المحقق في زمن من سن العمل يتيح إمكانية دعم الطلب الاستهلاكي في فترة سن التقاعد أي تمويل الاستهلاك خلال فترة التقاعد وبالتالي يحدد متوسط الادخار السنوي على مدى الحياة على النحو التالي:

$$Y_L = C + S$$

$$S = Y_L - C$$

بتعويض دالة الاستهلاك في المعادلة (1) نجد:

$$S = Y - \left(\frac{WL}{NL}\right) \cdot YL$$

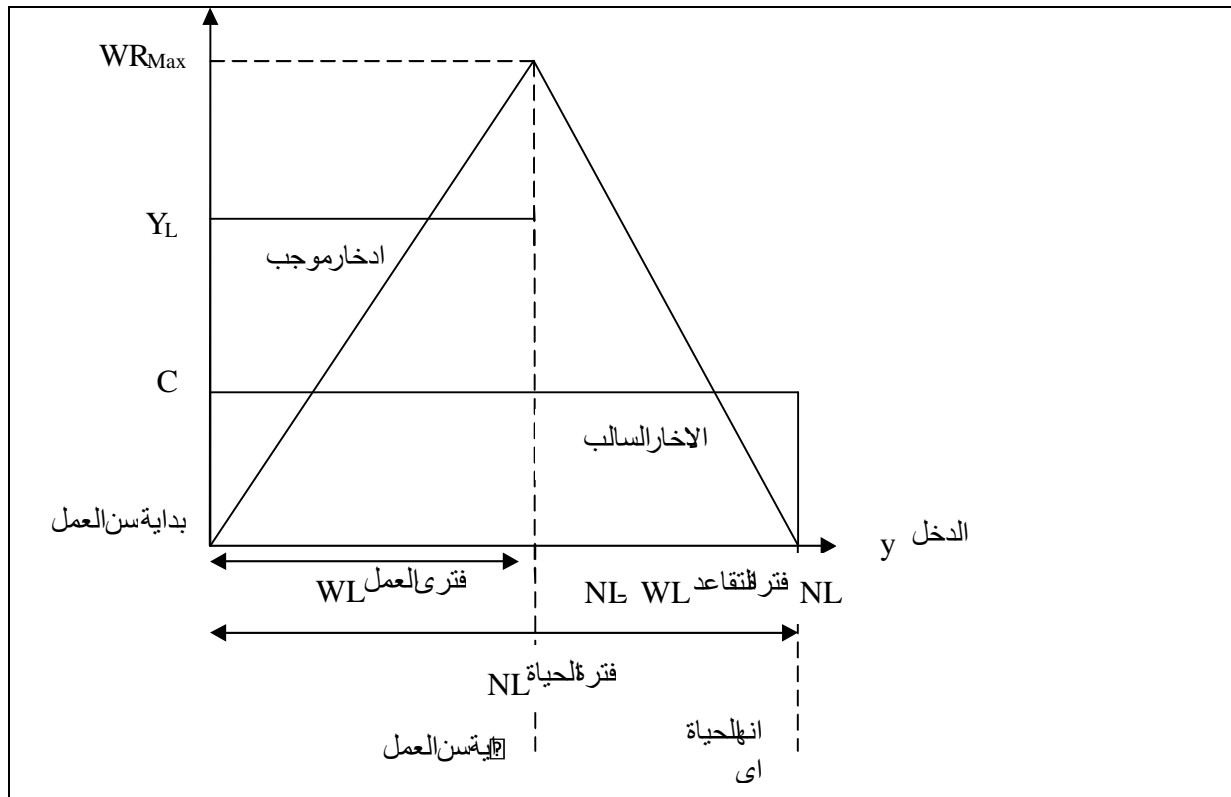
$$S = \left(\frac{NL - WL}{NL}\right) \cdot YL$$

- يلاحظ من دالة الادخار أنها تعتمد على فترة التقاعد.

- في حين دالة الاستهلاك تعتمد على فترة العمل.

ويمكن تمثيل كل من الاستهلاك والادخار وما تراكم من الثروة بالرسم البياني التالي:

الشكل (1-3): الاستهلاك والادخار وتراكم الثروة.



من خلال الرسم نستنتج أن:

- الأفراد يدخرون لتمويل فترة استهلاك فترة التقاعد.
- المدخرات المتراكمة تكون الثروة.
- أقصى قدر ممكن من الثروة يكون عند نهاية فترة العمل وبداية فترة التقاعد.

- إن الثروة بعد فترة العمل تبدأ في التناقص لانعدام المدخرات المغذية لها (انعدام دخل العمل) وعليه:

$$WR_{Max} = C(NL - WL)$$

- إدراج عامل الثروة:

إذا ما كان الفرد يملك مصادر أخرى للدخل كالأسهم والسندات أو حسابات نقدية أو انتقلت إليه بالوراثة هذه المصادر الأخرى للدخل يمكن أن تساهم في تغطية الإنفاق الاستهلاكي.

فإذا استفاد الفرد من ثروة قدرها WR خلال تاريخ معين من حياته T والتي ستضاف إلى دخله من العمل والمقدر بـ Y_L والمحصل عليه خلال ما تبقى له من فترة العمل والمقدرة بـ $(WL-T)$ فإن متوسط الاستهلاك السنوي المتوقع سيعطي بالعلاقة أو الصيغة التالية:

$$C(NL - T) = WR + (WL - T).Y_L$$

$$C = \left(\frac{1}{NL - T}\right)WR + \left(\frac{WL - T}{NL - T}\right)Y_L$$

بوضع:

$$a = \left(\frac{1}{NL - T}\right)$$

$$c = \left(\frac{WL - T}{NL - T}\right)$$

يصبح:

$$C = aWR + cY_L$$

حيث:

a: الميل الحدي للاستهلاك من الثروة.

c: الميل الحدي للاستهلاك من دخل العمل.

WR: الثروة.

Y_L : دخل العمل.

c: متوسط الاستهلاك السنوي بوجود الثروة.

استنتاجات:

- يزداد الميل الحدي للاستهلاك من الثروة كلما اقترب الفرد من نهاية الحياة $(NL-T)$.

- يتوقف الميل الحدي للاستهلاك من دخل العمل على مدة الحياة المتبقية للفرد المتوقعة $(NL-T)$ و $(WL-T)$

- استهلاك الفرد ثابت عبر سنوات حياته.

- الإنفاق الاستهلاكي يمول بواسطة دخل العمل مضاف إليه الثروة الأولية.

- الإنفاق الاستهلاكي الجاري يتوقف على الثروة الحالية زائد إلى دخل عمل سنوات الحياة.

إلا أن ما يعاب على هذه النظرية هو أنها تتكون من متغيرات مختلفة يصعب قياسها خاصة فيما يتعلق بالدخل المتوقع، حيث مهما كانت الوسائل الاحصائية المستعملة دقيقة فمن الصعب جدا حساب الدخل المتوقع بشكل دقيق، وبالرغم من عيوب هذه النظرية إلا أنها تضمنت تفسيرات اقتصادية كلية مهمة لأثر معدل نمو السكان في النسبة الكلية للادخار على الدخل، حيث أنها تبين بأنه كلما كان معدل نمو السكان أسرع كلما كان معدل الادخار الكلي أكبر وهذا لأن زيادة عدد السكان تؤدي إلى زيادة العائلات التي ستدخر من أجل المحافظة على نفس المستوى من الاستهلاك بعد التقاعد.

كل هذه الدراسات تعتبر دراسات تكاملية وتطبيقية على النظرية الكينزية. والخلاصة أن هناك علاقة صريحة واضحة بين الإستهلاك والدخل بغض النظر عن نوع هذا الدخل. وأي تغير في الدخل يؤدي إلى تغير الإستهلاك والانتقال من نقطة إلى أخرى على دالة الإستهلاك. ولكن الدخل ليس العامل الوحيد المؤثر، حيث أن هناك عوامل أخرى غير دخيلة (غير مؤثرة).

خامسا: العوامل غير الدخيلة المؤثرة في الإستهلاك.

1- مستوى الأسعار: يعتبر مستوى الأسعار من العوامل المهمة جدا في التأثير على حجم الإستهلاك، وإذا أخذنا الأمر ببساطة وبصفة مبدئية فإن زيادة الأسعار تؤدي إلى تخفيض الفرد لإستهلاكه، هذا من الناحية المنطقية. ولكن التحليل الإقتصادي يرى غير ذلك أيضا، فلو إرتفعت الأسعار دون إرتفاع الدخل النقدية للأفراد ينخفض الدخل الحقيقي فينخفض الإستهلاك، أما لو إرتفعت الأسعار بنسبة معينة وإرتفعت الدخل بنفس النسبة فإن الدخل الحقيقية لن تتغير وبالتالي يبقى الإستهلاك كما هو ولا يتغير. هذا ونشير هنا إلى ما يعرف بخداع النقود Illusion Money والذي يحدث عندما ينظر الأفراد إلى إرتفاع دخولهم النقدية دون النظر إلى إرتفاع الأسعار فيزيدون من إستهلاكهم تحت تأثير وهم النقود رغم أن دخلهم الحقيقي لم يرتفع.

2- توقعات الأسعار: كما نعلم، تعتبر التوقعات من العوامل المهمة في علم الإقتصاد وفي تأثيرها على الإستهلاك، فإذا توقع الأفراد إرتفاع الأسعار في المستقبل فإنهم سيزيدون من إستهلاكهم الحاضر على

حساب الإستهلاك المستقبلي، والعكس إذا توقع الأفراد إنخفاض الأسعار في المستقبل فإنهم سيؤجلون إستهلاكهم الحالي للمستقبل فينخفض الإستهلاك، هذا بالنسبة لتوقعات الأسعار، أما بالنسبة لتوقعات تغير الدخل، فإن توقع الأفراد إرتفاع دخولهم يؤدي إلى زيادة الإستهلاك والعكس بالعكس.

3- التقليد والمحاكاة: يعتبر عامل التقليد والمحاكاة من العوامل الهامة والتي تؤثر في أنماط الإستهلاك، حيث يتأثر أفراد المجتمع في سلوكهم الإستهلاكي بمن حولهم من أقارب وأصدقاء وجيران، ومحاولة تقليدهم في أنماطهم الإستهلاكية. وقد يلجأ البعض إلى شراء سلع لا يحتاج إليها أو لم يعتاد إستخدامها ليس إلا رغبة في محاكاة أصدقاء أو جيران ولو إضطر إلى إنفاق معظم دخله في سبيل ذلك. كما يلاحظ أحيانا أن محاولة أفراد المجتمع محاكاة مستويات المعيشة السائدة في الدول الغربية والمتقدمة تؤثر كثيرا على نمط إستهلاكهم، فتزيد من كمية السلع المطلوبة والتي لم يعتادوا شراءها من قبل. ويدخل ضمن هذا العامل كل ما من شأنه التأثير على ذوق المستهلك من دعاية وإعلان وغيرها.

4- النظرة إلى الادخار: إن نظرة المجتمع للإدخار ووعيهم لأهميته تؤثر وبشكل واضح في حجم الإستهلاك وبالتالي الإدخار، وهذه النظرة تحكمها عوامل إجتماعية ونفسية وإقتصادية. فلو كان المجتمع ينظر إلى الإدخار على أنه أمر مهم فإنه سوف يدخر أكثر ويستهلك أقل كما في معظم المجتمعات المتحضرة. أما إذا كان أفراد المجتمع لا يولون إهتماما يذكر للإدخار أو أنهم محبوبون الإستهلاك بطبعهم فإن هذا المجتمع يزيد فيه الإستهلاك وينخفض فيه الإدخار.

5- العوامل الإجتماعية: هناك عوامل إجتماعية كالعمر والحالة الإجتماعية والمستوى التعليمي والثقافي والبيئة التي يعيش فيها الإنسان، كلها عوامل تؤثر على حجم الإستهلاك. فبالنسبة للعمر، نجد أن الدخل الفردي ودخل الأسرة يأخذان في النمو منذ الشباب وحتى منتصف العمر، ثم يبدأ بالتناقص في سن الشيخوخة، وتأخذ نسبة الدخل المدخرة نفس النمط حيث يزيد الإدخار في سن الشباب ويصل إلى قمته في منتصف العمر ثم تتناقص. وهذا يدل على أن الجزء الأكبر من الإستهلاك يكون في سن الشباب وسن الشيخوخة، والجزء الأقل منه يكون في منتصف العمر.

6- الأذواق: تختلف أذواق الأفراد إختلافا متباينا، فمن الناحية الإقتصادية هناك من يستهلك أكثر وهناك من يستهلك أقل. ويعزى ذلك إلى إختلاف الميول الإدخارية والتي ترجع بدورها إلى إختلافات السن والتركيب الأسري والأحوال الإجتماعية.

7- نمط توزيع الدخل بين أفراد المجتمع: تستهلك الطبقات الفقيرة الجزء الأكبر من دخلها، وإدخارها غالبا ما يكون منخفض نسبيا بسبب إنخفاض مستويات دخلها. أما الطبقات الغنية فإرتفاع دخولها يسمح لها باستهلاك نسبة أقل من دخلها وإدخار نسبة أكبر منه. فالميل الحدي للإستهلاك يرتفع لدى الفقراء عنه لدى الأغنياء. ولذلك فكلما كان توزيع الدخل في صالح الطبقات الفقيرة كلما زادت نسبة ما يوجه للإستهلاك وإنخفضت نسبة ما يوجه للإدخار من الدخل والعكس بالعكس.

8- الثروة: إن حصول الفرد على ثروة مفاجئة كالإرث مثلا من شأنه زيادة إستهلاكه، محاولا إشباع سلع كان يتطلع لإستهلاكها من قبل، ثم بعد فترة يعتاد على نمط إستهلاكي معين فيثبت الإستهلاك نوعا ما وقد يبدأ في زيادة مدخراته. وتنقسم الثروة إلى أصول سائلة ورصيد من السلع المعمرة، وعلى ذلك فإن زيادة ما يمتلكه المجتمع من مصادر الثروة المتمثلة في الأصول المالية السائلة أو عوائد الإستثمارات أو الأوراق المالية قصيرة الأجل (تتمتع بالسيولة) من شأنه زيادة شعوره بالأمان فيزيد الإستهلاك. أما عندما تتمثل مصادر الثروة في السلع المعمرة من أثاث وتحف وسيارات وغير ذلك فإن ذلك يعني خروج ملاكها من سوق هذه السلع كمشتريين وبالتالي ينخفض الإستهلاك لهذه السلع لفترة من الزمن.

9- سعر الفائدة: أكدت النظرية الكلاسيكية كما سبق وأوضحنا أن سعر الفائدة هو العامل الأساسي المحرك للإدخار، في حين شكك الإقتصاديون بعدهم في ذلك من الناحيتين النظرية والتطبيقية. فزيادة سعر الفائدة قد تشجع على الإدخار وتعوق الإستهلاك، ولكنها أيضا قد تؤثر عكسيا. فقد يجد الفرد نفسه عند مستويات الفائدة المرتفعة محققا لعائد أكبر من مدخراته فيتمكن من إدخار جزء أقل ومستمتعا باستهلاك جزء أكبر من الدخل.

لذا تشير بعض الدراسات التطبيقية إلى أن العلاقة بين الإستهلاك وسعر الفائدة هي علاقة غير واضحة، بينما يجد البعض الآخر أنها علاقة قوية نسبيا.

10- الضرائب: تؤثر السياسة الضريبية للدولة على الإستهلاك ومن ثم على الإدخار، حيث تعتبر الضرائب إستخدام غير إنفاقي للدخل فيشار إليها بالإدخار الحكومي (أو الإدخار العام) ، حيث أن زيادة الضرائب تع مل على تخفيض الإستهلاك وزيادة الإدخار والعكس يحدث عندما تنخفض الضرائب.

سادسا: تأثير الأصول على الاستهلاك.

ملخص هذا العنصر أن الدخل الجاري لا يشكل المصدر الوحيد للاستهلاك إذ هناك من المستهلكين من يجوزتهم أصول نقدية في شكل أرصدة نقدية سائلة أو في شكل ودائع مصرفية قصيرة الأجل أو تحت الطلب، وهناك من المستهلكين من في حوزتهم أصول مالية (كالأسهم والسندات) أو أصول عينية (كالعقارات...).

إن هذه الأصول يمكن تكون مصدرا للاستهلاك سواء باستعمالها مباشرة (بالنسبة للأرصدة النقدية) أو بعد بيعها بالنسبة للأصول المالية والعينية، ورغم أن استعمال الأصول المالية وخاصة العينية يتطلب وقتا طويلا نظرا لصعوبة بيعها ، لكن يمكن أن نلاحظ أن مجرد كسبها قد يؤدي لبعض المستهلكين إلى الكف عن الإدخار إذا كانوا يعتقدون أن ثروتهم هذه تضمن لهم المستقبل.

وبعبارة أخرى يمكن القول أن وجود أصول متراكمة صافية، يؤثر على قرارات الاستهلاك شأنه شأن الدخل المتاح، وعادة ما نجد ميل العائلات إلى انفاق دخولهم الحقيقية يتجه إلى الاعلى كلما كانت ثروتهم الصافية كبيرة. وهكذا تكون دالة الاستهلاك التي تأخذ بعين الإعتبار الأصول كما يلي:

$$C_t = bY_t + dA_t$$

حيث:

- C_t : استهلاك الفترة t .

- Y_t : الدخل المتاح في الفترة t .

- A_t : مبلغ الأصول الصافية في بداية الفترة t .

- b : الميل لاستهلاك الدخل الجاري.

- d : الميل لاستهلاك الأصول الصافية المتراكمة.

تمارين حول دوال الاستهلاك الحديثة.

التمرين الأول:

أجب عن الأسئلة التالية:

- 1- ما الفرق بين نظرية الدخل المطلق ونظرية الدخل الدائم ونظرية الدخل النسبي؟.
- 2- استنادا إلى نظرية الاستهلاك، ما الفرق بين دالة الاستهلاك في المدى القصير ودالة الاستهلاك في المدى الطويل؟.
- 3- ما العلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك في المدى الطويل والميل المتوسط للاستهلاك في المدى الطويل؟.
- 4- يعتمد الاستهلاك أساسا على الدخل المتاح، كما أنه يعتمد على عوامل أخرى أيضا، أذكر هذه العوامل وشرح كل منها بإيجاز؟

5- لتكن لدينا دالة الاستهلاك التالية: $C=a+by$

- ما هي الشروط الواجب توفرها حتى تصبح دالة الاستهلاك هذه تمثل نظرية الدخل الدائم في المدى الطويل؟ وما هي صيغة الدالة الجديدة؟

التمرين الثاني:

حدد الاجابة الصحيحة من الخاطئة؟

- 1 - طبقا لنظرية الدخل النسبي:
 - الميل الوسطي للاستهلاك ثابت.
 - الميل الوسطي للاستهلاك دائما يتزايد.
 - الميل الوسطي للاستهلاك دائما يتناقص.
 - يتغير الميل الوسطي للاستهلاك إذا كان هناك تذبذب في مستوى الدخل.
- 2- وفقا لنظرية الدخل الدائم:
 - تدخر كل زيادة في الدخل الدائم.
 - تستهلك كل الزيادات في الدخل الدائم.
 - تدخر كل زيادة في الدخل العابر.

- تستهلك كل زيادة في الدخل العابر.
- 3- وفقا لنظرية الدخل الدائم أي العبارات التالية صحيحة:
 - لن يتغير مستوى الاستهلاك إذا زاد مستوى الدخل العابر.
 - لن يتغير مستوى الاستهلاك إذا انخفض مستوى الدخل العابر .
 - سيزيد مستوى الاستهلاك إذا زاد مستوى الدخل الدائم.
 - كل ما سبق.

التمرين الثالث:

إذا كانت لديك البيانات التالية حول الدخل والإنفاق الاستهلاكي لكل ثلاثة أشهر على امتداد ثلاث سنوات وفق الجدول التالي:

السنة الثالثة		السنة الثانية		السنة الأولى		البيانات
C	Yd	C	Yd	C	Yd	
135	600	322.5	450	85	100	الثلاثي الأول
495	700	352.5	500	145	200	الثلاثي الثاني
555	800	382.5	550	205	300	الثلاثي الثالث
615	900	412.5	600	265	400	الثلاثي الرابع

المطلوب:

- 1- حدد دالة الاستهلاك لكل سنة.
- 2- حدد دالة الاستهلاك للأجل الطويل.
- 3- مثل هذه الدول بيانيا على نفس المنحنى

التمرين الرابع:

إذا كانت العلاقة طويلة الأجل بين الاستهلاك والدخل المتاح هي 0.9، باستخدام نظرية الدخل الدائم كمرجع، أحسب مستوى الاستهلاك الموافق لمستويات الدخل المتاح التالية:

800	750	700	650	600	الدخل المتاح
00	10	20	30	00	الدخل العابر

المحور الثاني:

دوال الطلب على النقد

المحور الثاني: دوال الطلب على النقد.

تمهيد:

يعتبر الطلب على النقود متغير اقتصادي على درجة عالية من الأهمية، بحكم تأثيره وتأثيره على كامل المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وهو يمثل الرغبة في الحصول على السيولة لأسباب معينة، ويختلف الاقتصاديون وبالتالي المدارس الاقتصادية في تحديد هذه الأسباب، وكذلك في النتائج المترتبة على اتجاه رغبات الأفراد والمؤسسات في طلبهم على النقود، وبالتحديد الإجابة على السؤال المهم: هل تؤثر النقود على المتغيرات الاقتصادية أو أنها متغير حيادي أو سلبي؟.

وتذهب الإجابة على السؤال الأخير في اتجاهين متناقضين: أن النقود تساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي وبالتالي فهي ذات دور نشيط: *la monnaie active* والاتجاه الثاني أن النقود لن تسبب إلا ضغوطا تضخمية *la monnaie neutre*. حتى الحرب العالمية الثانية سادت أفكار النظرية الكمية للنقود، النقود المحايدة، التي ليس لها دور عدا أنها مقياس للقيم ووسيط للمبادلات.

وتلتها ظهور الثورة الفكرية الكينزية، حيث ظهر مصطلح جديد في الاقتصاد وهو الاقتصاد النقدي للإنتاج، بعد فترة ساد فيها الفصل بين ما هو نقدي وما هو حقيقي، وكأن النقود لا تؤثر على الجانب الحقيقي المادي للاقتصاد. وهي النظرية التي مكنت الحكومات من الخروج من الأزمة العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي خلال الثلاثينات من القرن الماضي.

أولاً: تعريف دالة الطلب على النقد.

يمثل الطلب على النقود حجم الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد خلال مدة من الزمن، وهو يعبر عن سلوك الأفراد بصدد الكمية التي يميلون أو يقررون الاحتفاظ بها بصورة نقد. لذا فإنه يعكس سلوك الأفراد وميولهم إزاء النقود كنوع من أنواع الموجودات المؤلفة للثروة النقدية. أما دالة الطلب على النقود فهي علاقة بين الكمية المطلوبة من النقود (كأرصدة حقيقية) والعوامل المؤثرة في هذا الطلب، وقد اختلفت المدارس الاقتصادية حول هذه العوامل.

ثانيا: نظريات الطلب على النقد.

إن السياسات الاقتصادية المطبقة من طرف الدول سواء لإعادة التوازن للاقتصاد أو تنشيطه، إنما مستمدة من مختلف النظريات الاقتصادية التي تطورت بتطور مختلف المدارس الاقتصادية، وعليه يمكن القول بأن السياسة الاقتصادية ما هي إلا تطبيق للنظرية الاقتصادية.

هدف النظرية النقدية باعتبارها جزء من النظريات الاقتصادية إلى تحليل وتفسير مختلف الظواهر المتعلقة بالنقود، فهي تحلل مختلف العوامل المحددة لقيمة النقد في أي لحظة من الزمن، كما تحلل كذلك مختلف الآثار التي يمكن أن تحدثها تغيرات قيمة النقد على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية. وكما قلنا سابقا فإن تطور النظريات النقدية كان مترامنا مع تطور أفكار مختلف المدارس الاقتصادية.

1- النظرية النقدية التقليدية: تتمثل النظرية النقدية التقليدية في النظرية النقدية التي نشأت وتطورت بفضل جهود الإقتصاديين في كل من المدرستين الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، والتي تبلورت فيما بعد وأصبحت تسمى باسم "نظرية كمية النقود". ولدراسة هذه النظرية والتعمق فيها يجب أولا دراسة أسس ومبادئ المدرسة التقليدية التي من خلالها ظهرت النظرية النقدية.

1-1- أسس ومبادئ النظرية التقليدية: لقد ظهرت المدرسة التقليدية في أواخر القرن 18 وأوائل القرن 19، ولقد كان من أهم رواد هذه المدرسة الإقتصاديون الكلاسيك ومنهم: آدم سميث، دافيد ريكاردو، مالتوس، جون ستيوارت ميل، وساي. ثم طور أفكار المدرسة الكلاسيكية مجموعة من الإقتصاديين النيوكلاسيك وأهمهم: مانجر، بافريك، مارشال، روبنسن، بيجو... الخ، وهم اللذين أعادوا احياء أفكار المدرسة الكلاسيكية ولكن بروح جديدة وبمبادئ أكثر مرونة من مبادئ النظرية الكلاسيكية، ويمكن تلخيص أهم مبادئ النظرية التقليدية فيما يلي:

- **الحرية الاقتصادية:** وهي ترك الفرد حرا في اختيار نشاطه وحرية التملك والعمل لتحقيق مصلحته الخاصة وبالتالي المصلحة العامة.

- **عدم تدخل الدولة:** لا يرى التقليديون أي حاجة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وبالتالي في حرية الأفراد، ولا يكون تدخلها إلا في مجالات ضيقة جدا مثل الدفاع والقضاء والقيام بالمشروعات العامة ذات النفع العام.

- الملكية الخاصة: فكل عوامل الإنتاج هي ملك للخواص (الأفراد) وليست ملك للدولة.
- مبدأ المنافسة الحرة: وهي تلك المنافسة غير المقيدة الكفيلة بتحقيق التقدم الاقتصادي ورفع درجة الإشباع لمختلف أفراد المجتمع.
- قانون السوق: فالأسعار هي القوة الحقيقية الوجيهة للنشاط الإنتاجي وتحقيق التوازن، وتتحكم في السوق القوانين الطبيعية (وهي قوة خفية) التي تعيد إليه توازنه كلما اختل، وكذلك قانون "ساي" للأسواق الذي يرى ضرورة أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به (المقابل له)، فالإنتاج يخلق معه قوة شرائية، وتعبير نقدي هو كل إنتاج يخلق معه إنفاقا مساويا له.
- مبدأ الربح: يعتبر التقليديون أن الربح هو أفضل حافز على الإنتاج والتقدم الاقتصادي، وأن تعظيمه من شأنه أن يرفع من إنتاجية عوامل الإنتاج.
- مبدأ حيادية النقود: إن النقود في الحياة الاقتصادية ليست سوى أداة تبادل، فهي حيادية لأنه يمكن استبدالها بأدوات أخرى، فهي ليست إلا "عربة لنقل القيم" أو هي مجرد "حجاب لغطاء الحقيقة" والحقيقة هنا هي أن السلع تبادل بالسلع والنقود ليست إلا وسيط لذلك.
- مبدأ مرونة سعر الفائدة: يعمل سعر الفائدة على تحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار، وهو المحدد الوحيد لهما، فهما دالتين تابعتين لسعر الفائدة ($I=f(i)$, $S=f(i)$)، فالفائدة في نظر التقليديين هي جزء الادخار أو ثمن استخدام رأس المال.
- 1-2- الفرضيات التي تقوم عليها النظرية:** قامت النظرية التقليدية للنقود على الفرضيات التالية والتي على أساسها تم بناء معادلة التبادل ل Fisher ثم بعدها معادلة الأرصد النقدية ل Cambridge:
- ثبات حجم المعاملات: أي أن حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية، وأن النقود ليس لها أي تأثير في تحقيق التوازن الاقتصادي، فهي وسيط للمبادلة فقط ودورها محايد في الإقتصاد.
- مرونة الأجور والأسعار هبوطا وصعودا.
- الإقتصاد يتوازن عند مستوى التشغيل الكامل.

- ثبات سرعة دوران النقود على الأقل في المدى القصير، لأنها تحدد بعوامل بطيئة التغير ومستقلة عن كمية النقود (منها درجة كثافة السكان، تطور عادات التعاملات المصرفية وغيرها)، ونقصد بسرعة دوران النقود " معدل متوسط عدد المرات التي انتقلت فيها كل وحدة من وحدات النقود من يد إلى أخرى في تسوية المعاملات التجارية والاقتصادية في فترة زمنية معينة".

- وجود علاقة سببية بين التغير في المستوى العام للأسعار كمتغير تابع والتغير في كمية النقود كمتغير مستقل.

1-3-1- النموذج النقدي للنظرية التقليدية: كما قلنا سابقا هناك معادلتين أساسيتين للنظرية النقدية التقليدية، والتي على أساسها تم سوق النقود حسب هذه النظرية، وتمثل هاتين المعادلتين في معادلة التبادل ل Fisher ومعادلة الأرصدة النقدية ل Cambridge.

1-3-1- معادلة التبادل لفيشر "Fisher" (1911): قامت هذه المعادلة على بعض الفروض، من أهمها:

- إن الطلب على النقود طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات ووظيفة النقود كوسيط في التبادل.
- ثبات حجم الإنتاج الحقيقي عند مستوى التشغيل الكامل.
- إن سرعة تداول النقود ثابتة ومستقلة عن كمية النقود المتداولة، وكذلك الحجم الحقيقي للمبادلات وتعتبر كعوامل مستقلة بطيئة التغير.

- النظر إلى المستوى العام للأسعار كمتغير تابع، وهو كنتيجة وليس سببا للتغير في العوامل الأخرى، وهناك علاقة طردية بين الإصدار النقدي ومستوى الأسعار، وهكذا يفسر الكلاسيك الارتفاع في المستوى العام للأسعار (التضخم).

من خلال الفرضيات السابقة أقر فيشر بأن كمية النقود تعتبر العامل الفعال والمؤثر في تحديد المستوى العام للأسعار والتناسب بينهما تناسبا عكسيا، ويتخذ أنصار هذه النظرية معادلة التبادل أداة تحليلية لبيان وجهات نظرهم كما يلي:

$$M \times V = P \times T$$

M: كمية النقود المتداولة تشمل النقود الورقية والنقود المساعدة والودائع الجارية.

V : سرعة تداولها (وهي متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها وحدة النقد من يد لأخرى).

P : المستوى العام للأسعار.

T : حجم المبادلات.

وبالتالي فالمعادلة تحدد جميع العوامل التي تتفاعل بطريقة مباشرة في تحديد مستوى الأسعار وقد ظهرت معادلة أخرى تسمى بمعادلة التبادل الاقتصادي لفيشر أيضا، حيث أدخل النقود المصرفية في التبادل، فأصبحت المعادلة:

$$M \times V + M' \times V' = P \times T$$

حيث:

M: النقود القانونية.

V : سرعة تداولها.

M' : النقود المصرفية.

V' : سرعة تداولها.

والهدف من الفصل بين M و M' حتى يتبين أهمية كل واحدة في تحقيق مستوى معين من المبادلات ورغم هذا التقدم فإن الخلاصة لا تتغير، فكل تغيير في عنصر من العناصر النقدية له تأثير فقط على الأسعار، وبالتالي فإن النقد محايد.

إذن السياسة النقدية عند الكلاسيك هي سياسة محايدة يتمثل دورها في خلق النقود لتنفيذ المعاملات، أي أن حجم المعاملات هو الذي يحدد كمية النقود الواجب توافرها.

1-3-2- معادلة الأرصدة النقدية الحاضرة "Cambridge": هذه المعادلة هي عبارة عن إعادة صياغة للنظرية الكمية أو لمعادلة Ficher وسميت بمعادلة Cambridge نسبة إلى جامعة Cambridge، وبالخصوص إلى أستاذي الاقتصاد Alfred Marshall و Cecile Pigou.

تركز هذه النظرية على العوامل التي تحدد الطلب على النقود، حيث تنظر إلى النقود على أنها جزء من ثروة الأفراد وأنهم يحتفظون ببعضها لغرض الاحتياط لأن الكلاسيك يعتبرون أن النقود تخزن قوة شرائية، فلا مانع من اكتنازها لفترة قصيرة أو حتى طويلة.

ولقد اشتق Pigou و Marshall نظريتهم من معادلة التبادل ل Ficher، وذلك بتعويض حجم

المعاملات (T) بالإنتاج (Y) لتصبح المعادلة من الشكل:

$$M \times V = P \times Y$$

حيث: $M \times V$ تمثل مجموع الإنفاق على السلع والخدمات النهائية في فترة معينة، و $P \times Y$ تمثل القيمة الاسمية للنتاج الوطني، أي قيمة ما ينتج خلال السنة من سلع وخدمات نهائية. وبقسمة طرفي المعادلة على (V) نحصل على:

$$M = \frac{1}{V} \times P \cdot Y$$

وعندما يكون سوق النقد في حالة توازن فإن الكمية المعروضة من النقد تساوي الكمية المطلوبة نستطيع استبدال M بـ M_d ، وبوضع $K = \frac{1}{V}$ تصبح المعادلة:

$$M_d = K \times P \times Y$$

حيث K هي نسبة التفضيل النقدي (*Préférence pour la liquidité*)، وبما أن K ثابتة (لأن سرعة دوران النقود ثابتة)، فإن مستوى المبادلات التي هي نسبة ثابتة من الدخل الاسمي تتحدد بكمية النقود التي يطلبها الأفراد للاحتفاظ بها، ويتوقف تحديد قيمة K على العوامل التالية:

- توقعات الأفراد، فكلما كانت توقعاتهم متفائلة كان احتفاظهم بـ (K) أقل.
- ثروة الأفراد، فكلما زادت قلت قيمة (K) .
- مستويات الأسعار.

وتربط نظرية الدخل في التحليل بين فكري الدخل والمنفعة لتفسير تقلبات قيمة النقود وهي ترى أن تقلبات الأسعار تتوقف على الحركات الخاصة بالدخل النقدي والدخل من السلع والخدمات، والذي يؤثر على الأسعار هي كمية النقود التي تصل إلى الأسواق.

1-4- تقييم النظرية النقدية التقليدية: تعتبر النظرية الكمية للنقود من أولى النظريات التي حاولت تفسير المستوى العام للأسعار والعوامل المؤثرة في تغيراته، إلا أنها واجهت بعض الانتقادات كغيرها من النظريات والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- قصور فروض النظرية في الكثير من النواحي، مثل عدم واقعية فرضية ثبات حجم الإنتاج الحقيقي، حيث أثبتت الأزمة الاقتصادية العالمية عدم صحة هذه الفرضية، وأكدت بأن الإنتاج لا يستقر بصفة دائمة عند مستوى التشغيل التام كما لا توجد قوى خفية تعيد الاقتصاد إلى حالة التوازن.

- تجاهل آثار أسعار الفائدة على المستوى العام للأسعار، واعتبار سعر الفائدة ظاهرة حقيقية تتحدد في سوق السلع والخدمات من خلال التوازن بين الاستثمار والادخار.
- عدم واقعية ثبات سرعة دوران النقود، حيث يمكن أن تتغير بتغير حجم المعاملات، كما يمكن أن تتغير كذلك نتيجة تغير ظروف السوق كالكساد والرواج، وإذا كانت سرعة دوران النقود غير ثابتة فإن زيادتها سوف يكون لها نفس تأثير زيادة الكتلة النقدية، وهذا ما يحدث زيادة في المستوى العام للأسعار حتى مع ثبات كمية النقود.
- لم تبين النظرية أسباب التغيرات التي تطرأ على قيمة النقود والقوى التي تحكم ذلك، وإنما اكتفت بتبيان كيفية تغير المستوى العام للأسعار بناء على تغيرات الكتلة النقدية.
- افتراض أن الأسعار تتغير تبعاً لتغير كمية النقود المعروضة، ولا يمكن أن تتغير نتيجة عوامل أخرى، وهذا غير صحيح، فقد تتغير الأسعار نتيجة لأسباب غير نقدية كفشل موسم زراعي، أو ندرة سلعة ما أو ارتفاع الطلب عليها.
- الاهتمام بوظيفة واحدة فقط للنقود والمتمثلة في وسيط في المبادلات وإهمال الوظائف الأخرى، والتي تطلب النقود من خلالها لذاتها.
- رغم هذه الانتقادات إلا أن لهذه النظرية عدة إيجابيات والمتمثلة فيما يلي:
- وفقت هذه النظرية إلى حد بعيد في استعمال العلاقات الرياضية والتمثيلات البيانية في التعبير عن المفاهيم والظواهر الاقتصادية، وهذا ما سهل فهم هذه النظرية.
- قامت هذه النظرية بتفسير الظواهر الاقتصادية في إطارها الواقعي آن ذاك، كما قامت بدراسة وتفسير الظواهر الاقتصادية من خلال بيان تفاعل المتغيرات الاقتصادية الموجودة.
- إن نظرية كمية النقود هي نظرية علمية بحتة، حيث اعتمدت في التحليل والتفسير لمختلف العلاقات الاقتصادية على الأسلوب العلمي البحت، فهي نظرية واقعية تفسيرية علمية.
- استطاعت النظرية الكمية للنقود أن تشد الانتباه إلى بعض الكميات الكلية الهامة، والتي تعكس النشاط الاقتصادي مثل: كمية المبادلات، وكمية النقود، كما أنها مهدت لدراسة الجوانب الأخرى من الاقتصاد التي تتحكم في مسلك النقود وسرعة تداولها.

2- النظرية النقدية الكينزية: إن أي نظرية نقدية مرتبطة بالتراكمات المادية، التاريخية والمعرفية للفترة الزمنية التي ظهرت فيها، إذن فهي مرتبطة بأسس ومبادئ وفرضيات تلك الحقبة، ولفهم النظرية النقدية الكينزية لا بد من وضعها في الإطار التاريخي الذي نشأت فيه من حيث الأفكار والوقائع الاقتصادية.

2-1- أسس ومبادئ النظرية الكينزية: إن ظهور النظرية الكينزية كان بسبب الأزمة الاقتصادية لسنة 1929 " أزمة الكساد الكبير"، وبالتالي فالنظرية الكينزية أتت معالجة لهذه الأزمة، ويمكن القول بأن مختلف المبادئ والأسس التي اعتمدت عليها هذه النظرية كانت مناقضة لمبادئ النظرية الكلاسيكية التي عجزت عن تفسير الأزمة الاقتصادية العالمية وحلها، ويمكن تلخيص مختلف مبادئ النظرية الكينزية فيما يلي:

- رفض كينز فروض الكلاسيك والتي تنص على أن المجتمعات تسودها حالة من التشغيل التام عند التوازن الكلي، حيث أن هناك حالة من التشغيل غير التام نتيجة لتقلبات كمية عناصر الإنتاج، وقد يحدث التوازن الكلي في حالة التشغيل غير التام.

- أهمية تدخل الدولة لتنظيم ومراقبة الاستثمار بصفة مؤقتة، حيث يرى كينز بأن ترك الحرية التامة للأنشطة الاقتصادية يحدث خللا في الاقتصاد، إذ يرى كينز أنه ليس بالضرورة تحقيق المصلحة الخاصة يؤدي إلى تحقيق المنفعة العامة.

- تدخل الدولة من خلال السياسات الاقتصادية يعمل على تحقيق مصلحة المجتمع ككل.

- إن أسباب البطالة في المجتمع ليس العمال، وإنما رجال الأعمال حيث ترجع البطالة إلى عدم كفاية الاستثمارات، أي أن البطالة إجبارية وليست اختيارية كما يرى الكلاسيك.

- الاستهلاك هو الذي يعمل على زيادة وتشجيع الاستثمار وليس الادخار، حيث أن الاستهلاك يؤدي إلى زيادة الطلب على الإنتاج بينما يؤدي انخفاضه إلى حالة من الركود.

- عدم صحة فكرة التشغيل التام، حيث أثبت كينز بأن الاقتصاد في الغالب يكون في حالة التشغيل الناقص، أما حالة التشغيل التام فهي حالة متطرفة نادرة التحقق.

- عدم صحة فرضية مرونة الأجور والأسعار، خصوصا الأجور في اتجاهها التنازلي، حيث في الواقع العملي لا ننتظر انخفاض الأجور حسب الطلب والعرض على اليد العاملة، إذ هناك عوامل أخرى أكثر تأثيرا على الأجور كمطالب النقابات العمالية وكذا انخفاض القدرة الشرائية.

- عدم صحة قانون ساي للأسواق وفكرة العرض يخلق الطلب، حيث أن لب الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 هو ارتفاع جانب العرض مقارنة بجانب الطلب " عدم سريان قانون ساي"، كما أكد كينز العكس أي أن الطلب هو الذي يخلق العرض وهذا المبدأ أقرب للواقع، إذ أن المنتجون لا ينتجون سلعة ما إلا إذا كان هناك طلب عليها (دراسة السوق قبل القيام بالعملية الإنتاجية).

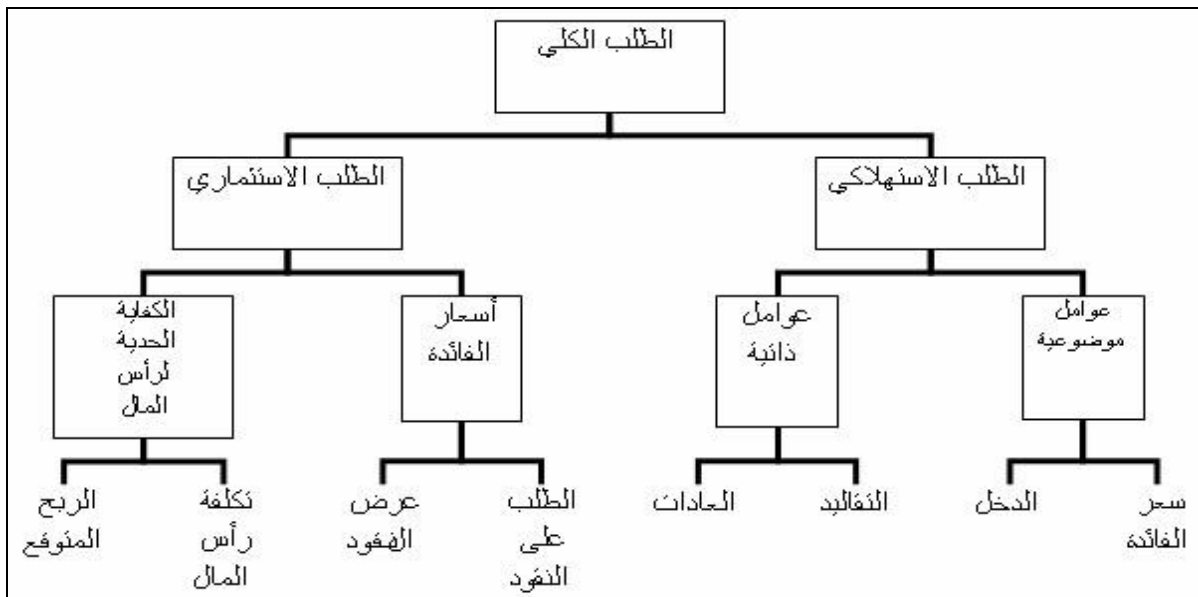
- انتقاد فكرة سعر الفائدة ظاهرة حقيقية (مرتبطة بسوق السلع والخدمات يتحدد بتساوي الاستثمار مع الادخار)، وإثبات بأنه مرتبط بسوق النقد (يتحدد في السوق النقدي حسب العرض والطلب على النقود).

- إدخال مفهوم الطلب الفعال لتحليل الاقتصادي الكلي، والذي يعني به الطلب المقرون بالقدرة الشرائية، على خلاف الطلب العادي الذي يتميز بالرغبة فقط في الشراء. إذ يرى بعض الاقتصاديين بأن الطلب الفعال هو ثمن الطلب الذي يتساوى فعلا مع العرض الكلي في حالة التوازن ومنه:

الطلب الكلي الفعال = الإنفاق الكلي الفعلي = الدخل الوطني (في حالة التوازن)

يمكن توضيح آلية عمل مبدأ الطلب الكلي الفعال من خلال التمثيل البياني التالي:

الشكل (2-1): آلية عمل النموذج الكينزي من خلال الطلب الفعال.



من خلال الشكل البياني السابق يمكن إدراك عمل النموذج الكينزي من خلال الطلب الكلي الفعال، حيث قسم كينز الطلب الكلي إلى طلب استهلاكي وطلب استثماري، فالطلب الاستهلاكي

تتحكم فيه عوامل موضوعية كالدخل المتاح لدى العائلات والعلاقة بينهما علاقة طردية وكذا سعر الفائدة والعلاقة بينهما عكسية حيث ارتفاع سعر الفائدة سيؤدي إلى تخفيض الاستهلاك من طرف العائلات ويزيد من مدخراتهم، كما تتحكم في الطلب الاستهلاكي عوامل ذاتية مرتبطة بالعادات والتقاليد التي تعودت عليها العائلات في عملية الاستهلاك مثل أنواع السلع المستهلكة وكذا كمياتها وحتى أوقات استهلاكها.

أما الطلب الاستثماري فيتحكم فيه عاملين رئيسيين ومرتبطين ببعضهما البعض وهما: سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال، حيث يتأثر الاستثمار بسعر الفائدة بعلاقة عكسية إذ كلما ارتفع سعر الفائدة يتجه الأفراد إلى ادخار أموالهم بدل استثمارها في القطاع الحقيقي والعكس في حالة ارتفاع سعر الفائدة، أما بالنسبة لعلاقة الكفاية الحدية لرأس المال والاستثمار فهي علاقة طردية حيث كلما ارتفعت مردودية الاستثمار كلما شجع على زيادة الاستثمار والعكس صحيح. وبذلك يمكن القول بأن صاحب رأس المال يتخذ قرار استثماره اقتصاديا بناء على مقارنة سعر الفائدة مع الكفاية الحدية لرأس المال، فإذا كان سعر الفائدة أكبر من الكفاية الحدية لرأس المال فإن صاحب رأس المال يتجه إلى ادخار أمواله في البنوك بدل استثمارها في القطاع الحقيقي، والعكس في حالة ما إذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة فيتجه صاحب رأس المال إلى الاستثمار لأنه يكون أكبر مردودية من البنوك.

2-2- فرضيات النظرية النقدية الكينزية: من خلال الأسس والمبادئ العامة للنظرية الكينزية يمكن

استنتاج أهم الفرضيات التي بنا عليها كينز نموذج في الاقتصاد النقدي والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- اعتبر كينز بأن النقود ليست وسيلة للتبادل فقط وإنما تعتبر كذلك كمخزن للقيمة، وهذا ما أدى بكينز إلى دراسة دوافع الطلب على النقود.

- اعتبر النقود عاملا مؤثرا في النشاط الاقتصادي الحقيقي، عكس الكلاسيكيون الذين اعتبروا النقود حيادية بالنسبة للنشاط الاقتصادي الحقيقي.

- انتقد الآلية الميكانيكية بين حجم الكتلة النقدية والمستوى العام للأسعار، فهو يرى بأنه حتى ولو كان هناك أثر لزيادة الكتلة النقدية على المستوى العام للأسعار فلا يكون بنفس النسبة، وإنما بنسبة أقل والتأثير الآخر يكون على حجم الإنتاج إذا كان الاقتصاد في حالة التشغيل الناقص.

- اعتبر كينز سعر الفائدة ظاهرة نقدية وليست ظاهرة حقيقية، حيث يتحدد سعر الفائدة في السوق النقدي بتساوي الطلب على النقود مع عرض النقود، عكس الكلاسيك الذين يروون بأن سعر الفائدة ظاهرة حقيقية ويتحدد بتساوي الاستثمار مع الادخار.

- عاج كينز الطلب على النقود من خلال نظرية تفضيل السيولة، حيث يرى بأن النقود تطلب لثلاثة أغراض مهمة، والمتمثلة في المعاملات والاحتياط بالإضافة إلى المضاربة، عكس الكلاسيك الذين يروون بأن النقود تطلب لدافع المعاملات والاحتياط فقط (وسيلة للتبادل فقط).

2-3- النموذج النقدي وفق النظرية الكينزية: لقد عاج كينز الجانب النقدي من الاقتصاد بالتطرق إلى دراسة جانبين مهمين في الاقتصاد النقدي وهما: العرض النقدي ومحدداته، الطلب النقدي ومحدداته، ثم توصل إلى حالة التوازن من خلال تساوي العرض مع الطلب.

2-3-1- عرض النقود: يعتبر كينز عرض النقود كمتغير مستقل يتحدد خارج النموذج $M_0 = M$. ويرى كينز أن عرض النقود في أي وقت من الأوقات ثابت ويتحدد بواسطة البنك المركزي ويحدده حسب حاجة النشاط الاقتصادي.

يعتبر العرض النقدي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها، ومن ثم يمكن التمييز في المعروض النقدي بين ثلاثة مفاهيم أساسية:

- **المفهوم الضيق (M_1):** يعرف بمجموع وسائل الدفع ويشتمل على النقود الورقية الإلزامية والنقود المساعدة والودائع الجارية الخاصة، وهي كلها أصول نقدية تتمتع بسيولة عالية جدا.

- **المفهوم الواسع (M_2):** تعرف بالسيولة المحلية الخاصة، وتشتمل على (M_1) مضافا إليها الودائع لأجل وودائع الادخار قصيرة الأجل بالبنوك وودائع التوفير لدى صناديق التوفير، وهي أقل سيولة من (M_1).

- **مفهوم السيولة المحلية (M_3):** وتشتمل على (M_2) السيولة المحلية الخاصة زائد الودائع الحكومية لدى البنوك كالسندات وأذون الخزانة، وهي أقل سيولة من (M_2).

إن حجم المعروض النقدي يتمثل في المجموع الأخير M_3 ، والذي يتحدد من طرف البنك المركزي حسب الظروف الاقتصادية التي يمر بها البلد، فإذا ما كان البنك المركزي يتمتع باستقلالية تامة في إدارة

السياسة النقدية فإنه سيحاول التوفيق بين حجم الكتلة النقدية وحجم المعاملات في الإقتصاد حتى لا يكون هناك تضخم.

2-3-2- الطلب على النقود: لقد وضع كينز في نظريته العامة " في الفصل الخامس عشر الذي تحدث فيه عن الدوافع النفسية للسيولة" أن رغبة الأعوان الاقتصاديين في حيازة أرصدة نقدية يرجع إلى أن النقود تعد بمثابة الأصل الأكثر سيولة، ولقد أوضح كينز كذلك بأن الأعوان الاقتصاديين يطلبون النقود لأنهم بحاجة إليها، وذلك لثلاثة دوافع رئيسية والمتمثلة في دافع المعاملات، دافع الاحتياط، دافع المضاربة، والتي سنقوم بدراستها بالتفصيل.

2-3-2-1- الطلب على النقود بدافع المعاملات Transactions Motive: ونقصد به احتفاظ الأعوان الاقتصاديين بجزء من الأرصدة النقدية قصد تلبية مختلف معاملاتهم اليومية، وبالتالي فمن المنطقي أن يتأثر هذا النوع من الطلب على النقود بمستوى الدخل الذي يتقاضاه هؤلاء الأعوان الاقتصاديين. ولقد تكلمت النظرية الكلاسيكية على هذا الدافع إلا أنها اعتبرته الدافع الوحيد للطلب على النقود، أما كينز فأضاف عاملين آخرين سنتطرق إليهما لاحقاً.

إن ذكر مصطلح الأعوان الاقتصاديين مصطلح شامل، ويمكن تقسيمه إلى الأفراد المتمثلين في العائلات والتي وظيفتها الأساسية الاستهلاك، وكذا أصحاب المشاريع والتي وظيفتهم الأساسية الاستثمار، وعليه يمكن دراسة جانب الطلب على النقود بدافع المعاملات من هاتين الزاويتين.

- **بالنسبة للأفراد:** يحتفظون بسيولة نقدية لمواجهة النفقات العادية والجارية كالأكل، الشرب، الملابس... الخ، حيث يستلم الأفراد أجورهم بصفة دورية (أسبوعياً، شهرياً) ولكنهم ينفقونها على فترات أقصر، وبالتالي تعتبر النفقات أكثر تكراراً من المداخيل، وبما أن الأفراد يحصلون على أجورهم في وقت محدد وينفقونها على فترات فإنهم مجبرون على الاحتفاظ بجزء من دخولهم في شكل نقدي سائل لتغطية نفقاتهم الجارية على السلع والخدمات، ويطلق على دافع المعاملات لدى الأفراد بدافع الدخل.

- **بالنسبة لأصحاب المشاريع:** تستلم المؤسسات ثمن مبيعاتها من السلع التي تقوم بإنتاجها على فترات معينة، ولكن تقوم بدفع مرتبات موظفيها مرة كل شهر أو مرة كل أسبوع، كما أنها تشتري المواد الأولية على فترات متقطعة غير منتظمة، وبالتالي لا بد لها هي الأخرى بالاحتفاظ بجزء من النقود على شكلها

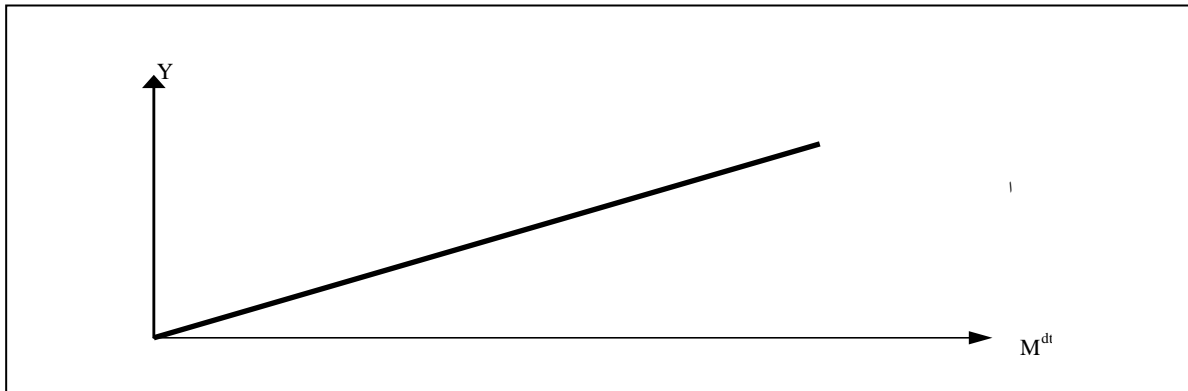
السائل لمواجهة هذه النفقات الجارية، أي لتغطية الفترة التي تمر بين الإنفاق على النشاط الذي تقوم به والوقت الذي يحصل فيه على ثمن منتجاته، ويطلق على دافع المعاملات هنا بدافع المشروع.

ويعتبر دافع المعاملات والذي نرسم له بالرمز M^{dt} أكثر الدوافع شيوعاً، ومرتبطة بشيوع وظيفة النقد التاريخية (وسيط للمبادلة)، وهو دافع هام في تحفيز الأعوان الاقتصاديين للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة. واعتقد كينز بأن دافع المعاملات يتناسب مع الدخل النقدي (Y)، وبذلك ففي الفترة قصيرة الأجل يعتبر الدخل أهم عامل مؤثر في الطلب على النقود بدافع المعاملات ومنه يمكن كتابة دالة الطلب على النقود بدافع المعاملات من الشكل:

$$M^{dt} = f(Y) / f'(Y) > 0$$

أي أن العلاقة بين الدخل والطلب على النقود بدافع المعاملات علاقة طردية. وعليه يمكن تمثيل هذه الدالة بيانياً كما يلي:

الشكل (2-2): منحى تفضيل السيولة بدافع المعاملات عند كينز.



2-2-3-2- الطلب على النقود بدافع الاحتياط Precautionary Motive: كثيراً ما يحتفظ الأعوان الاقتصاديين بأرصدة نقدية سائلة لغرض تغطية بعض المصاريف المستقبلية الطارئة وغير المتوقعة، فالأفراد يحتفظون بهذه الأرصدة النقدية لمواجهة مصاريف المرض، فقدان العمل، مواجهة ظروف غير متوقعة تتطلب مصاريف معتبرة. أما أصحاب المشاريع فكذلك يحتفظون بأرصدة نقدية لغرض الاحتياط لأجل مواجهة ما قد يحدث من كوارث أو طوارئ تتطلب القيام بنفقات طارئة متعلقة بالإنتاج، وكذلك الاستفادة من عقد صفقات رابحة في المستقبل.

يتوقف الطلب على النقود بدافع الاحتياط على الدخل بالإضافة إلى عوامل أخرى يمكن حصرها فيما يلي:

- طبيعة الفرد والظروف النفسية المحيطة به: ففي فترات الرخاء قد يتفاءل الفرد فيقل طلبه على النقود بدافع الاحتياط، أما في فترات الكساد قد يتشائم فتزداد حاجته للنقود للاحتفاظ بها خوفاً من تقلبات المستقبل.
- درجة نمو وتنظيم سوق رأس المال: أي مدى إمكانية تحويل الأوراق المالية إلى نقود، فكلما كانت إمكانية الحصول على ائتمان من هذا السوق كبيرة وكان تحويل الأوراق المالية من أسهم وسندات إلى نقود أمراً سهلاً وبسرعة، قلت الحاجة إلى الاحتفاظ بأرصدة نقدية لمواجهة الطوارئ.
- درجة عدم التأكد السائدة في المجتمع: فمثلاً في فترة الأزمات يزيد الإقبال على الاحتفاظ بالنقود بغرض الاستعداد لمواجهة الاحتمالات المختلفة التي قد تحدث في المستقبل.
- مدى استقرار ظروف قطاع الأعمال: كلما كان الطلب على المنتجات التي يقوم بإنتاجها مشروع معين متقلبا، تطلب الأمر الاحتفاظ بمقدار أكبر من الأرصدة النقدية بغرض مواجهة الطوارئ، بعكس الحال لما يكون الطلب على هذه المنتجات مستقرًا.

وبما أن مختلف العوامل التي ذكرناها تتغير على المدى الطويل، فإن الطلب على النقود بدافع الاحتياط يتأثر في المدى القصير بالدخل، ومنه يمكن كتابة دالة الطلب على النقود بدافع الاحتياط من

$$M^{dp} = g(Y) / g'(Y) < 0$$

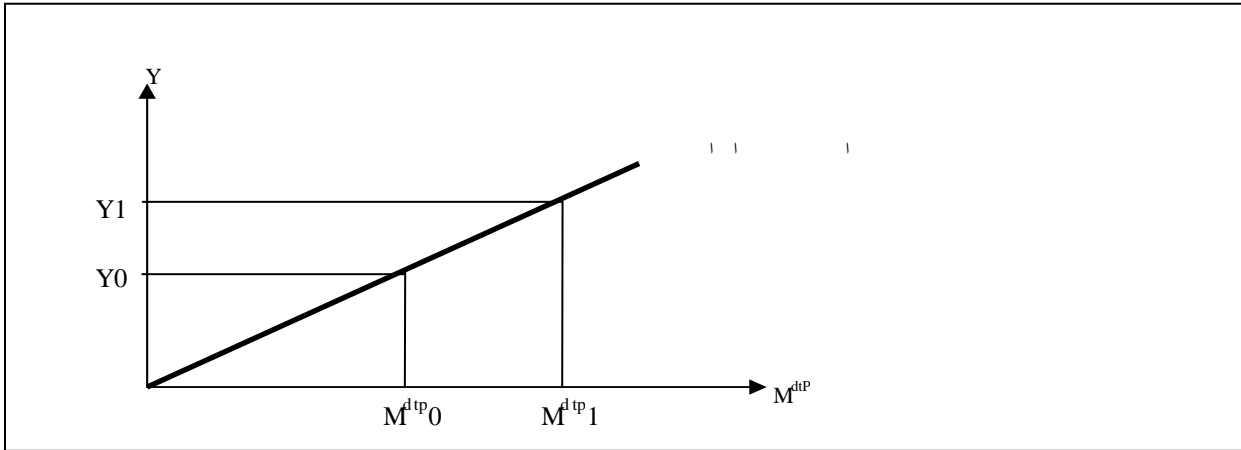
الشكل:

نلاحظ بأن الطلب على النقود بدافع المعاملات وكذا الطلب على النقود بدافع الاحتياط لهما نفس المتغير المتمثل في الدخل، وعليه يمكن دمج الدالتين في دالة واحدة نسميها دالة الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط وتكون كما يلي:

$$M^{dtp} = F(Y) / F'(Y) < 0$$

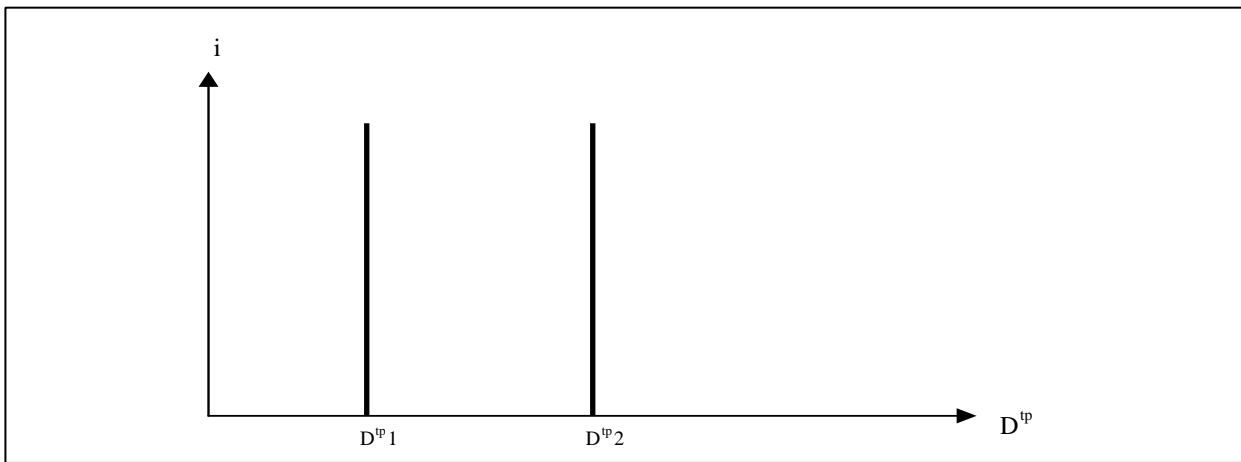
ويمكن تمثيل الدالة وفق الشكل البياني التالي:

الشكل (2-3): منحني تفضيل السيولة بدافع المعاملات والاحتياط عند كينز.



إن الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط له علاقة طردية مع الدخل المتحصل عليه من طرف الأعوان الاقتصاديين، أما بالنسبة لسعر الفائدة فلا علاقة له بهذا الطلب، وبالتالي يمكن رسم التمثيل البياني الخاص بعلاقة سعر الفائدة بالطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط كما يلي:

الشكل (2-4): علاقة سعر الفائدة بالطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط عند كينز.



من خلال الشكل نلاحظ بأن تغيرات سعر الفائدة (i) لا تؤثر في الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط (D^{tp})، لأن المنحنى عمودي وبالتالي الميل مساوي للصفر، ولكن تغيرات الدخل مثلاً بالزيادة ستنتقل منحنى الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط من (D^{tp}_1) إلى (D^{tp}_2) أي ينتقل المنحنى إلى اليمين، والعكس في حالة انخفاض الدخل ينتقل المنحنى إلى اليسار.

2-3-2-3- الطلب على النقود بدافع المضاربة Speculation Motive: تعني المضاربة بمفهومها الواسع تحين الفرص السانحة، والتصرف بطريقة ناجحة للحصول على الربح، الذي يمثل الفرق بين السعرين (السعر الحالي، وسعر المضاربة الذي يكون مستقبلي) لسلمة موضوع المضاربة.

حسب كينز فالمضاربة تعني القيام بتوقعات عن حركة معدل الفائدة تجاه الأصول المالية، ومن ثم التنبؤ بتغيرات قيمة هذه الأصول. ويمكن توضيح مفهوم دافع المضاربة للاحتفاظ بالنقود على شكلها السائل عند كينز كما يلي:

- المضاربة هي الاحتفاظ بجزء من الرصيد النقدي سائلا، للاستفادة من تقلبات الأسواق المالية، بتغير قيمة السندات، والقيام بالمضاربة لتحقيق الربح من خلال بيع وشراء الأوراق المالية من أسهم وسندات في السوق المالية.

ولقد قسم كينز الأصول التي يمكن أن تستخدم كمخزن للثروة إلى نوعين: النقود، السندات، حيث أن النقود كأصل سائل كامل السيولة لا يعطي عائدا ماديا (العائد المادي على النقد = 0)، وأما العائد على السندات فيتكون من الفائدة النقدية على السند بالإضافة إلى المكسب الرأسمالي المحتمل على السند (ارتفاع سعر السند في السوق عن السعر المكتتب عليه).

تم المضاربة من خلال أربعة عناصر هي: سعر الفائدة، قيمة السند، صاحب السند، صاحب النقد، حيث ترتفع أو تنخفض قيمة السند وفقا لتغيرات معدل الفائدة (i) في السوق النقدية، ونظرا لأن الطلب على النقود بدافع المضاربة M^{ds} يعتمد على قيمة السند قصد القيام بالمضاربة، فإن M^{ds} شديد الحساسية لسعر الفائدة (i) ويرتبط به عكسيا، ولذلك يرى كينز بأن الطلب على النقود بدافع المضاربة يتحدد بالدرجة الأولى بسعر الفائدة بالإضافة إلى عوامل أخرى كتقلبات الأسواق المالية والنقدية، طول المدة، النشاط الاقتصادي... الخ.

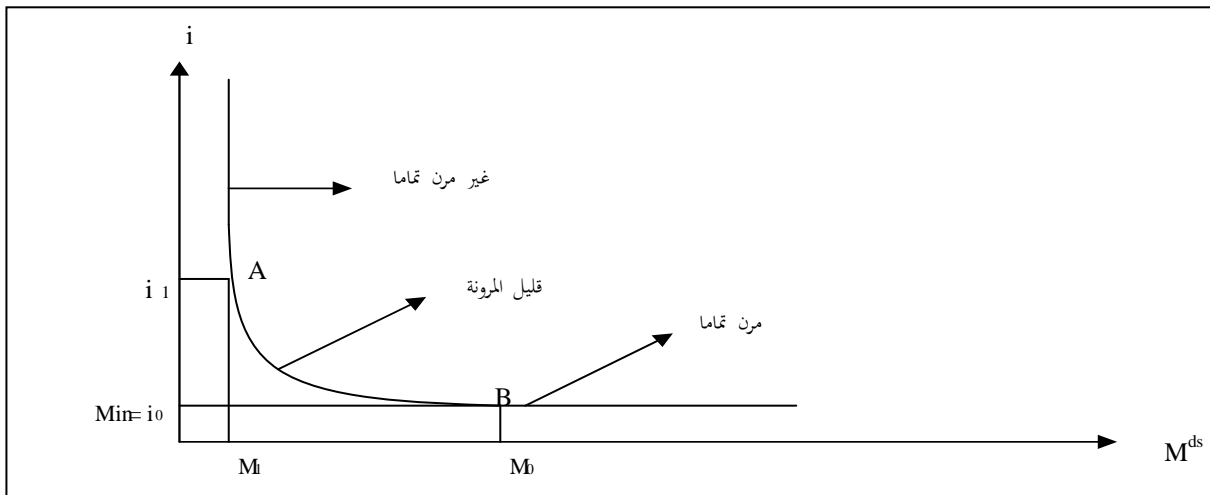
من خلال ما سبق يمكن كتابة دالة الطلب على النقود بدافع المضاربة كما يلي:

$$M^{ds} = F(i) / F'(i) > 0$$

وهذه العلاقة بين سعر الفائدة والطلب على النقود بدافع المضاربة ليست علاقة مباشرة، حيث في البداية تغير سعر الفائدة يؤدي إلى تغير قيمة السند (العلاقة بينهما علاقة عكسية)، ثم تغير قيمة السند هي التي تؤدي إلى تغير الطلب على النقود بدافع المضاربة (العلاقة بينهما علاقة طردية).

إن تغيرات سعر الفائدة له حالتين متطرفتين وهما: حالة الانخفاض الشديد لسعر الفائدة مما يؤدي إلى ارتفاع كبير جدا للطلب على النقود بدافع المضاربة ويصبح عندها كل الأصول المالية ذات سيولة تامة (مصيدة السيولة)، حيث يصبح كل الأعوان الاقتصاديين يفضلون النقود على شكلها السائل. أما الحالة الثانية فهي الارتفاع الكبير لسعر الفائدة مما يؤدي إلى الانخفاض الشديد للطلب على النقود بدافع المضاربة ويؤول إلى الصفر. والشكل البياني التالي يبين لنا منحى الطلب على النقود بدافع المضاربة بدلالة سعر الفائدة:

الشكل (2-5): منحى الطلب على النقود بدافع المضاربة عند كينز.



يمكن شرح منحى الطلب على النقود بدافع المضاربة من خلال ثلاثة مستويات، مع وجود العلاقة العكسية بين سعر الفائدة (i) والطلب على النقود M^{ds} ، وذلك كما يلي:

- **المستوى 1:** منحى M^{ds} غير مرّن تماما، وذلك عندما يكون سعر الفائدة في أقصى قيمة له ويكون سعر السندات في أدنى قيمة له، وهنا يعتمد المتعاملون على شراء هذه السندات وبالتالي يصبح الطلب على النقود بدافع المضاربة صغير جدا ويؤول إلى الصفر، ولكن لا يساوي الصفر لأنه من غير المعقول أن يتخلى المتعاملون على كامل سيولتهم. أي أن: $0 \leftarrow M^{ds} \leftarrow \infty \leftarrow i$.

- **المستوى 2:** منحى M^{ds} مرّن تماما، وذلك عندما يكون سعر الفائدة منخفض جدا عند قيمة i_0 ، وهنا يرتفع سعر السندات إلى أقصى قيمة له، مما يجعل الأعوان الاقتصاديين يبيعون كل سنداتهم، وبالتالي يزيد الطلب على النقود لأجل المضاربة إلى أقصى قيمة له ويصبح تفضيل السيولة لانهائيا وهذا ما يعرف بمصيدة السيولة (فخ السيولة).

أي أن: $\infty \leftarrow M^{ds} \leftarrow \text{Min}(i_0) \leftarrow i$

- المستوى 3: منحى M^{ds} قليل المرونة، وهي الحالة الوسطية أين تكون علاقة عكسية بين سعر الفائدة والطلب على النقود بدافع المضاربة.

2-3-3- توازن السوق النقدي عند كينز: بعد دراسة كل من عرض النقود عند كينز والذي اعتبره ثابت، وكذا دراسة الطلب على النقود بأنواعه الثلاث يمكن أن نحدد التوازن في السوق النقدي، وذلك من خلال تساوي عرض النقود مع الطلب عليها.

لدينا:

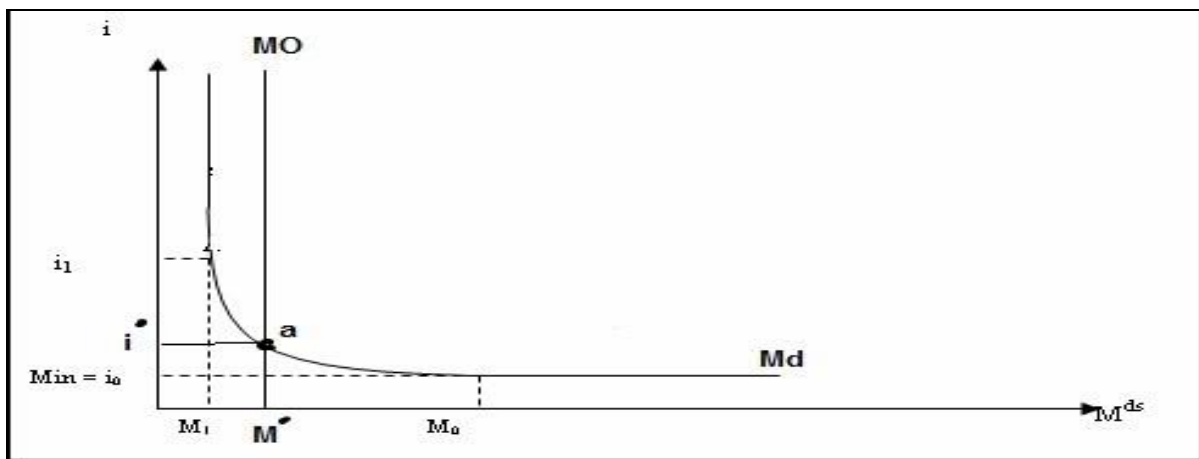
$$M^O = M$$

$$M^d = M^{dtp} + M^{ds}$$

وإذا ما أخذنا الطلب على النقود الكلي بدلالة سعر الفائدة فقط، فيمكن تحديد نقطة التوازن في

السوق النقدي من خلال التمثيل البياني التالي:

الشكل (2-6): توازن السوق النقدي عند كينز.



من خلال الشكل نلاحظ أن السوق النقدي يتوازن عند كينز بتساوي عرض النقود مع الطلب عليها، وهذا عند سعر فائدة معين i' وكمية نقود M' والتي تمثل كل عرض طلب النقود. وبذلك نستنتج بأن سعر الفائدة عند كينز يتحدد في السوق النقدي عكس الكلاسيك الذين يرون بأن سعر الفائدة يتحدد في السوق الحقيقي.

2-4-4- تقييم النظرية النقدية الكينزية: كما هو معروف لكل نظرية اقتصادية جوانب إيجابية وجوانب سلبية، والنظرية الكينزية بالرغم من أنها عاجلت أكبر أزمة اقتصادية عالمية (1929)، إلا أنها لم تخلو من الانتقادات، وفي هذا الصدد سنركز على الجانب النقدي فقط.

2-4-4-1- إيجابيات النظرية النقدية الكينزية: كانت للنظرية النقدية عدة إيجابيات والتي انعكست على حل الأزمة الاقتصادية العالمية، وأهم هذه الإيجابيات ما يلي:

- انتقاد معظم مبادئ النظرية الكلاسيكية، والتي لم تستطع لا تفسير ولا حل الأزمة الاقتصادية العالمية.
- تميز التحليل الكينزي بالربط بين السوق النقدي والسوق الحقيقي، وأثبت بأن النقود ليست حيادية كما يرى الكلاسيك وإنما يمكن من خلالها التأثير على الإنتاج الحقيقي بزيادة الكتلة النقدية في حالة الانكماش.
- ربط بين النظريات الاقتصادية والممارسات الاقتصادية (السياسة الاقتصادية)، حيث كانت نظريته نظرية معالجة (عاجلت الأزمة الاقتصادية)، عكس الكلاسيك التي كانت نظريتهم وصفية للاقتصاد فقط.
- إعطاء تفسيرات أخرى لارتفاع المستوى العام للأسعار، عكس الكلاسيك الذين يرون بأن زيادة الكتلة النقدية هي السبب الوحيد في ارتفاع المستوى العام للأسعار.
- إدخال أدوات جديدة للتحليل الاقتصادي، وخاصة التحليل الاقتصادي الكلي الذي أدخل فيه أسلوب البحث الإحصائي والاقتصاد القياسي.
- اهتم بسعر الفائدة وقام بتحليل آثاره في الاقتصاد النقدي واستعماله كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية، عكس الكلاسيك الذين كانوا يرون بأن سعر الفائدة هو ظاهرة حقيقية وتحدد بتساوي الاستثمار مع الادخار.

2-4-4-2- انتقادات النظرية النقدية الكينزية: لقد تعرضت النظرية الكينزية لعدة انتقادات، وذلك من

- طرف النقداويين بزعماء فريدمان، وستتطرق في هذا المقام إلى بعض الانتقادات الموجهة لهذه النظرية:
- رغم أن النظرية الكينزية ساهمت بشكل كبير في الخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية 1929، إلا أن ذلك لم يشفع لها من الانتقاد، حيث كون أن النظرية الكينزية نظرية معالجة يعتبر أمراً سلبياً، وذلك لأن كل اهتمام كينز كان موجه لمعالجة الانكماش، وهذا ما أدخل الاقتصاد العالمي في التضخم بعد السبعينات.

- اهتم كينز بجانب الطلب على النقد، وأهمل نوعاً ما جانب العرض باعتباره يتحدد من طرف البنك المركزي، واعتمد على تحفيز الطلب الكلي من خلال زيادة القدرة الشرائية من خلال زيادة الكتلة النقدية، وهذا ما أحدث الأزمة لاحقاً (أزمة الكساد التضخمي).

- نظرية كينز كانت متحيزة بدرجة كبيرة، حيث رفع معظم أفكار المدرسة الكلاسيكية وناقضها، وهذا ما جعل تحليله متطرفاً لاتجاه واحد والمتمثل في معالجة الأزمة فقط.

- لم يشير كينز إلى التغيرات في مستوى الدخل التي تؤثر على سعر الفائدة، لأن سعر الفائدة يتحدد بتلاقي عرض النقود مع الطلب عليها لأغراض السيولة، وبالتالي من الصعب تحديد الطلب على النقد لأغراض السيولة دون معرفة مستوى الدخل الذي يؤثر على الطلب على النقود للأغراض المختلفة التي ذكرها كينز.

- عاجلت النظرية الكينزية سعر الفائدة في الأجل القصير، ولم تتناوله في الأجل الطويل مما يعني بأن النظرية الكينزية ستاتيكية وليست ديناميكية.

بالرغم من الانتقادات الموجهة للنظرية النقدية الكينزية، إلا أن ذلك لا يقلل من قيمتها، وإنما هذه الانتقادات كانت نتاج لتطور الفكر الاقتصادي ومحاولته الوصول للأفضل وهذا لمسايرة الأوضاع الاقتصادية السائدة في كل فترة.

3- النظرية النقدية المعاصرة: نظراً لمحدودية الفكر الكينزي وعدم قدرته على تفسير ظاهرة التضخم التي زامنت ظاهرة الركود الاقتصادي، ظهر فكر اقتصادي معاصر قائم في أساسه ومنهجته على أطروحات ونظريات المدرسة التقليدية على الخصوص وبدرجة أقل المدرسة الكينزية فتعتبر مدرسة شيكاغو " نظرية فريدمان " امتداداً للفكر الاقتصادي التقليدي ولكن في ثوب جديد وبأدوات تحليلية أكثر نجاعة وواقعية زامنت هذه المدرسة ظهور أزمة اقتصادية تعايش خلالها التضخم والكساد في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الخمسينات.

3-1- نظرية الطلب على النقود عند فريدمان: تعرف نظرية الطلب على النقود عند فريدمان بالنظرية الكمية المعاصرة، والتي تهتم بتحليل جانب الطلب على النقود بطريقة أكثر اتساعاً من التحليل الكلاسيكي والتحليل الكينزي، حيث يرى فريدمان أن دوافع الطلب على النقود تتطلب دراسة وتحليل

مفهوم الثروة والأسعار والعوائد من الأشكال الأخرى البديلة للاحتفاظ بالثروة في صورة سيولة أو ما أطلق عليه اصطلاح ترتيب الأفضليات.

وتقوم النظرية الكمية المعاصر للنقود على الافتراضات التالية:

- استقلال كمية النقود (عرض النقود) عن الطلب على النقود.
 - استقرار دالة الطلب على النقود وأهميتها.
 - رفض فكرة مصيدة السيولة عند بناء دالة الطلب على النقود.
 - يتوقف الطلب على النقود على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع والخدمات.
- واعتبر " فريدمان " الطلب على النقود جزءا من نظرية الثروة أو نظرية رأس المال والتي تهتم بتكوين الميزانية أو محفظة الأصول. ولذلك وجب علينا دراسة مفهوم الثروة والعوائد المتوقعة من أصولها المختلفة.

3-1-1- مفهوم الثروة الكلية: هو مقدار معين ثابت في نقطة زمنية معينة ويعتبر فريدمان الثروة الكلية قيد ينظر قيد الميزانية في نظرية سلوك المستهلك، فالثروة هي المقدار الكلي الذي يقسم بين أشكال مختلفة للأصول التي يقبل حائزي الثروة على حيازتها وبما أن تقديرات الثروة الكلية نادرا ما تكون متاحة فاستخدم فريدمان مؤشر بديل لها وهو الدخل الدائم.

ومفهوم الثروة حسب هذه النظرية تعني القيمة الرأسمالية لجميع مصادر الدخل، فالنقود هي جزء من الثروة، كما أن الأصول المالية الأخرى (السندات، الأسهم) والأصول العينية (الطبيعية كذلك جزء من الثروة)، وحتى الاستثمار البشري يعتبر جزءا من الثروة.

3-1-2- العوائد المتوقعة من الأصول المختلفة للثروة: إن الطلب على النقود يرتبط بتوزيع الثروة على أشكالها المختلفة، وأن هذا التوزيع يتم وفقا للعائد الذي يحققه كل نوع من أنواع هذه الأصول.

ويمكن إيجاز مختلف أشكال الثروة والعوائد المتأتية منها فيما يلي:

- **النقود:** وهي الأصول الأكثر سيولة، ولها عائد غير نقدي يتمثل في الراحة واليسر والأمان الذي توفره لحائزها في صورة السيولة، كما يمكن أن تحقق عائد نقدي وذلك في حالة الفائدة المقررة على طلب الودائع الجارية من قبل البنوك، وبالتالي يمكن قياس عائد النقود كما يلي:

معدل عائد النقود = معدل عائد الفائدة على النقود + معدل التغير في القوة الشرائية للنقود

وإذا ما قصدنا بالنقود العملة فإن معدل عائد الفائدة يكون مساويا إلى الصفر، ومعدل التغير في القوة الشرائية للنقود يكون سالبا في حالة حدوث تضخم "ارتفاع الأسعار" وموجبا في حالة حدوث انكماش "انخفاض الأسعار"، وعليه فإن قيمة العائد الحقيقي للنقود يعتمد على المستوى العام للأسعار (P).

- **السندات (b):** تعتبر السندات شكلا من أشكال الثروة، وتحقق عائدا ثابتا لحائزها في شكل نسبة من القيمة الاسمية للسند (Rb)، ويتوقف في النهاية عائد السندات على معدل التغير في سعر الفائدة.

- **الأسهم (e):** تعتبر الأسهم من الأصول المالية، وهي أحد أشكال الثروة والعائد الناتج عن حيازة الأسهم يتأثر بتغيرات المستوى العام للأسعار وكذا تغيرات قيمة الأسهم خلال الفترة الزمنية. ويطلق على عوائد الأسهم الأرباح (Re) ومن ثم يمكن التعبير عن المعدل الحقيقي الناتج عن حيازة الأسهم بالمعادلة التالية:

$$\text{المعدل الحقيقي للأسهم خلال فترة زمنية} = \text{سعر فائدة السهم} + (-) \text{التغير في قيمة السهم}$$

$$\text{خلال نفس الفترة} + (-) \text{التغير في قيمة المستوى العام للأسعار خلال نفس الفترة}$$

- **الأصول الطبيعية:** وهي الأصول العينية والتي تكون في شكل بضائع مادية، وتمثل رأس المال المادي كالألات والعقارات، ويتوقف التدفق الناتج عن حيازة هذه الأصول على المستوى العام للأسعار ومعدل تغيرها، والاهتلاك الذي تتعرض له هذه الأصول. أي أن العائد من هذه الأصول يرتبط أساسا بالتغير المتوقع في قيمة الثمن في فترة زمنية معينة، ونرمز لهذا العائد بالرمز dp/p .

- **رأس المال البشري:** يقر فريدمان بصعوبة تحديد العائد من رأس المال البشري بأسعار السوق، إلا أنه يرى أن هناك علاقة (نسبة) بين رأس المال البشري ورأس المال المادي، حيث يوجد دائما تقييم بين الثروة البشرية وغير البشرية في قائمة الأصول، ومن هنا يمكن أن يكون هناك معامل بين الثروة البشرية والثروة المادية، ويمكن قياس ذلك كما يلي:

$$W = K_F / K_H$$

العائد من رأس المال البشري = الثروة الكلية × معامل النسبة بين الثروة المادية والثروة غير المادية

3-2- دالة الطلب على النقود ومعادلة النظرية الكمية المعاصرة للنقود: حاول فريدمان أن

يجيب على السؤال التالي: لماذا يختار الأفراد حيازة النقود؟.

وفي إجابته على هذا السؤال لم يحلل فريدمان الدوافع الخاصة بحيازة النقود (الطلب على النقود) كما فعل كينز، وإنما حلل العوامل المحددة للطلب على النقود في إطار نظرية طلب الأصول التي تقرر العوامل التي تؤثر على طلب أي أصل من الأصول.

فنظرية طلب الأصول تقرر أن الطلب على النقود يجب أن يكون دالة للموارد المتاحة للأفراد "ثروتهم" ومعدلات العائد المتوقع على أصولهم مقارنة بالعائد المتوقع على النقود. وبما أننا فصلنا سابقا مختلف مكونات الثرة وعوائدها يمكن كتابة معادلة الطلب على النقود عند فريدمان كما يلي:

$$M^d = F(P, R_b, R_e, dp/p, W, U, \dots)$$

حيث: U تمثل الأذواق والتفضيلات والتي يكن إدخالها في دال الطلب على النقود.

كما يمكن التعبير عن معادلة الطلب على الرصيد الحقيقي كما يلي:

$$M^d/P = F(R_b, R_e, dp/p, W, U, \dots)$$

3-3- تقييم النظرية النقدية المعاصرة: لكل نظرية إيجابيات وسلبيات، والنظرية النقدية المعاصرة كغيرها

من النظريات أصابت في تحليل بعض الأفكار، كما أخطئت في أفكار أخرى، وبذلك سنحاول إظهار أهم الإيجابيات والسلبيات لهذه النظرية والتي نوجزها فيما يلي:

3-3-1- إيجابيات النظرية النقدية المعاصرة: تتميز النظرية النقدية المعاصرة بعدة إيجابيات منها:

- تعتبر النظرية النقدية المعاصرة أكثر عمقا من النظرية النقدية الكلاسيكية، حيث يرى فريدمان بأنه ليس بالضرورة زيادة الكتلة النقدية ستؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وإنما ستؤدي إلى ارتفاع في الإنتاج كما أقر ذلك كينز، إلا أن الاختلاف بينهما في السياسة المستعملة لذلك فكينز ركز على السياسة المالية أما فريدمان فركز على السياسة النقدية.

- أثبتت النظرية النقدية المعاصرة بأن التضخم ظاهرة نقدية بحتة موجودة في كل مكان وزمان، وبالتالي يجب إتباع السياسات الاقتصادية الملائمة لضبط الكتلة النقدية بما يتناسب والنتائج الحقيقي.

- توسعت النظرية النقدية المعاصرة في التحليل الاقتصادي من خلال استعمال أدوات إحصائية أكثر دقة من تلك المستعملة في التحليل الكلاسيكي.
- لم يتحيز مفكري المدرسة النقدية المعاصرة لفكر معين سواء الكلاسيكي أو الكينزي، وإنما أخذوا من النظريتين بما يتناسب والتحليل الواقعي لتلك الفترة، ولو أن التحليل النقدي لفريدمان يميل إلى التحليل الكلاسيكي أكثر من التحليل الكينزي.
- إدخال النظرية النقدية المعاصر عدة بدائل للنقود، حيث اعتبرها أصلا للنقود، وبذلك توسع أكثر في دوافع تفضيل السيولة مقارنة بالنظرية الكلاسيكية (دافع المعاملات فقط)، والنظرية الكينزية (دافع المعاملات والاحتياط، دافع المضاربة).

3-3-2- انتقادات النظرية النقدية المعاصرة: تعرضت النظرية النقدية المعاصرة لفريدمان بعدة انتقادات كبقية النظريات التي سبقتها والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- إهمال معدل الفائدة، حيث يرى فريدمان بأن الطلب على النقود غير حساس لسعر الفائدة، وهذا يتناقض والواقع التجريبي.
- ضعف الصياغة النهائية لدالة الطلب على النقود M^d ، فبالرغم من أن هذه الصيغة تعطي إضافة لما جاء به الكلاسيك وكينز، إلا أنها ذات جانب تحليلي، وهي بعيدة نوعا ما عن التطبيق العملي، وذلك لإهمالها بعض المتغيرات المؤثرة في الطلب على النقود لسعر الفائدة.
- صعوبة تطبيق دالة الطلب على النقود عند فريدمان على أرض الواقع، وذلك لكثرة المتغيرات المفسرة وتداخلها فيما بينها، فلا يمكن التمييز بسهولة بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

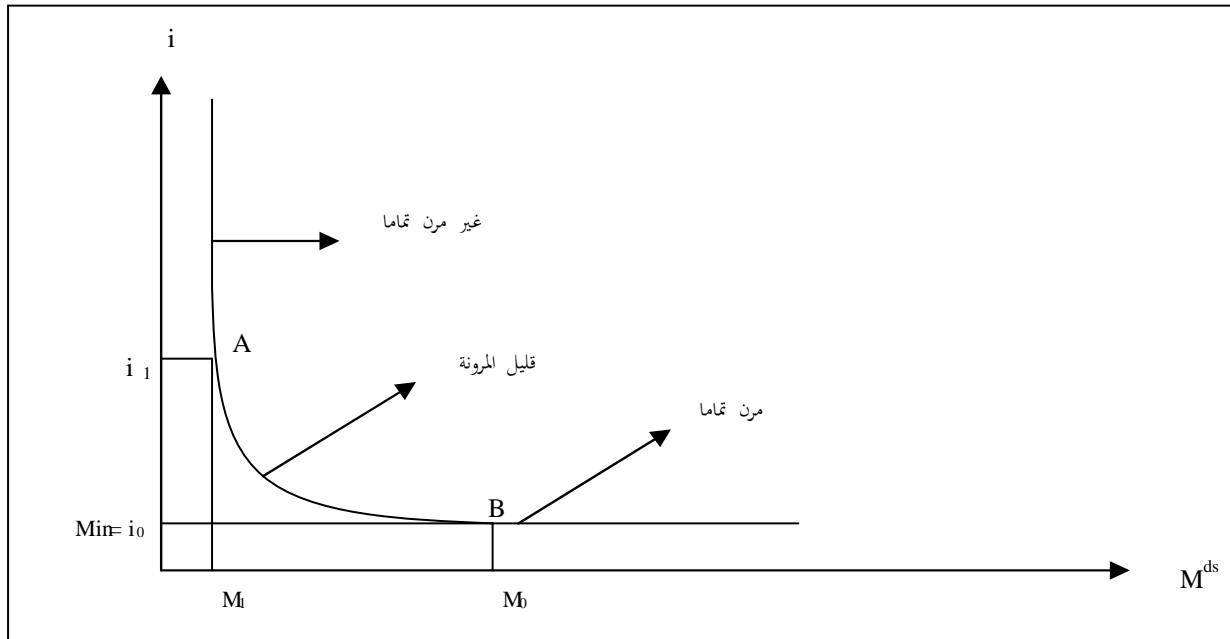
ثالثا: المناطق المختلفة في دالة الطلب على النقود.

عند دراسة دالة الطلب على النقود بغرض المضاربة اتضح أن هناك منطقتان تستحقان الاهتمام، المنطقة الكلاسيكية ومنطقة مصيدة السيولة، وسوف نتعرف على خصائص كل منها:

- 4-1- منطقة مصيدة السيولة:** تحدث هذه المصيدة عند سعر فائدة شديد الانخفاض، حيث تصبح توقعات الأفراد في اتجاه واحد وهو أن سعر الفائدة يجب أن يتجه للارتفاع في المستقبل لأنه لا يمكن أن ينخفض أكثر من ذلك، لذلك إذا توقع الأفراد ارتفاع أسعار الفائدة فهم بذلك يتوقعوا انخفاض في أسعار

السندات لذلك يتجه الأفراد للتخلص من السندات والاحتفاظ بالنقود سائلة مما يتسبب في زيادة الطلب على النقود. وتصبح دالة الطلب على النقود بغرض المضاربة لانتهائي المرونة أي تأخذ الشكل التالي:

الشكل (2-7): منحني الطلب على النقود بدافع المضاربة.



4-2- المنطقة الكلاسيكية: تحدث تلك المنطقة عندما ترتفع أسعار الفائدة إلى مستويات عالية (أكثر من العادي) بحيث تتجه توقعات الأفراد إلى ضرورة حدوث انخفاض في أسعار الفائدة في المستقبل وبالتالي اتجاه أسعار السندات للارتفاع.

تدفع هذه التوقعات الأفراد إلى خفض الطلب على النقود بدافع المضاربة وزيادة الطلب على السندات. وفي تلك الحالة تصبح دالة الطلب على النقود بغرض المضاربة عديم الحساسية بالنسبة لسعر الفائدة بمعنى أنه مهما حدث تغير في سعر الفائدة في تلك المنطقة فلن يؤدي ذلك لحدوث تأثير على الطلب على النقود.

ملاحظة: هناك منطقة ثالثة تسمى المنطقة الوسط تقع بين منطقة مصيدة السيولة والمنطقة الكلاسيكية وفيها العلاقة عكسية بين سعر الفائدة والطلب على النقود بغرض المضاربة.

أسئلة حول دوال الطلب على النقد.

أجب عن الأسئلة التالية:

- 1- تكلم هن دوافع الطلب على النقد، وما هي الدوافع الأكثر أهمية في تحديد طلب عائلتك على النقود؟.
- 2- اشرح كيف أن الطلب على النقد لأجل الصفقات تعتمد جزئيا على معدل الفائدة؟.
- 3- أكتب دالة الطلب على النقد، ثم ارسم شكلها البياني؟.
- 4- ما هي مصيدة السيولة؟ وماذا تدل عليه فيما يتعلق بفعالية عرض النقود؟.
- 5- اشرح مع الرسم مصيدة السيولة؟.
- 6- كيف يمكن لمنحنى الطلب على النقد أن يتغير يمينا أو يسارا؟.
- 7- اشرح دوافع الاحتفاظ بالنقود لدى كينز؟.
- 8- من خلال دراستك لسلوك الأفراد الاستهلاكي والادخاري، علق على دوافع الاحتفاظ بالنقود لدى المواطنين، وقارن ذلك بالدوافع التي قدمها كينز؟.
- 9- ما الفرق بين نظرية الطلب على النقد لفريدمان و نظرية الطلب على النقد لكينز؟.
- 10- من العوامل الهامة التي تؤثر على الطلب على النقد خلال فترة التضخم هي نسبة التضخم المتوقعة، اشرح الارتباط بين الطلب على النقد والتضخم؟.

المحور الثالث:

نموذج التوازن الاقتصادي العام

(منحنى IS - LM)

المحور الثالث: نموذج التوازن الاقتصادي العام (منحنى IS-LM).

تمهيد:

في أبريل سنة 1937، نشر John Hicks مقالا في مجلة بعنوان "Keynes and classics: a suggested interpretation"، شرح من خلاله نموذج IS-LM، حيث قام Hicks في هذا المقال بتجميع تحليلات Keynes والكلاسيك. واستأنف الفكرة في وقت لاحق Alvin Hansen ونشرها في عام 1949، في كتابه "نظرية النقد والسياسة الضريبية".

إذ يعتبر نموذج IS-LM تمثيل جبري ورسمي لأفكار Keynes، أي لعدد من العلاقات التي يطرحها في كتابه "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود". حيث يسمح هذا النموذج بوضع إطار لمقارنة النظرية لفعالية السياسات الاقتصادية، فهو نموذج ستاتيكي بأسعار ثابتة حيث أن القطاعات الحقيقية والنقدية تتكامل مع نظام معادلات متزامنة، كما يؤكد على دور الطلب الكلي وتأثيره على توازن الإقتصاد الكلي على المدى القصير.

مرد ذلك أن Keynes على عكس الكلاسيك اعتبر النقود متغيرا هاما أي أنها تؤثر على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية، وبالتالي لا يمكن إهمال شرط توازن سوق النقود لتحقيق التوازن الاقتصادي الكلي.

فبالمقارنة مع الإقتصاد الكلي الكلاسيكي الجديد، يقوم نموذج IS-LM على ثلاثة فرضيات رئيسية:

- الأسعار غير مرنة في المدى القصير.

- سعر الفائدة هو متغير في السوق المالية (السلع الرأسمالية) والسوق النقدي.

- تؤثر التوقعات على مستوى المتغيرات المستقبلية على مستوى المتغيرات الحالية.

نظرا لما سبق يقوم تحليلنا على نموذج أكثر تعقيدا من النموذج الذي تمت دراسته في الفصول السابقة، حيث اقتضت دراستنا في المحاور السابقة على سوق السلع والخدمات (الحقيقي)، حيث رأينا مدى أهمية تحريك الطلب الكلي في تمثيل اقتصاد كلي. إلا أن ذلك يبقى ناقصا، طالما تجاهلنا محددات الاستثمار وأهميته، ليس لأنه المكون الثاني للطلب الكلي وإنما باعتباره محرك أساسي في التنمية الاقتصادية.

كما افترضنا أيضا غياب العامل النقدي، بينما اقتصاديات السوق "المعاصرة" ليست سوى اقتصاديات نقدية بحتة، لهذا كله، نعتبر أن توسيع التحليل الكينزي إنما يقتضي الأخذ بعين الاعتبار "السوق النقدي". لذا فإن التساؤل المطروح هنا هو:

- كيف يمكننا تحديد التوازن الاقتصادي الكلي العام حيث تفاعل السوقين الحقيقي والنقدي، وهل يسمح لنا ذلك بفهم كيفية تحديد الناتج الكلي (Y)؟.

- ما هي مميزات هذا التوازن؟.

- هل يمكن تحقيق وبصفة مستمرة التوازن في ظل التشغيل الكامل؟.

- ولماذا لم تستطيع هذه الاقتصاديات رغم تطورها، استيعاب الطاقات العاملة "العاطلة" والقضاء على البطالة والتخفيف من كابوس الفقر؟.

- لماذا لم تستطيع دول العالم تخلص مجتمعاتها من مثل هذه الظاهرة.

إن هذه الأسئلة ضرورية طالما أننا نوضح لنا الإطار المناسب وكذا الهدف، كما تسمح أيضا بتحديد ماهية الأدوات اللازمة لتحقيق الهدف.

أولا: التوازن في سوق الإنتاج (توازن منحنى IS، منحنى هانسن) (Diagramme Of Hansen).

لقد أعطى "كينز"، المفهوم العام للتوازن في سوق السلع والخدمات، وهذا بتقاطع منحنى العرض الكلي مع منحنى الطلب الكلي، ثم جاء أحد أنصار المدرسة الكينزية الجديدة وهو الاقتصادي الأمريكي الشهير (E.HANSEN) سنة 1949، الذي قام بتطوير أدوات أكثر تعقيدا لتوضيح العلاقة المتبادلة بين الدخل وسعر الفائدة وهو ما يسمى منحنى IS. حيث الدراسة السابقة كانت تعتمد في تحديد مستوى الناتج التوازني على فرضية أساسية وهي ثبات سعر الفائدة، أي أن دراسة توازن سوق السلع والخدمات كان يتحدد بعيدا عن سوق النقود.

لقد اعتبرنا، في السابق أن الاستثمار متغير خارجي وبما أن هذا الافتراض لا يمثل واقع العلاقة الدقيقة بين الاستثمار والدخل وبالتالي كان علينا أن نبدله ونضع الاستثمار كدالة تابعة للدخل غير أن هذا الافتراض هو الآخر لا يمثل الطبيعة الفعلية لدالة الاستثمار فالاستثمار مثل الاستهلاك يعتمد على عدة عوامل منها الايجابية والسلبية ومنها عوامل يمكن قياسها وعوامل أخرى لا يمكن قياسها، لذلك تعتبر دالة الاستثمار دالة غير مستقرة ولهذا السبب تعتبر دراسة الاستثمار من أصعب الدراسات في الاقتصاد.

إن المتعارف عليه أن مستوى الاستثمار يرتبط مع معدلات الفائدة والدخل ورأس المال وهذا معناه أن الاستثمار دالة تابعة للدخل (Y) والفائدة (i) ورأس المال (K)، أي:

$$I = f(y, i, k)$$

وبما أن الفرضية المألوفة في نموذج الدخل الوطني في المدى القصير هي ثبات رأس المال، فعليه نكتب دالة الاستثمار كما يلي:

$$I = f(y, i)$$

حيث: (I) الاستثمار الإجمالي، وأن العلاقة بين الاستثمار والفائدة عكسية وبين الاستثمار والدخل طردية وإذا أجرينا تحليلنا في نطاق دالة الاستثمار كدالة تابعة للدخل والفائدة يمكن اشتقاق منحنى يمثل العلاقة بين معدلات الفائدة السائدة ومستويات الدخل الوطني المناظرة لها.

1- منحنى التوازن في سوق الإنتاج (منحنى الاستثمار - الادخار) في نموذج مكون من قطاعين.

$$Y = C + I \dots\dots\dots (1) \quad \text{لدينا شرط التوازن هو:}$$

$$I = Y - C \quad \text{من المعادلة (1) نجد:}$$

$$Y = C + S \Rightarrow S = Y - C \quad \text{وبما أن الادخار يساوي}$$

$$S = I \quad \text{إذن:}$$

نفترض أن الادخار دالة تابعة للدخل وأن الاستثمار دالة تابعة لسعر الفائدة أي:

$$(1) \dots\dots\dots S = sy - a$$

$$(2) \dots\dots\dots I = I_0 - \lambda i \quad i > 0$$

حيث:

I_0 : استثمار تلقائي.

s : الميل الحدي للادخار.

λ : معلمة دالة الاستثمار (مرونة الاستثمار).

$$I = S \quad \text{لدينا:}$$

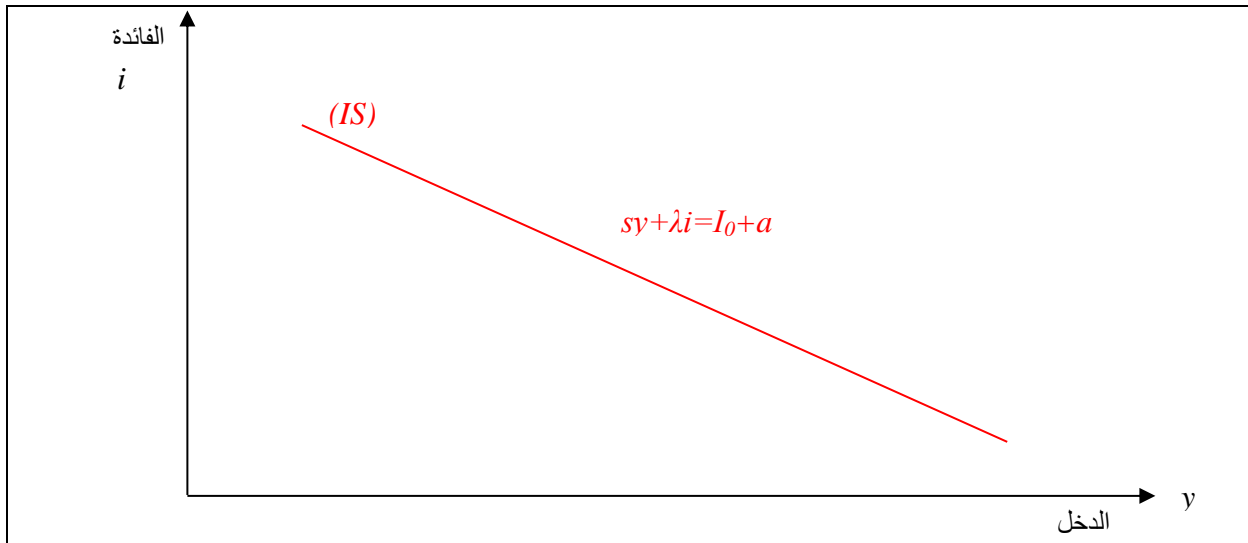
$$I_0 + a = sy + \lambda i$$

هذه علاقة تمثل معادلة الادخار-الاستثمار، وهي تبين العلاقة بين (i) و (y) كما أنها تبين حالة توازن سوق الإنتاج، ويطلق على منحنى هذه العلاقة منحنى الاستثمار والادخار (منحنى IS).

2- تعريف منحنى IS: يشير منحنى (IS) إلى مختلف التوليفات الممكنة بين سعر الفائدة والدخل والتي تجعل سوق الإنتاج في حالة توازن، ويستخدم منحنى (IS) كأداة تحليلية تبين العلاقة بين سعر الفائدة ومستوى الدخل الذي يتلاءم معه حتى يكون هناك توازن في سوق السلع والخدمات.

كما يمثل المستويات المختلفة من شرط التوازن حيث يمثل مستويات تساوي الادخار مع الاستثمار (حيث الادخار يتحدد بالدخل بينما الاستثمار فيتحدد بسعر الفائدة). عند مستويات (i) و (Y) .

الشكل (1-3): منحنى التوازن في سوق الانتاج (منحنى IS).



مثال: إذا كانت لدينا المعلومات التالية:

$$C = 100 + 0.8y$$

$$I = 200 - 100i$$

المطلوب:

1- استخراج معادلة منحنى IS ؟.

2- ارسم منحنى IS ؟.

الحل:

1- استخراج معادلة منحنى IS :

عند التوازن:

$$S = I$$

$$-a+(1-b)y = I_0 - \lambda i$$

$$Y = \frac{1}{(1-b)} (a + I_0 - \lambda i)$$

$$Y = \frac{1}{(1-0.8)} (100 + 200 - 100i)$$

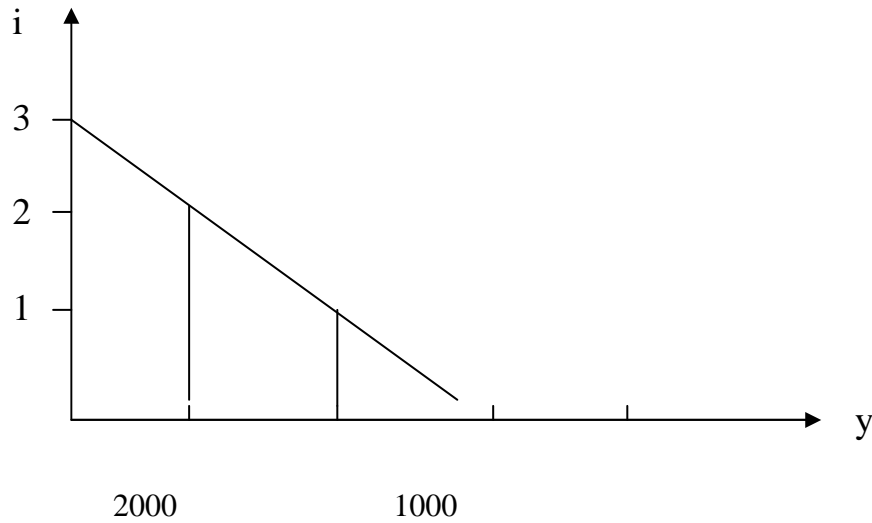
$$Y = 5 (300 - 100i)$$

$$Y = 1500 - 500 i$$

معادلة المنحنى IS

2 - التمثيل البياني:

i	1	2	3
y	1000	500	0



3- اشتقاق دالة منحنى التوازن في سوق الانتاج (منحنى IS) في نموذج مكون من أربعة قطاعات:

$$C = a + by_d \quad \text{ليكن لدينا:}$$

$$I = I - \lambda i$$

$$G = G_0$$

$$T = T_0 + ty$$

$$X = X_0$$

$$M = M_0 + my$$

$$R = R_0$$

الطلب الكلي = العرض الكلي

شرط التوازن الكلي هو:

$$Y = C + I + G + X - M$$

$$Y = a + bd_y + I_0 - \lambda r + G_0 + X_0 + M_0 + my$$

$$Y = a + b(Y - T + R) + I_0 - \lambda r + G_0 + X_0 + (M_0 + my)$$

$$Y = a + b(Y - T_0 - ty + R_0) + I_0 - \lambda r + G_0 + X_0 + (M_0 + my)$$

$$Y = a + bY - bT_0 - bty + bR_0 + I_0 - \lambda r + G_0 + X_0 + M_0 + my$$

$$Y - bY + bty - my = a - bT_0 + bR_0 + I_0 - \lambda r + G_0 + X_0 + M_0$$

$$Y(1 - b + bt + m) + \lambda i = a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0 + X_0 + M_0$$

$$Y = \frac{1}{(1 - b + bt + m)} (a - bT_0 + bR_0 + I_0 - \lambda i + G_0 + X_0 - M_0)$$

هذه معادلة التوازن في سوق الإنتاج وهي معادلة تربط بين الدخل والفائدة.

مثال: لتكن لدينا المعطيات التالية:

$$C = 200 + 0.75y_d \quad G = 500$$

$$I = 75 - 50i \quad R = 100$$

$$T = 200 + 0.2y \quad X = 400 \quad M = 200 + 0.1y$$

المطلوب: استخراج معادلة منحنى IS ؟.

الحل:

- استخراج معادلة منحنى IS:

عند التوازن: الطلب الكلي = العرض الكلي

$$Y = C + I + G + X - M$$

$$Y = \frac{1}{(1 - b + bt + m)} (a - bT_0 + bR_0 + I_0 - \lambda i + G_0 + X_0 - M_0)$$

$$Y = \frac{1}{(1 - 0.75 + 0.75(0.2) + 0.1)} (200 - 0.75 \cdot 200 + 0.75 \cdot 100 + 75 - 50i + 500 + 400 - 200)$$

$$Y = 1800 - 100i$$

وهي معادلة منحنى IS .

4- اشتقاق منحنى (IS) بيانيا: يمكن اشتقاق منحنى (IS) بيانيا كما يلي:

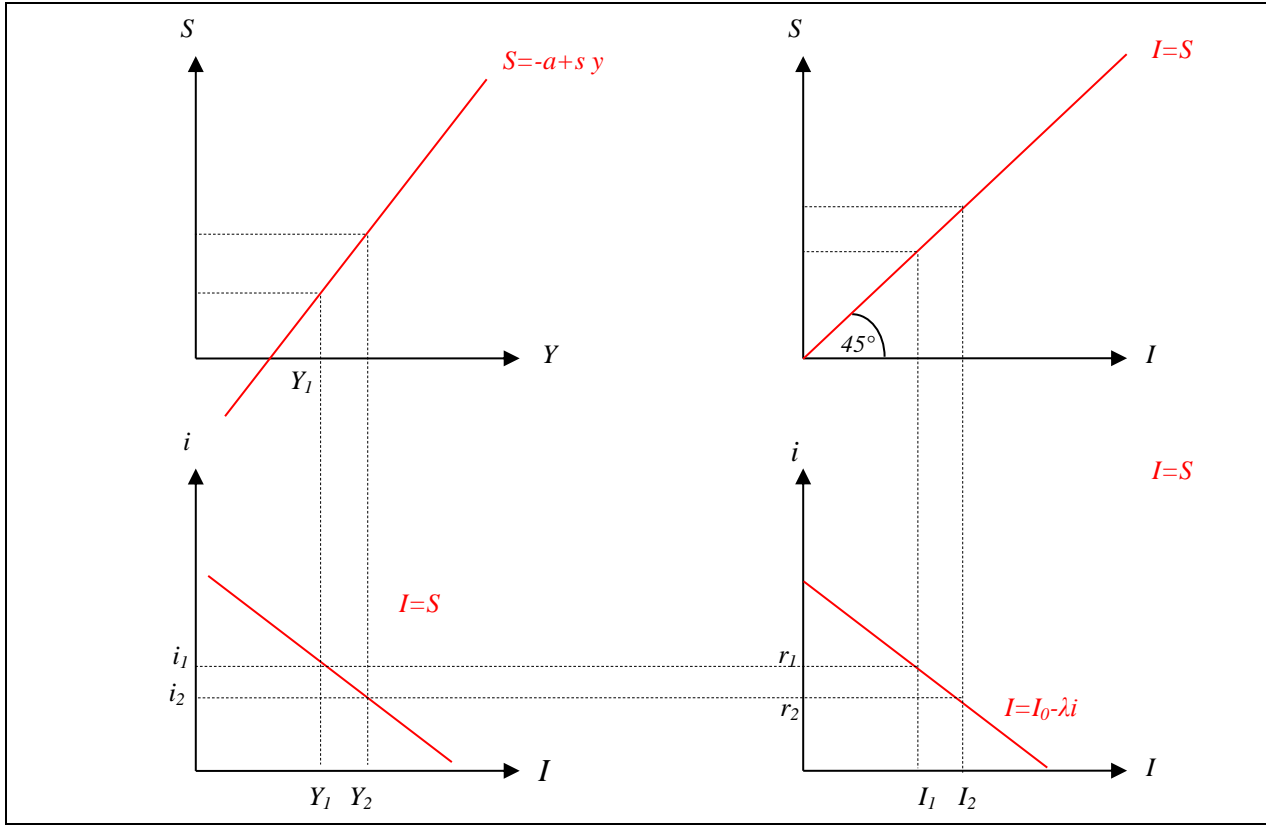
1- نختار معدلا للفائدة وليكن (i_1) ومن دالة الاستثمار (I) يمكن تحديد حجم الاستثمار المقابل لذلك المعدل.

2- نجمع قيمة الاستثمار المحددة في (1) مع دالة الاستهلاك فنستطيع تحديد مستوى الدخل (Y_1) المناظر لمعدل الفائدة (i_1).

3- نعيد الخطوتين المذكورتين أعلاه لمعدل الفائدة آخر (i_2) ونحدد مستوى الدخل الوطني المناظر (Y_2) وهكذا...

4- وإذا أوصلنا الإحداثيات (Y_1, i_1) و (Y_2, i_2) نحصل على منحنى التوازن في سوق الإنتاج (منحنى IS) أي نقطة من هذا المنحنى تمثل معدلا من الفائدة ومستوى مناظرا من الدخل، يحققان التعادل بين الادخار والاستثمار أي يحققان التوازن في سوق الإنتاج.

الشكل (2-3): اشتقاق منحنى (IS) بيانيا.



إن تحليل منحنى (IS)، يدل على احترام المشروع الكينزي، حيث أن انخفاض معدل الفائدة الاسمي دافع للاستثمار ومن ثم رافع لقيمة الناتج والادخار، وفي نفس الوقت تم مطابقة الفكر الكلاسيكي حيث أن التوازن ليس توازن أحادي بل توازن أثنى لسوقين. ومن ثم فهو يعبر عن التوازن بشئائفة الناتج ومعدل الفائدة، أي أنه تم إدماج الفكر الكينزي في آلية كلاسيكية.

يمتاز منحنى (IS)، بالميل السالب حيث العلاقة عكسية بين سعر الفائدة والناتج الكلي، والذي يعكس فكرة أساسية متمثلة في أن أي انخفاض في سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي (إما الطلب الاستثماري أو ذلك الجزء من الاستهلاك المرتبط بسعر الفائدة).

5- العوامل المؤثرة في منحني (IS): إن العوامل المحددة لمنحني (IS)، هي:

- مرونة الاستثمار (k) أو مدى استجابة الاستثمار للتغيرات في سعر الفائدة.
- قيمة مضاعف الإنفاق.
- مقدار الإنفاق المستقل.

إن هذه العوامل تختلف في كيفية تأثيرها على منحني (IS)، فمنها ما يؤثر على درجة أو شدة انحداره (الاتجاه إلى العمودية أو الأفقية) ومنها ما يجعل منحني (IS) ينتقل من مسار إلى آخر.

6- انتقال منحني (IS): هناك بعض العوامل إذا ما تغيرت فإنها تؤدي إلى انتقال منحني (IS)، إما للأعلى يميناً أو إلى الأسفل يساراً، وهي تلك العوامل المؤثرة في الإنفاق الكلي. حيث إذا كنا أمام اقتصاد يعمل بأربعة قطاعات (نموذج مفتوح) مثلاً. فإن أهم العوامل المؤدية إلى انتقال منحني (IS)، هي:

6-1- التغير في الإنفاق الحكومي (المستقل): عند حدوث زيادة في الإنفاق الحكومي، ينتقل منحني (IS)، إلى مستوى أعلى وإلى اليمين، بمقدار يساوي حاصل ضرب قيمة التغير في الإنفاق الحكومي المستقل بقيمة مضاعف الإنفاق الحكومي. والعكس صحيح عند انخفاض الإنفاق الحكومي حيث يكون الانتقال إلى الأسفل يساراً.

6-2- التغير في الإنفاق الاستهلاكي (المستقل): عند حدوث زيادة في الإنفاق الاستهلاكي المستقل، ينتقل منحني (IS)، إلى مستوى أعلى وإلى اليمين، بمقدار يساوي حاصل ضرب قيمة التغير في الإنفاق الاستهلاكي المستقل بقيمة مضاعف الإنفاق الاستهلاكي. والعكس صحيح عند انخفاض الإنفاق الاستهلاكي المستقل حيث يكون الانتقال إلى الأسفل يساراً.

6-3- التغير في الإنفاق الاستثماري (المستقل): عند حدوث زيادة في الإنفاق الاستثماري المستقل، ينتقل منحني (IS)، إلى مستوى أعلى وإلى اليمين، بمقدار يساوي حاصل ضرب قيمة التغير في الإنفاق الاستثماري المستقل بقيمة مضاعف الإنفاق الاستثماري. والعكس صحيح عند انخفاض الإنفاق الاستثماري المستقل حيث يكون الانتقال إلى الأسفل يساراً.

6-4- التغير في الضرائب الجزافية (المستقلة): عند حدوث زيادة في الضرائب الثلقائية المستقلة، ينتقل منحني (IS)، إلى الأسفل وإلى اليسار، بمقدار يساوي حاصل ضرب قيمة التغير في الضرائب الجزافية المستقلة

بقيمة مضاعف الضرائب المستقلة. والعكس صحيح عند انخفاض الضرائب الجزافية المستقلة حيث يكون الانتقال إلى الأعلى يمينا.

6-5- التغيير في التحويلات الحكومية الجزافية (المستقلة): عند حدوث زيادة في التحويلات الحكومية التلقائية المستقلة، ينتقل منحني (IS)، إلى الاعلى وإلى اليمين، بمقدار يساوي حاصل ضرب قيمة التغيير في التحويلات الجزافية المستقلة بقيمة مضاعف التحويلات المستقلة. لأن التحويلات هي حقن للاقتصاد لموارد جديدة تخلف إنفاق جديد، والعكس صحيح عند انخفاض التحويلات الجزافية المستقلة حيث ينخفض الدخل الكلي التوازني، و يكون الانتقال في منحني (IS)، إلى الأسفل يسارا.

6-6- التغيير في الصادرات التلقائية (المستقلة): عند حدوث زيادة في الصادرات التلقائية (المستقلة عن الدخل الكلي)، ينتقل منحني (IS)، إلى مستوى أعلى وإلى اليمين، بمقدار يساوي حاصل ضرب قيمة التغيير في الصادرات المستقلة بقيمة مضاعف التجارة الخارجية (مضاعف الصادرات التلقائية). والعكس صحيح عند انخفاض الصادرات المستقلة حيث يكون الانتقال إلى الأسفل يسارا.

6-7- التغيير في الواردات التلقائية (المستقلة): عند حدوث زيادة في الواردات التلقائية (المستقلة عن الدخل الكلي)، ينتقل منحني (IS)، إلى مستوى أسفل وإلى اليسار، بمقدار يساوي حاصل ضرب قيمة التغيير في الواردات المستقلة بقيمة مضاعف الواردات المستقلة، لأن الواردات هي تسرب نحو الخارج ولها مضاعف سالب الإشارة، والعكس صحيح عند انخفاض الواردات التلقائية المستقلة حيث يزيد الدخل الكلي التوازني، ويكون الانتقال في منحني (IS)، إلى الأسفل يسارا.

ملاحظة:

- إذا تغيرت الميول الحدية (b.t.m.d...)، وأدت إلى زيادة قيمة المضاعف، فإن منحني (IS)، سوف ينتقل إلى جهة اليمين إلى الأعلى.

- وأما إذا تغيرت الميول الحدية السابقة الذكر بشكل يؤدي إلى انخفاض قيمة المضاعف، فإن منحني (IS)، سوف ينتقل إلى جهة اليسار إلى الأسفل.

ثانيا: التوازن في سوق النقود (توازن منحني LM، منحني هيكس) (Diagramme Of HICKS).

إن دراسة توازن سوق النقد يتطلب دراسة كل من جانب الطلب على النقد بمختلف مركباته والعوامل المحددة له، وكذلك جانب عرض النقد ومختلف أشكال هذا النقد حيث جانب العرض يتمثل في الجهاز المصرفي الذي له القدرة على الإنشاء النقدي بينما جانب الطلب على النقد فيتمثل في طلب مختلف الأعوان الاقتصادية غير التي ذكرت في جانب العرض.

وعكس التحليل الكلاسيكي فإن سعر الفائدة وفق مختلف النماذج الكينزية يتحدد في سوق النقد وليس في سوق رأس المال. وبما أن لسوق النقد دورا مهما في توازن الاقتصاد، حاول المفكر "هيكس" الوصول إلى توازن سوق النقد من خلال ما يعرف بمنحني LM.

إن التوازن في سوق النقد، يعبر عن حالة تعادل عرض النقود كمتغير خارجي، الذي تقوم السلطات النقدية بإصداره، مع الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأعوان الاقتصاديون أو ما يسمى بالطلب على النقود، فما هي إذن محددات هذا الطلب؟.

إن الإجابة على هذا السؤال تقتضي، وقبل كل شيء، تعريف النقود ثم الدور الذي تلعبه في اقتصاديات السوق.

تعرف النقود بأنها وسيلة تلقى قبول كوسيط للتبادل وكمقياس للقيم وكمقياس للمدفوعات الآجلة وكمخزن للثروة، ونستنتج من هذا التعريف أن للنقود الوظائف التالية: وسيط للتبادل، مقياس للقيمة، مقياس للمدفوعات الآجلة (الديون)، مخزن للقيمة (وسيلة ادخار).

1- عرض النقود (الكتلة النقدية): يعرف عرض النقود أو الكتلة النقدية (Ms)، بأنه حجم النقد المتداول في اقتصاد ما.

وتعتبر المدرسة الكينزية أن عرض النقود هو متغير مستقل تحدده وتشرف عليه السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي حيث تتولى ضبط الكتلة النقدية من خلال أدوات السياسة النقدية وخاصة الأدوات الكمية، بنسبة الاحتياطي الإجباري، سياسة السوق المفتوحة معدل إعادة الخصم. حيث يميز الاقتصاديون غالبا بين المفهومين التاليين لعرض النقود هما:

- عرض النقود بالمفهوم الضيق $M_1 : M_1 =$ النقود المتداولة + الودائع تحت الطلب.

- عرض النقود بالمفهوم الواسع M_2 : $M_1 = M_2$ + الودائع لأجل.

ويرى أنصار المدرسة الكينزية أن عرض النقود هو متغير خارجي مستقل، حيث:

ودائع الطلب + ودائع لأجل + عملة نقدية وورقية = عرض النقود

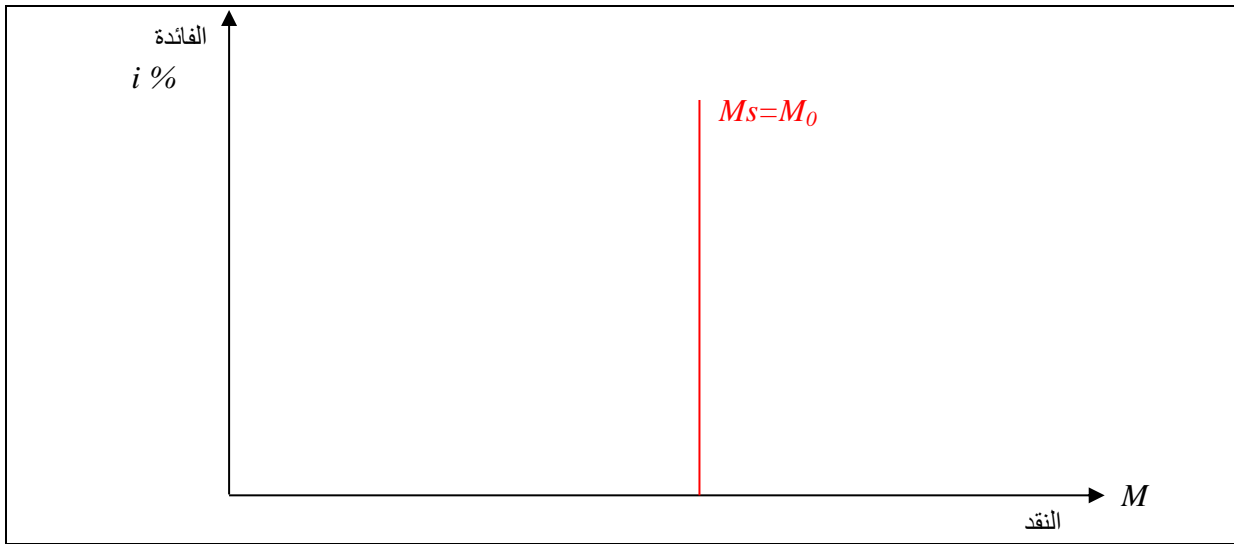
$$Ms = Ms_1 + Ms_2$$

وسنفترض أن كمية النقد المتداول تحدد من قبل السلطات النقدية وبالتالي يمكن اعتبارها كمية معينة

(متغير اقتصادي خارجي) وتصبح دالة عرض النقود كما يلي:

$$Ms = M_0$$

الشكل (3-3): دالة عرض النقود.



1-1- البنوك التجارية: هي تلك المؤسسات التي تتلقى ودائع الأفراد الطبيعيين والمعنويين القابلة للسحب

عند الطلب أو بعد أجل قصير، ومن أهم وظائفها نذكر: وسيط مالي، وخلق النقود.

1-2- عرض النقود وأدوات المراقبة التي يستعملها البنك المركزي (الأدوات الكمية): البنك المركزي

هو السلطة النقدية، ويقوم بمراقبة عرض النقود بطريقة تسمح بالوصول إلى التوظيف التام والاستقرار في

المستوى العام للأسعار وتحقيق معدلات نمو مستمرة، وأدوات المراقبة التي يستعملها البنك المركزي للتأثير على

عرض النقود هي:

1-2-1- عمليات السوق المفتوحة: هي العمليات التي يقوم من خلالها البنك المركزي بشراء أو بيع سندات حكومية في السوق المالي، وتؤثر هذه العمليات على حجم النقد المعروض، فإذا أراد البنك المركزي زيادة المعروض من النقود فإنه يتجه إلى شراء سندات حكومية أما إذا أراد تخفيض عرض النقود فإنه يقوم ببيع سندات حكومية.

1-2-2- الاحتياط القانوني: هي النسبة المثوية من السيولة التي يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية للاحتفاظ بها في خزائنها أو على شكل رصيد لدى البنك المركز نفسه، وتغيير هذه النسبة سيؤثر على عرض النقود بتأثيره على حجم احتياط البنوك التجارية.

1-2-3- نسبة الخصم (سعر الخصم): هي عبارة عن معدل الفائدة الذي تدفعه البنوك الخارجية للبنك المركزي لقاء (مقابل) ما تأخذه من قروض، وكلما كانت نسبة الخصم منخفضة كلما زاد طلب البنوك التجارية على الاقتراض والعكس صحيح، والنتيجة أن البنك المركزي إذا أراد أن يحدث انخفاضا في احتياط البنوك وودائعها بادر إلى رفع سعر الخصم فترتفع معه معدلات الفائدة فيقل تبعاً لذلك إقبال الأفراد على طلب القروض من البنوك التجارية ويترتب عن ذلك تقلص في عرض النقود والعكس صحيح.

1-3- العملة الوطنية والنظام المصرفي الجزائري: في 10 أبريل 1964 تم استبدال الفرنك الجزائري بعملة وطنية هي الدينار، ومنذ سنة 1974 تم السماح له بالتقويم أمام العملات العالمية الرئيسية.

- انشأ البنك المركزي الجزائري سنة 1963 ليقوم بإصدار النقود، وإدارة احتياطي الصرف الأجنبي ومراقبة عرض النقود والعقود الدولية المبرمة بين الجزائر والعالم الخارجي وأخيرا مراقبة البنوك التجارية.

- البنك الوطني الجزائري أنشئ سنة 1966 (BNA).

- البنك الخارجي الجزائري أنشئ سنة 1967 (BEA).

- القرض الشعبي الجزائري أنشئ سنة 1966 (CPA).

- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط تأسس سنة 1964 (CNEP).

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية أنشأ سنة 1982 (BADR).

2- الطلب على النقود: يعتبر الاحتفاظ بالنقود تصرف غير عقلاني لأنه يفوت على صاحبه إمكانية الاستفادة من هذه النقود لكن هناك أسباب عديدة تدفع إلى مثل هذا السلوك وحسب كينز فإن الطلب على النقود (تفضيل السيولة) يكون للأسباب الثلاثة التالية:

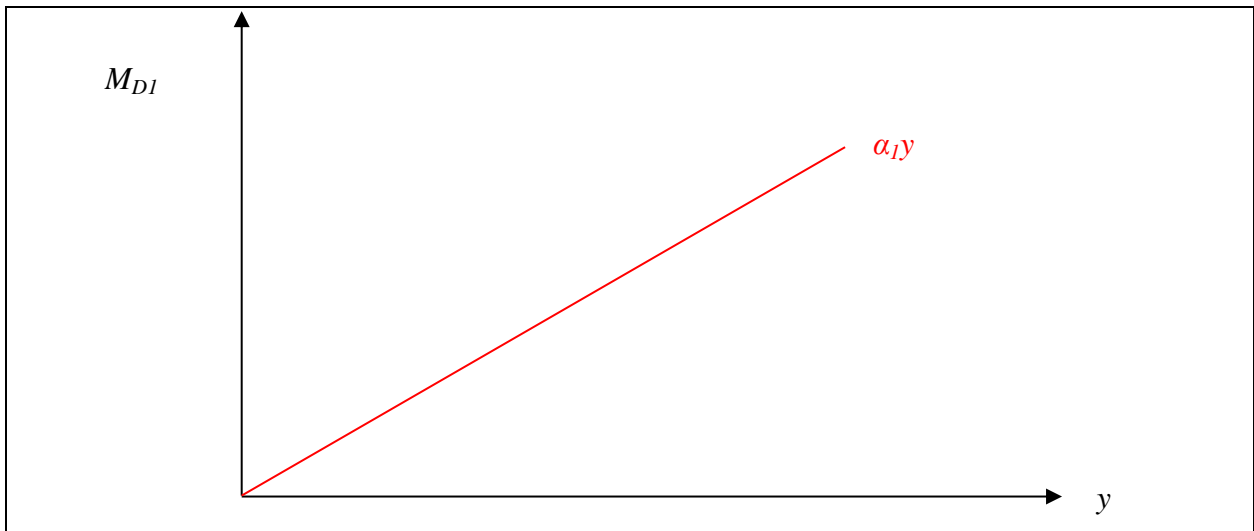
2-1- الطلب على النقود للمعاملات (من أجل الصفقات): يفضل الأفراد والشركات والحكومة الاحتفاظ بأرصدة نقدية لتمويل معاملاتهم اليومية وسبب هذا هو وجود فجوة زمنية بين الحصول على الدخل وإنفاقه ويتوقف حجم الطلب على النقود من أجل الصفقات على الدخل، لذلك يمكن القول أن الطلب على النقود في الإقتصاد الكلي (الوطني) من أجل الصفقات هو دالة متزايدة في الدخل الوطني أي:

$$M_{D1} = \alpha_1 y$$

حيث: M_{D1} : الطلب على النقود من أجل الصفقات.

α_1 : يمثل النسبة المحتفظ بها من الدخل على شكل أرصدة نقدية

الشكل (3-4): منحنى الطلب على النقود بغرض المعاملات.



2-2- الطلب على النقود من أجل الحيلة والحذر: يحتفظ الأفراد والمؤسسات بأرصدة نقدية تتجاوز ما يحتاجونه لصفقاتهم اليومية لمواجهة الإنفاق غير المتوقع، ويعتمد حجم الطلب على النقد بدافع الحيلة والحذر

على عوامل كثيرة، غير أن الدخل يعتبر المحدد الأساسي. لذا يعتبر الطلب على النقود بدافع الحيطة والحذر كدالة طردية في الدخل الوطني الكلي أي:

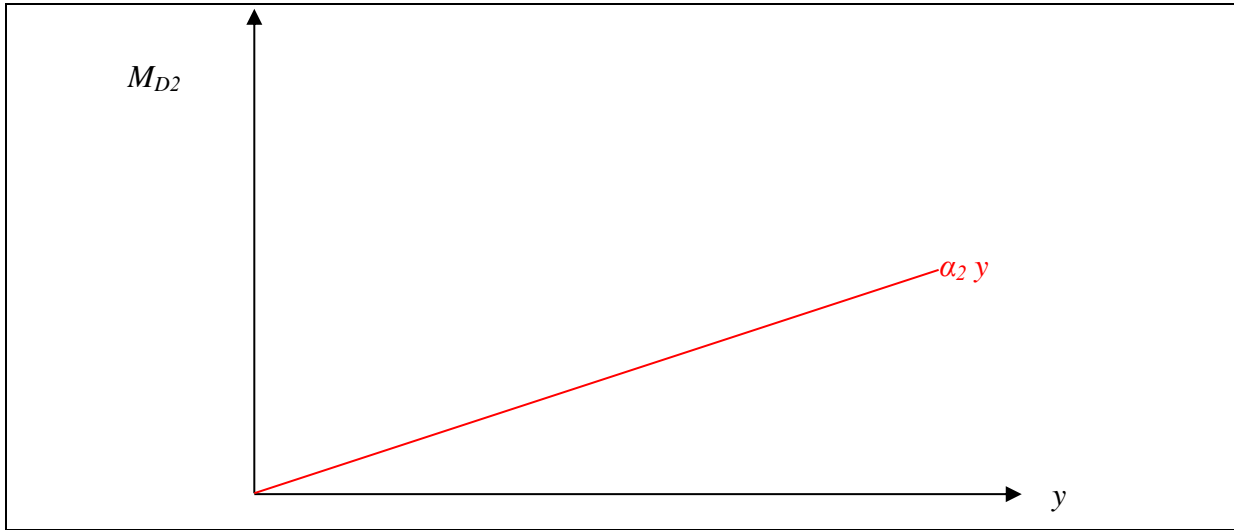
$$M_{D2} = f(y) = \alpha_2 y$$

حيث:

M_{D2} : الطلب على النقود من أجل الحيطة والحذر.

α_2 : نسبة (جزء) من الدخل المحتفظ به بدافع الحيطة والحذر.

الشكل (3-5): منحنى الطلب على النقود بغرض الحيطة والحذر.



وعليه يمكن الجمع بين الطلب على النقود من أجل المعاملات والطلب على النقود من أجل الاحتياط في دالة واحدة تسمى الطلب على النقود من أجل المعاملات والاحتياط، باعتبارهما تابعتين للدخل الكلي الوطني.

2-3- الطلب على النقود من أجل المضاربة: حسب كينز فإن الأفراد قد يحتفظون بالنقد مضحين بالفائدة التي يمكن الحصول عليها من جراء توظيف هذه النقود، إذا ما توقعوا أن معدل الفائدة سوف يرتفع في المستقبل .

مثال: إذا كان سعر الفائدة الحالي هو 5% لكن الأفراد يتوقعون لمعدل الفائدة أن يرتفع إلى 7% في المستقبل القريب. فاستنادا إلى كينز فإن هؤلاء الأفراد سوف يحتفظون بالنقود مضحين بفائدة قدرها 5% ويؤجلون شراء السندات مما يعطيهم كسبا اقتصاديا في المستقبل قدره 7%.

وحسب كينز فإن حجم النقود المحتفظ بها لأجل المضاربة ترتبط عكسيا مع معدل الفائدة السائد في السوق.

$$M_{D3} = f(i) = -gi$$

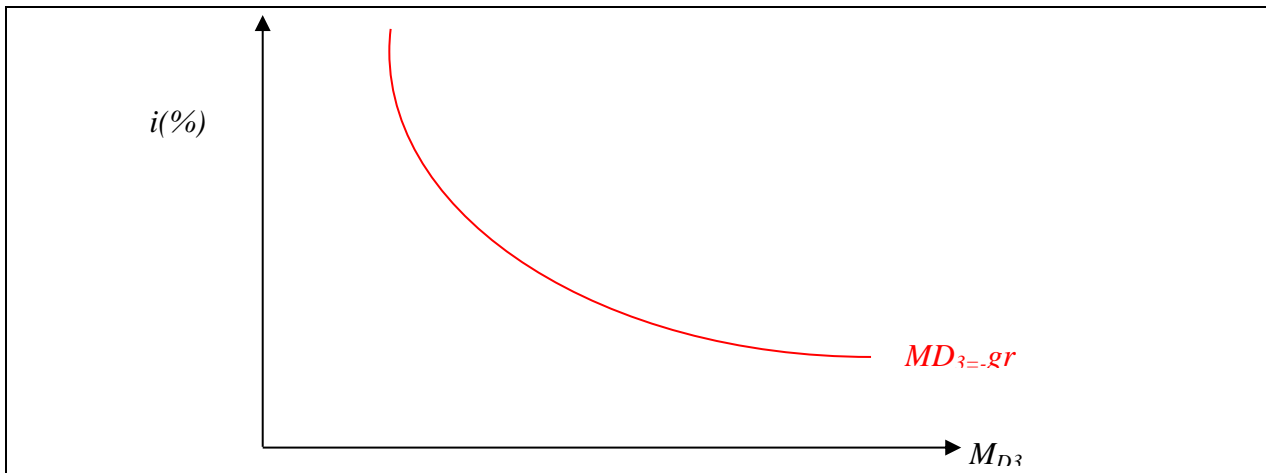
حيث:

M_{D3} : كمية النقود المطلوبة للمضاربة.

i : معدل الفائدة.

g : ثابت.

الشكل (3-6): منحنى الطلب على النقود بغرض المضاربة.



2-4- منحنى (دالة) الطلب الكلي على النقود: بعد أن ذكرنا دوافع الاحتفاظ بالنقود (حسب كينز) فإنه يمكن الآن جمع الدوال الخاصة بهذه الدوافع، للحصول على دالة الطلب الكلي على النقود (M_D) كما يلي:

$$M_D = M_{D1} + M_{D2} + M_{D3}$$

$$M_D = \alpha_1 y + \alpha_2 y - gi$$

$$M_D = (\alpha_1 + \alpha_2) y - gi$$

$$M_D = \alpha y - gi$$

حيث: α و g ثوابت، و $\alpha = \alpha_1 + \alpha_2$

وتبين هذه العلاقة أن الطلب على النقود يتناسب طرديا مع الدخل الوطني وعكسيا مع سعر الفائدة.

2-5- مصيدة السيولة: فكرة مصيدة السيولة سهلة الفهم ولها أهمية كبيرة في التحليل الاقتصادي الكلي

الكينزي، خاصة إذا ما قارناه بتحليل المدارس الاقتصادية الأخرى، النقدية مثلا، فيما يتعلق بالسياسة النقدية.

يعتقد المفكر كينز أن هناك مستوى عادي لمعدل الفائدة يتذبذب حوله معدل الفائدة الفعلي. وما

تجدد ملاحظته هو كون معدل الفائدة موجب دائما، أي أن هناك حدا أدنى لا يمكن أن يخترقه (قدر هذا

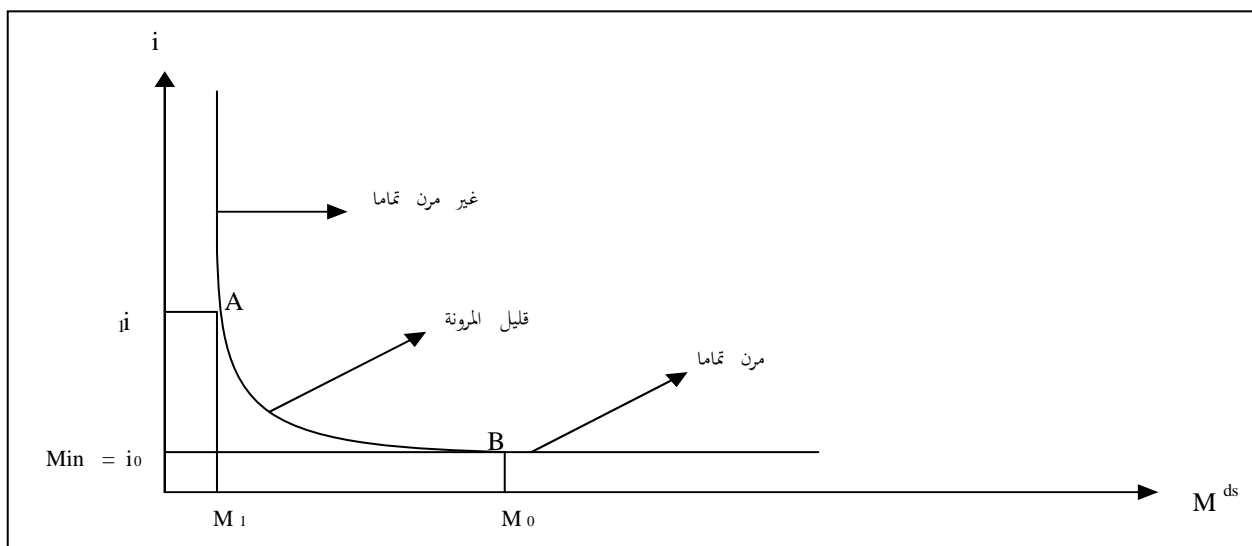
المعدل الأدنى بحوالي 2% في ثلاثينيات القرن الماضي).

أما الأهمية النظرية لوجود الحد الأدنى لمعدل الفائدة، فإنها تتمثل فيما يلي: عندما يصل معدل الفائدة

إلى هذا الحد يكون الطلب على النقد من اجل المضاربة مرتفعا، بل أكثر من ذلك يكون لا نهائيا.

الشكل (3-7): مصيدة السيولة (والذي يمثل في نفس الوقت منحنى الطلب على النقد من أجل

المضاربة).



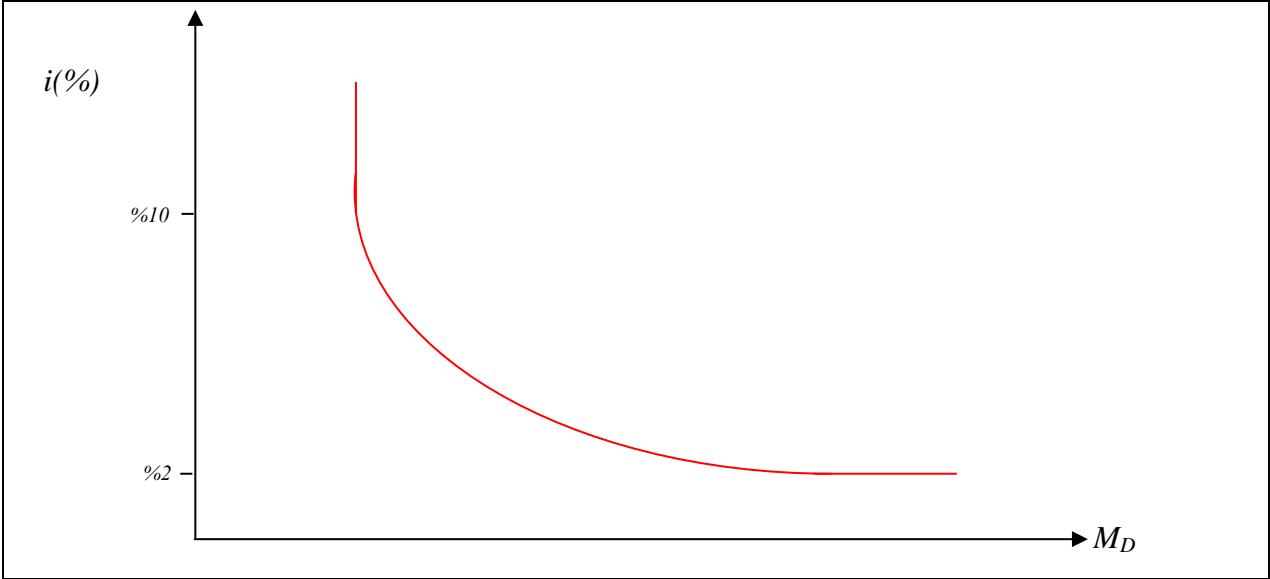
يعني هذا أن المضاربين يفضلون النقد السائل والسبب في ذلك انه عندما يصل معدل الفائدة إلى هذا

الحد (الحد الأدنى) فالمرحلة اللاحقة لتحركه تكون نحو الارتفاع. وفي ظل هذه الظروف إذا ما قام أحد بشراء

الأوراق المالية عند الحد الأدنى لمعدل الفائدة فإنه سيتكبد خسارة أكيدة. إذن لتفادي هذه الخسارة يفضل

الأفراد الاحتفاظ بالسيولة ويقال أنهم وقعوا في مصيدة السيولة (التسمية تعود إلى الاقتصادي الإنجليزي كينز وزميله روبرتسن).

الشكل (3-8): التمثيل البياني للطلب الكلي على النقود.



3- التوازن الاقتصادي الكلي في سوق النقد: يحدث التوازن في القطاع النقدي عندما يتساوى عرض النقود (M_s) مع الطلب عليها (M_D).

$$M_s = M_D$$

$$M_0 = M_{D1} + M_{D2} + M_{D3}$$

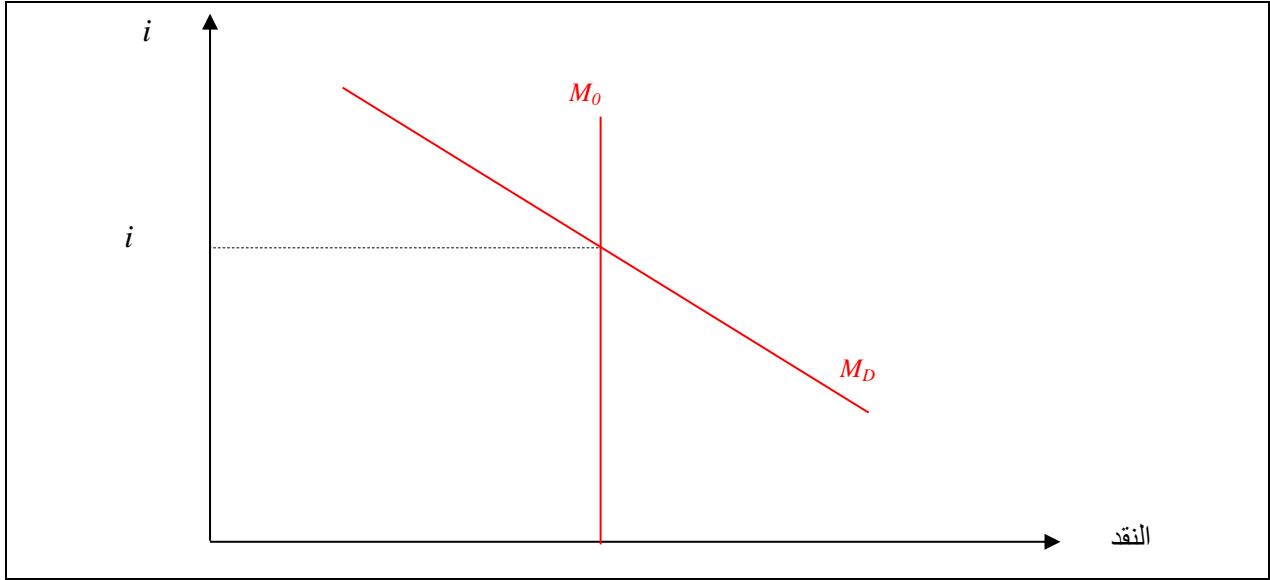
$$(\alpha = \alpha_1 + \alpha_2) \quad M_0 = \alpha_1 y + \alpha_2 y - gi$$

$$M_0 = \alpha y - gi$$

$$\alpha y = M_0 + gi$$

$$y = \frac{M_0}{\alpha} + \frac{g}{\alpha} i$$

الشكل (3-9): معادلة توازن سوق النقد.



هذه العلاقة تمثل معادلة عرض النقود والطلب عليها وهي تبين العلاقة الخطية بين الفائدة والدخل ومن الواضح أنه لا يمكن معرفة مستوى الدخل إلا إذا علمنا قيمة الفائدة.

4- استنتاج منحنى LM جبرياً: يتحقق التوازن في سوق النقود عندما تتحقق المساواة بين الطلب على النقود (L) وعرض النقود (M).

$$M_S = M_0 \quad \text{لدينا : عرض النقود:}$$

$$L = f(y, i) \quad \text{الطلب على النقود:}$$

$$L = M \quad \text{عند التوازن:}$$

$$f(y, i) = M_0$$

$$Y = f(i) \quad \frac{\Delta Y}{\Delta i} > 0$$

تسمى هذه المعادلة بمعادلة التوازن في سوق النقود (معادلة LM)

نلاحظ من خلال وجود تلك المعادلة علاقة طردية بين سعر الفائدة والدخل في سوق النقود عكس سوق السلع والخدمات.

مثال: ليكن لدينا عرض النقود هو $M = 1000$ ، الطلب على النقود للمعاملات والاحتياط هو: $L_1 = 0.5y$

الطلب على النقود للمضاربة هو: $L_2 = 100 - 60i$

المطلوب: استنتاج معادلة LM.

الحل:

عرض النقود $M_s = 1000$

الطلب الإجمالي على النقود: $L = L_1 + L_2$

$$L = 100 + 0.5y - 60i$$

ومنه عند التوازن: $L = M$

$$100 + 0.5y - 60i = 1000$$

$$0.5y - 60i = 900$$

$$0.5y = 900 + 60i$$

$$y = 1800 + 120i$$

وهي معادلة منحنى LM

5- اشتقاق منحنى التوازن في سوق النقد (منحنى هيكس: منحنى LM) بيانياً: يتحدد منحنى التوازن

في سوق النقد بطريقة مماثلة لتلك التي تم بها اشتقاق منحنى (IS) أي:

1- نختار معدل فائدة معين نعوضه في دالة الطلب على النقد من أجل المضاربة (نحصل على قيمة معينة).

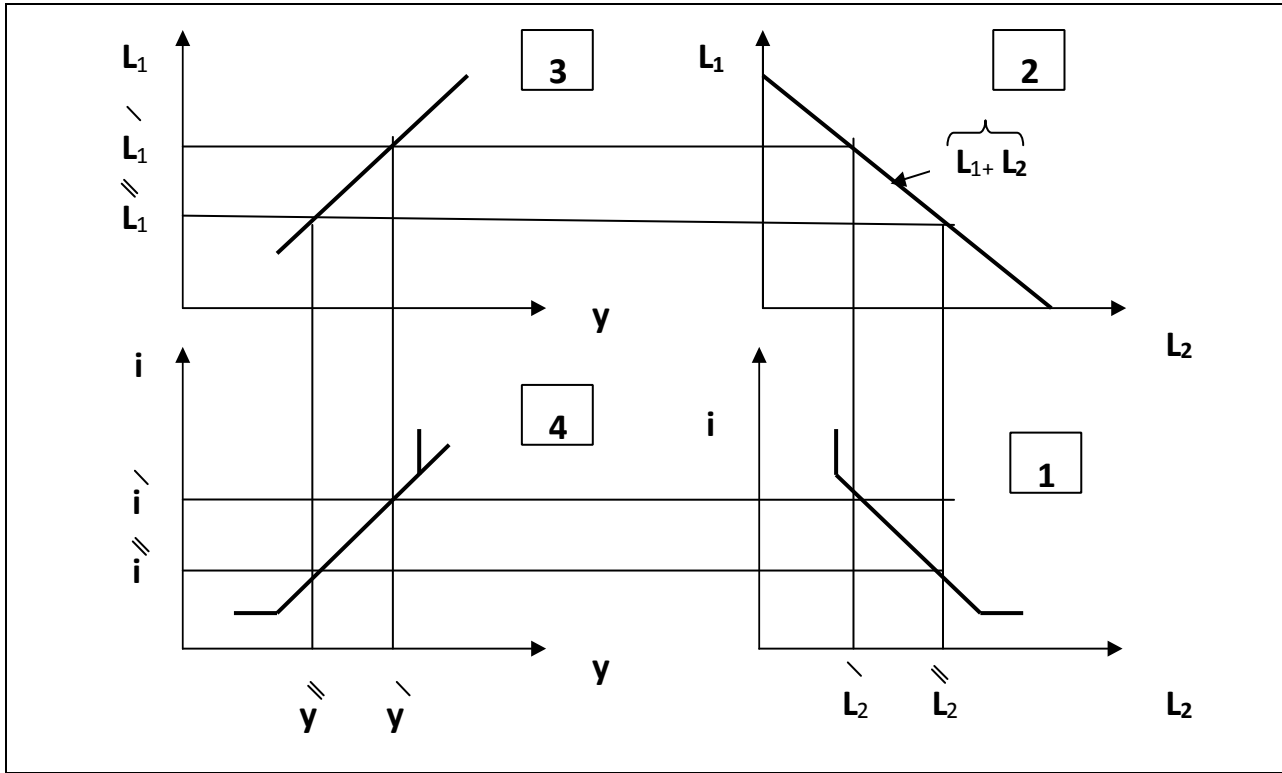
2- نطرح قيمة النقود المطلوبة للمضاربة من قيمة عرض النقود والباقي هو طلب على النقود لأجل المعاملات

الوطنية والحيلة والحذر، نعوض قيمة M_{D1+2} في معادلة الطلب على النقود للمعاملات والحيلة، نستطيع

الحصول على Y.

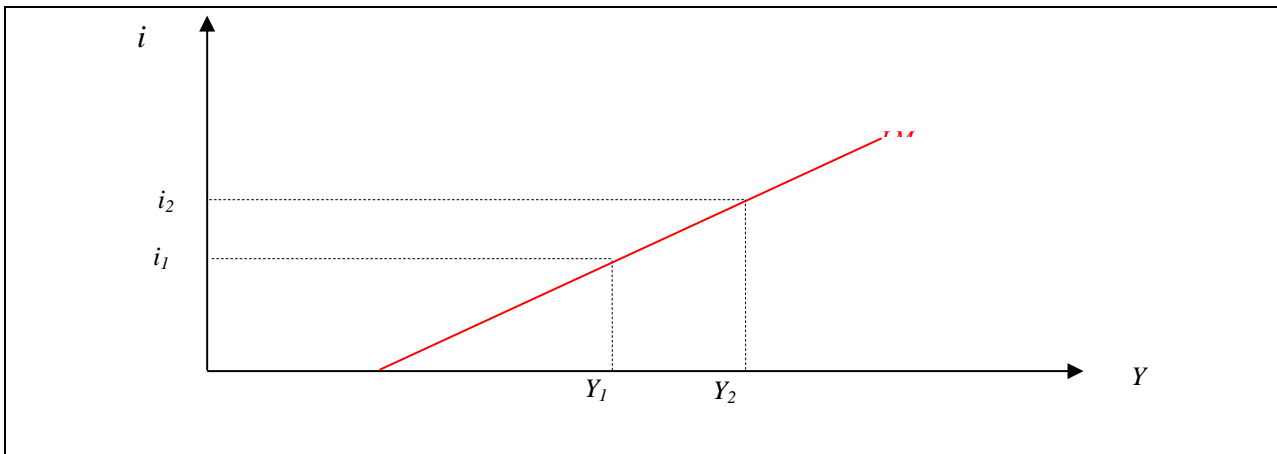
3- نعيد الخطوتين السابقتين فنحصل على توليفة أخرى (Y_1, i_1) و (Y_2, i_2) .

الشكل (3-10): الاشتقاق البياني لمنحنى LM.



6- تعريف منحنى LM: هو مجموع الثنائيات أو التوليفات من سعر الفائدة والدخل الكلي (y, i) التي تحقق التوازن في سوق النقود أي التي تحقق المساواة بين الطلب على النقود L وعرض النقود M ، ولذلك سمي منحنى LM.

الشكل (3-11): منحنى LM.



مثال: ليكن لدينا عرض النقود هو $M = 1000$ ، الطلب على النقود للمعاملات والاحتياط هو:

$$L_1 = 0.5y \quad \text{الطلب على النقود للمضاربة هو: } L_2 = 100 - 60i$$

المطلوب: استنتاج معادلة LM.

الحل:

$$M_s = 1000 \quad \text{عرض النقود}$$

$$L = L_1 + L_2 \quad \text{الطلب الإجمالي على النقود:}$$

$$L = 100 + 0.5y - 60i$$

$$L = M \quad \text{ومنه عند التوازن:}$$

$$100 + 0.5y - 60i = 1000$$

$$0.5y - 60i = 900$$

$$0.5y = 900 + 60i$$

$$y = 1800 + 120i$$

هي معادلة منحنى LM

7- الانتقالات في المنحنى LM: يتغير منحنى التوازن في سوق النقد تبعا لتغير العناصر المكونة له وهي

عرض النقود والطلب عليها وبوجه ينتقل LM إلى اليمين إذا كانت هناك زيادة في كمية النقود أو انخفاض في الطلب على النقود وينتقل إلى اليسار إذا انخفض عرض النقود أو كانت هناك زيادة في الطلب على النقود. وعليه نستنتج:

- ينتقل منحنى LM إلى جهة اليمين (إلى الأسفل) عندما يزيد عرض النقود أو ينخفض الطلب على النقود.

- ينتقل منحنى LM إلى جهة اليسار (إلى الأعلى) عندما ينخفض عرض النقود أو يزيد الطلب على النقود.

قيمة الانتقال في منحنى LM بسبب تغير عرض النقود يساوي: مضاعف $\left(\frac{1}{K}\right)$ مضروب في التغير في

عرض النقود (ΔM_s) .

ثالثا: التوازن الاقتصادي العام (التوازن الآني في سوق الإنتاج والنقود: توازن منحنى IS-LM).

لقد سبق وبيننا في النقطتين السابقتين، العلاقة بين معدل الفائدة ومستوى الدخل الكلي التي تحقق

التوازن في سوق الإنتاج (منحنى IS)، كما بينا العلاقة بين معدل الفائدة ومستوى الدخل الكلي التي تحقق

التوازن في سوق النقد (منحنى LM). وفي هذا الصدد سوف نجد أن التوازن في الإقتصاد الوطني (التوازن العام) الذي يحدث عندما يتحقق التوازن في كل من سوق الإنتاج وسوق النقد في آن واحد. إن التوازن الذي حددناه في كل سوق منفردة (سوق السلع والخدمات وسوق النقود)، لا يعبر عن التوازن الحقيقي في الإقتصاد الوطني في بلد ما. ذلك لأن سوق السلع والخدمات تحتاج إلى النقود، ولا يمكن أن تكون استثمارات دون توفر الغطاء النقدي للعملية، كما أن سوق النقود لا يمكن أن توجد إذا كان الاستثمار في سوق السلع والخدمات معدوماً. وعليه نحتاج إلى السوقين معا لتحديد التوازن الإقتصادي العام الفعلي خلال فترة زمنية معينة.

ومما تجدر الإشارة إليه هو أنه على الرغم من وجود عدة مستويات من الدخل ومعدلات الفائدة التي تحقق التوازن في كل من سوق الإنتاج وسوق النقد إلا أنه هناك مستوى واحد من الدخل الكلي ومعدل واحد للفائدة يحقق التوازن في السوقين معا وهذا المستوى يتحدد بنقطة تقاطع (منحنى IS) مع منحنى التوازن في سوق النقد (منحنى LM)، أي عندما يكون الدخل الكلي الوطني (Y^*) ومعدل الفائدة (i^*). أما رياضياً، يحدث توازن الإقتصاد الوطني عندما: $IS = LM$.

1- تحديد نقطة التوازن الإقتصادي العام رياضياً (جبرياً): يرى أنصار المدرسة الكينزية أن التوازن الإقتصادي العام يتحقق عندما يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقود معا بغض النظر عن سوق العمل أي:

$$IS = LM$$

لتكن لدينا:

$$IS = y = f(i) \quad / \quad \frac{\Delta Y}{\Delta i} < 0 \quad \text{معادلة IS هي:}$$

$$LM = y = f(i) \quad / \quad \frac{\Delta Y}{\Delta i} > 0 \quad \text{معادلة LM هي:}$$

$$IS = LM \quad \text{عند التوازن الإقتصادي يكون:}$$

ومنه نستخرج سعر الفائدة التوازني (i_e) وبالتعويض في معادلة IS أو LM نجد قيمة الدخل التوازني Y_e .

$$Y = 2000 - 400i \quad \text{مثال: لتكن لدينا معادلة IS:}$$

$$Y = 1000 + 400i \quad \text{ومعادلة LM:}$$

المطلوب: أحسب سعر الفائدة التوازني والدخل التوازني؟.

الحل:

$$IS = LM$$

عند التوازن:

$$2000 - 400i = 1000 + 400i$$

$$1000 = 800i$$

$$ie = 1.25 \text{ سعر الفائدة التوازني}$$

بالتعويض في معادلة IS أو LM نجد : الدخل التوازني : $Ye = 1500$

ومنه نقطة التوازن هي: $(ie, Ye) (1.25, 1500)$

نلاحظ أنه توجد نقطة توازن واحدة ووحيدة (ie, Ye) تحقق التوازن في سوق السلع والخدمات (IS)

وسوق النقود (LM) معا.

2- تحديد نقطة التوازن الاقتصادي العام بيانيا (هندسيا): المقصود بالتوازن الشامل أو العام هو تحقيق

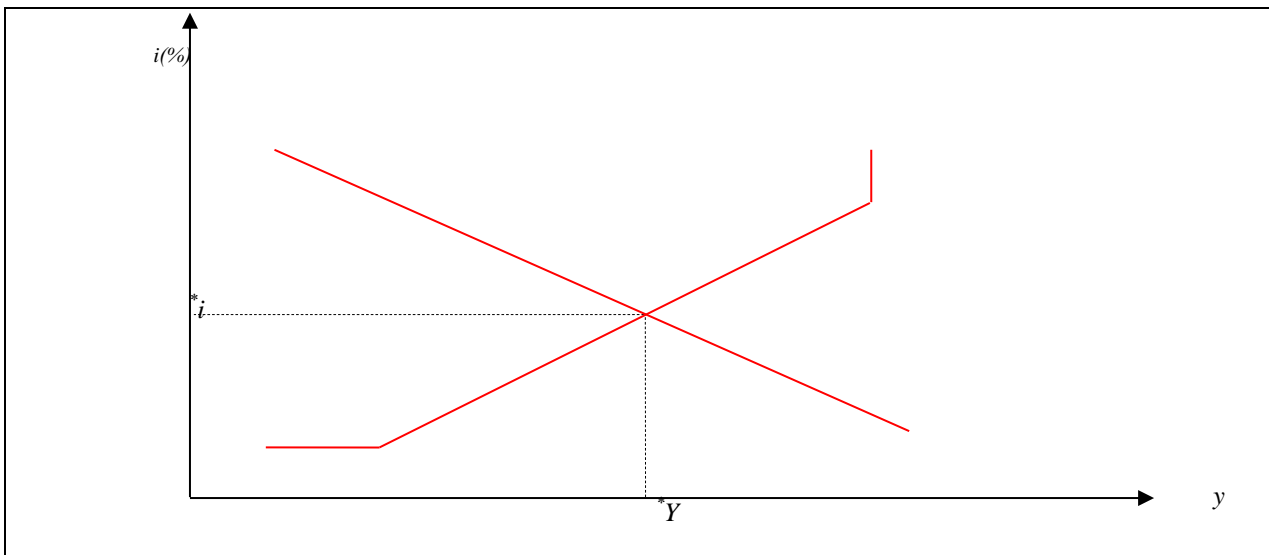
التوازن في سوق السلع والخدمات والتوازن في سوق النقود في نفس الوقت، ولما كانت كل النقاط على منحنى

IS هي نقاط تعبر عن أوضاع توازن سوق السلع والخدمات، ولما كانت كل النقاط على منحنى LM هي نقاط

تعبر عن أوضاع توازن سوق النقود، فهذا يتعين عليه اختبار النقطة التي تحقق التوازن في السوقين معا، ويكون

ذلك بجمع المنحنيين في شكل واحد، كما يوضحه الشكل أدناه:

الشكل (3-12): التمثيل البياني للتوازن الاقتصادي العام.



من خلال الشكل السابق، يتبين أنه بالرغم من وجود عدة مستويات من الدخل Y وأسعار الفائدة i تحقق التوازن في كل من سوق الانتاج وسوق النقد، فهناك مستوى واحد من الدخل ومعدل واحد للفائدة يحقق التوازن في سوق الانتاج (منحنى IS) مع منحنى التوازن النقدي (منحنى LM). بمعنى أن هناك مستوى واحد من التوليفة (i, Y) يحقق التوازن في السوقين وهذا بتقاطع منحنى IS ومنحنى LM وهذا ما يسمى بالتوازن الاقتصادي العام، وهذا ما يوضحه الشكل السابق حيث تمثل التوليفة (i^*, Y^*) التوازن في السوقي السلع والخدمات والنقد.

كما أن التوازن في السوق العيني والنقدي يتحقق عند مستوى الدخل وسعر الفائدة المشتركة على المنحنيين، ولكن ليس بالضرورة عند مستوى التشغيل التام، فإذا أرادت الدولة الوصول إلى التشغيل التام فإنه يمكن اتباع إحدى السياسات التالية:

- اتباع سياسة نقدية توسعية لزيادة عرض النقود وتخفيض سعر الفائدة وذلك بتحريك المنحنى LM إلى اليمين في الشكل السابق.

- اتباع سياسة مالية لتخفيض الاستثمار عن طريق الانفاق العام وذلك بتحريك المنحنى IS إلى اليسار في الشكل السابق.

- المزج بين السياستين معاً، السياسة المالية والسياسة النقدية وذلك بتحريك المنحنيين معاً اتجاه اليمين.

3- مرونة كل من منحنى (LM) ومنحنى (IS): قبل التعرض لدراسة أثر كل من السياسة المالية والنقدية على التوازن المتزامن لسوقي السلع والخدمات والنقد معاً يجب أولاً التطرق ومعرفة مرونة كل من IS و LM.

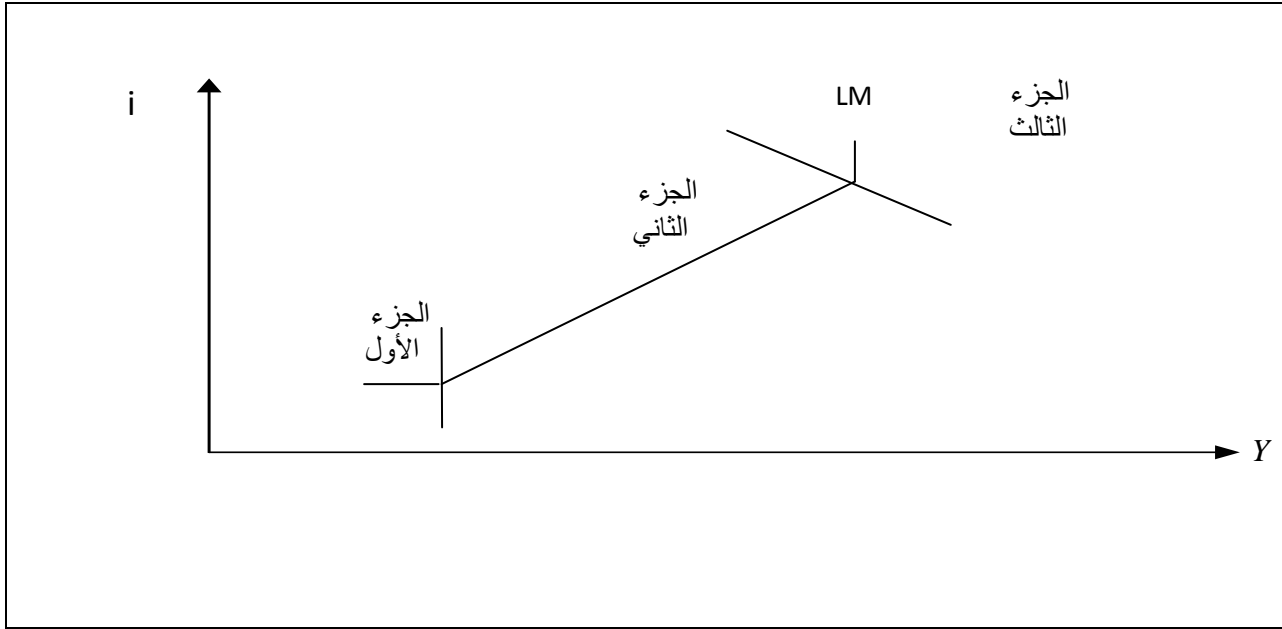
3-1 مرونة منحنى (LM): تختلف مرونة منحنى التوازن في سوق النقد باختلاف مجال هذا المنحنى، وينقسم منحنى (LM) إلى ثلاثة أجزاء حيث:

- يسمى الجزء الأول **بالمجال الكينزي** حيث يكون المنحنى مرناً تماماً بالنسبة لسعر الفائدة وهو: ما يقابل مصيدة السيولة.

- يمثل الجزء الثاني **المجال الأوسط** حيث يكون المنحنى مرناً بالنسبة لسعر الفائدة وهو مجال تأثير كل من السياسة المالية والسياسة النقدية.

- يمثل الجزء الثالث المجال الكلاسيكي حيث يكون المنحنى غير مرن تماما بالنسبة لسعر الفائدة وهذا راجع لغياب الطلب على النقود من أجل المضاربة عند الكلاسيك حيث الطلب على النقود عندهم يخضع لدافعين هما: المعاملات والاحتياط. والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل (3-13): مرونة منحنى LM.



3-2- مرونة منحنى (IS): إن دالة الادخار تؤثر على مرونة منحنى التوازن في سوق الإنتاج (منحنى IS)، غير أن تأثير الاستثمار في الدخل الوطني الكلي أكبر بكثير من تأثير الادخار في الدخل الوطني الكلي. ولهذا فإن المحدد الرئيسي لمرونة منحنى (IS) يتمثل في استجابة الاستثمار لمعدل الفائدة. وبصورة عامة فإن شكل منحنى (IS)، بمعنى درجة انحدار المنحنى يتبع مباشرة شكل منحنى الاستثمار.

رابعا: آثار السياسة المالية والسياسة النقدية.

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بواسطة السياستين المالية والنقدية، يؤثر في الأداء الاقتصادي للأعوان الاقتصاديين، ومن ثم فهو يؤدي إلى تغيرات على مختلف المستويات، والتي تتعلق بأسعار الفائدة، الدخل الكلي الوطني للبلد محل الدراسة، الاستهلاك، الاستثمار، الادخار، وغيرها من المتغيرات. وتتمثل أدوات السياسة المالية في: الإنفاق الحكومي، الضرائب، التحويلات الحكومية. و وهي تؤثر بصفة مباشرة على الطلب الفعال. أما السياسة النقدية فتتعلق بعرض النقود والتحكم في الائتمان، بما يحقق الأهداف الاقتصادية

التي تصبو إليها الحكومة. وتمثل أدواتها الرئيسية في: عمليات السوق المفتوحة، سعر إعادة الخصم، الاحتياطي الإجمالي. ولها تأثير مباشر على أسعار الفائدة باعتبارها تؤثر في قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان. يمكن استخدام نموذج IS-LM لتحديد أثر السياسة المالية والسياسة النقدية وذلك من خلال دراسة الانتقالات في منحنى (IS) أو (LM) في كل سوق، هذه الانتقالات التي تؤثر في شروط التوازن في كل سوق ومن ثم على المستوى التوازن بين الدخل وسعر الفائدة في الإقتصاد الوطني، فمثلا انتقال منحنى (IS) إلى اليسار ينتج عنه مستوى أقل للدخل وسعر فائدة أقل وانتقاله إلى اليمين يحدث العكس. أما منحنى (LM) فانتقاله إلى اليمين يذبذب الدخل وينقص من سعر الفائدة والعكس صحيح.

1- انتقال نقطة التوازن: تنتقل نقطة التوازن عندما ينتقل منحنى (IS) أو منحنى (LM) أو الاثنين معا.

2- آثار (فعالية) السياسة المالية (انتقال نقطة التوازن بسبب انتقال المنحنى IS): نميز حالتين:

1-2- انتقال منحنى IS إلى اليمين: انتقال نقطة التوازن من e إلى e' بسبب انتقال منحنى IS إلى جهة

اليمين وهذا راجع إلى زيادة إحدى العناصر التالية: X_0 و G_0 . a . R_0 . I_0 أو انخفاض: M_0 أو T_0

حيث:

a : الاستهلاك المستقل.

I_0 : الاستثمار المستقل.

R_0 : التحويلات.

G_0 : الانفاق الحكومي.

X_0 : الصادرات.

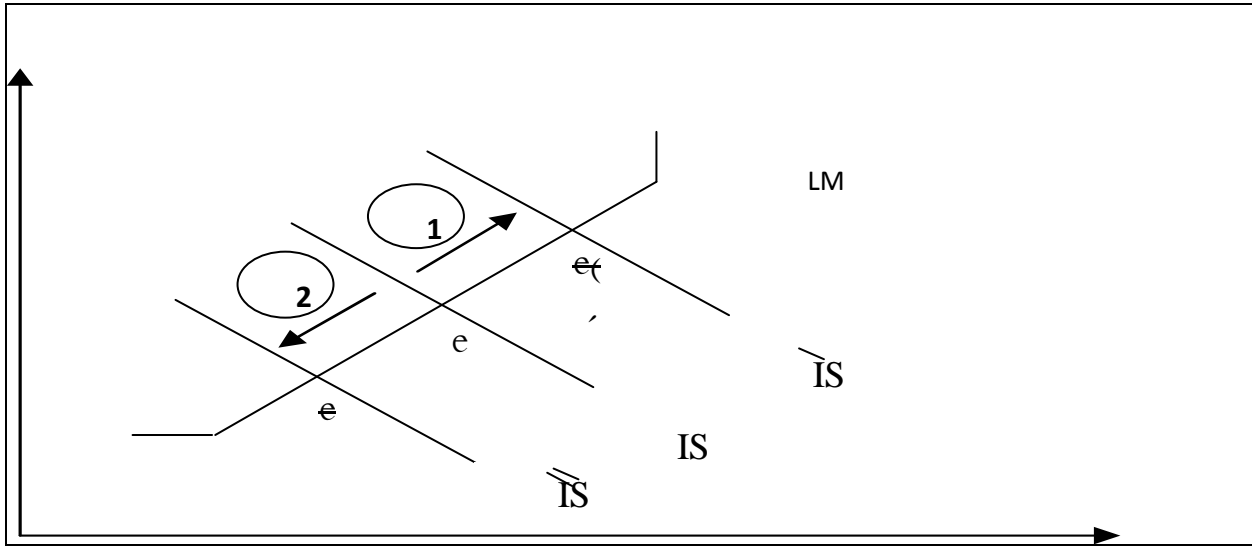
T_0 : الضرائب.

M_0 : الواردات.

2-2- انتقال منحنى IS إلى اليسار: انتقال نقطة التوازن من e إلى e' بسبب انتقال منحنى IS إلى جهة

اليسار وهذا راجع لانخفاض إحدى العناصر التالية وهي: X_0 . G_0 . a . R_0 . I_0 أو ارتفاع T_0 أو M_0 .

الشكل (3-14): انتقال نقطة التوازن بسبب انتقال المنحنى IS.



وبصفة عامة يمكن تحديد فعالية السياسة المالية حسب مرونة منحنى IS وأثر المزاخمة كما يلي:

- **في المجال الكينزي:** إذا كان الاقتصاد عند مصيدة السيولة حيث منحنى IS أفقي، فإن التوسع في الإنفاق الحكومي له أثر المضاعف الكامل على مستوى الدخل الكلي التوازني، حيث لا يوجد تغير في سعر الفائدة الذي ينتج عن التوسع في الإنفاق الحكومي، ومنه الاستثمار لا ينخفض. وعليه يتبين أن السياسة النقدية لا أثر لها على توازن الاقتصاد بينما السياسة المالية لها الأثر الكامل.

- **أما في المجال الكلاسيكي:** حيث يكون منحنى IS عموديا فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي تكون عديمة الأثر على مستوى الدخل الكلي التوازني، وترفع من سعر الفائدة فقط، ومنه الإنفاق الحكومي لن يؤثر على حجم الإنتاج، ففي هذه الحالة تطرد الزيادة في أسعار الفائدة مقدار من الإنفاق الاستثمار مساوي لتلك الزيادة في الإنفاق الحكومي، ومنه نكون في حالة مزاخمة كاملة أو تامة (في حالة منحنى IS عمودي).

- **أما في حالة المجال الأوسط:** فإن السياسة المالية تكون فعالة لكن فعاليتها تكون أقل مما هي عليه في المجال الكينزي، حيث يرتفع الدخل نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي، لكن ليس ارتفاع مساوي لمقدار مضاعف الإنفاق مضروب في الزيادة في الإنفاق الحكومي، لأن تحرك منحنى IS في المجال الأوسط يصاحبه ارتفاع في سعر الفائدة الذي سبب انخفاض في الإنفاق الاستثماري، ومنه الزيادة في الدخل الكلي التوازني تكون أقل من مقدار الانتقال في منحنى IS.

3- أثار (فعالية) السياسة النقدية (انتقال نقطة التوازن بسبب انتقال منحني LM): نميز حالتين:

3-1- انتقال منحني LM إلى اليمين: انتقال نقطة التوازن من e إلى e' بسبب انتقال منحني LM إلى جهة

اليمن وهذا راجع إلى زيادة عرض النقود M أو انخفاض الطلب على النقود L .

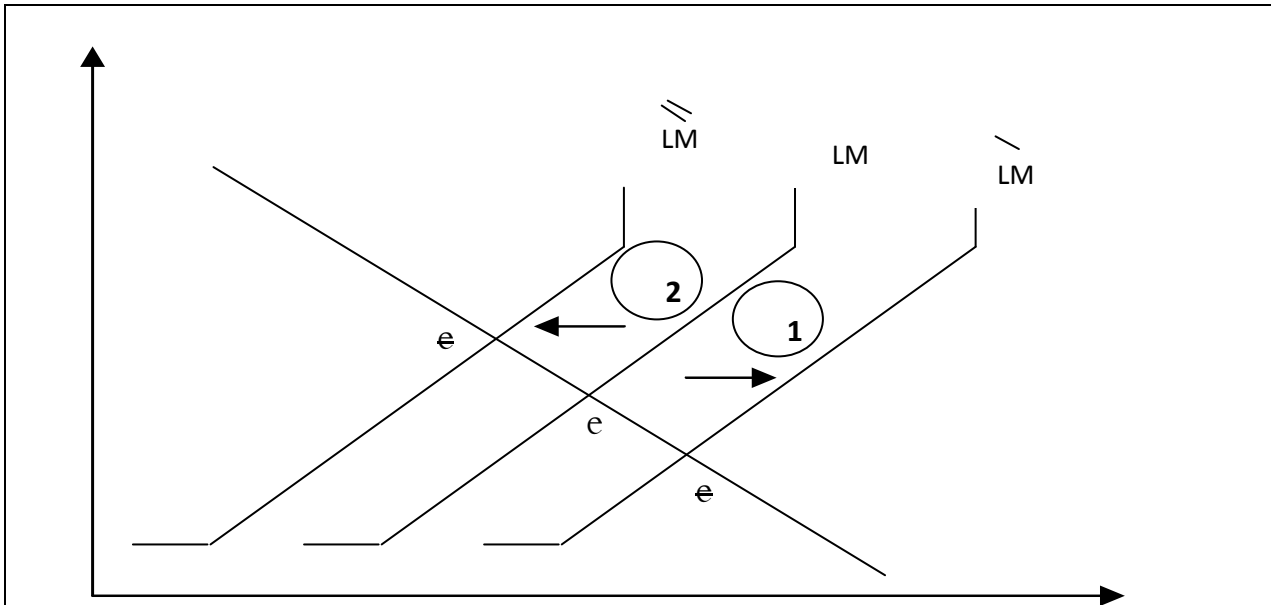
سوف يكون التوازن الجديد عند النقطة e' مع سعر فائدة أقل ومستوى دخل كلي توازني أكبر (انخفاض

سعر الفائدة يزيد من الاستثمارات).

3-2- انتقال منحني LM إلى اليسار: انتقال نقطة التوازن من e إلى e' بسبب انتقال منحني LM إلى جهة

اليسار وهذا راجع إلى انخفاض عرض النقود M أو زيادة الطلب على النقود L .

الشكل (3-15): انتقال نقطة التوازن بسبب انتقال منحني LM.



والجدير بالذكر أن:

- السياسة النقدية تكون أكثر فعالية (ذات فعالية عالية) عندما تكون نقطة التوازن العام في المجال الكلاسيكي

من منحني LM .

- وفي المجال الكينزي لا يكون للسياسة النقدية أي أثر (غير فعالة) سواء على سعر الفائدة أو على لدخل

الكلي التوازي.

- أما في حالة المجال الأوسط فإن السياسة النقدية تكون فعالة لكن فعاليتها تكون أقل مما هي عليه في المجال

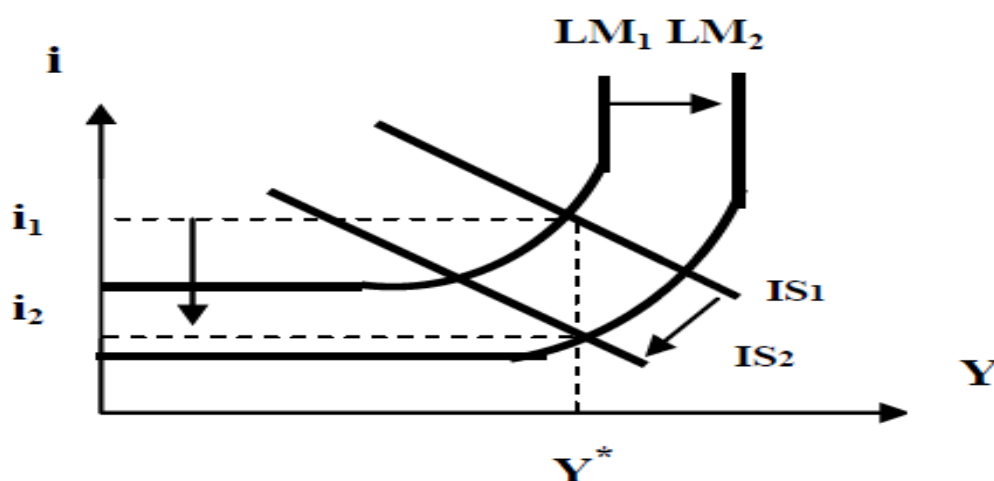
الكلاسيكي، وتتوقف فعاليتها على أثر المزاحمة وحسب مرونة منحني التوازن في سوق الإنتاج.

4- دمج السياستين المالية والنقدية وفقا لنموذج IS-LM: يمكن الجمع بين أدوات السياستين المالية والنقدية وفق أساليب متعددة للحصول على الوضع المطلوب من منحى الطلب داخل الاقتصاد. وفي هذا المجال سيتضح مدى نجاح السياسة المالية والسياسة النقدية في تحقيق الأثر المطلوب في الاقتصاد كل على انفراد، ثم أثر تداخل السياستين المالية والنقدية في حالتين مهمتين، الأولى عندما يعملان في اتجاهين مختلفين من أجل تغيير سعر الفائدة، وكذلك تغيير تركيبة الانتاج عند مستوى معين من الانتاج. الثانية، عندما يعملان في نفس الاتجاه من أجل تحقيق التغيير المطلوب في منحى الطلب وتغيير مستوى الدخل Y عند مستوى سعر معين (P) .

يتم الدمج بين السياستين المالية والنقدية من خلال الجمع بين أدواتهما من أجل التأثير على الطلب الكلي، ويكون أثر الجمع هذا في الحالتين التاليتين:

4-1- دمج السياستين المالية والنقدية وفقا لنموذج IS-LM في اتجاهين مختلفين: يؤدي استخدام أدوات السياستين بالاتجاه المعاكس بعضها لبعض إلى حالة عدم من اليقين كبيرة حول النتائج المتوقعة، خاصة وأن مقدار التغيير في كل هذه الأدوات سيعتمد على حالة الاقتصاد السائد قبل استخدام هذه السياسات، عندما تعملان في اتجاهين مختلفين من أجل تغيير سعر الفائدة وتغيير مستوى الانتاج دون تغيير مستوى توازن الدخل، وفي هذه الحالة قد يتم تخفيض سعر الفائدة عن طريق رفع معدلات الضرائب ومن ثم انتقال منحى IS إلى اليسار، إلا أنه في نفس الوقت يمكن مواجهة مثل هذه الحالة عن طريق زيادة عرض النقود ومن ثم انتقال منحى LM إلى اليمين، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

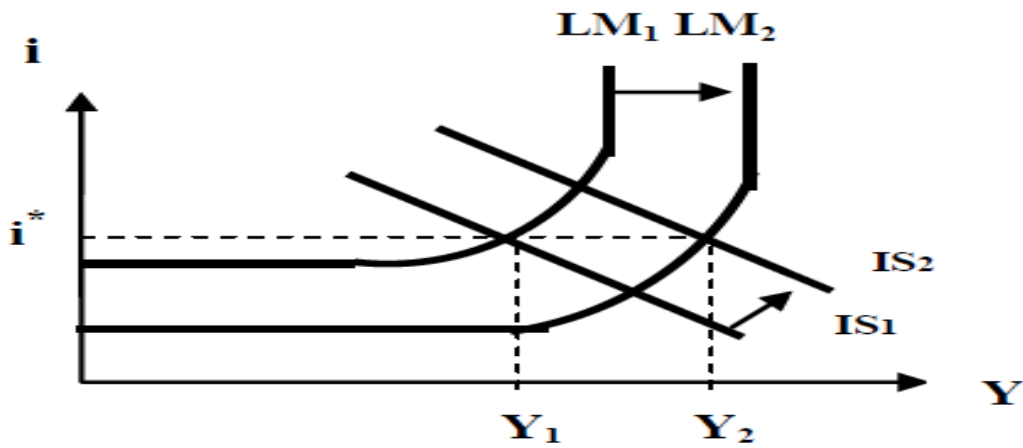
الشكل (3-16): دمج السياستين المالية والنقدية وفقا لنموذج IS-LM في اتجاهين مختلفين.



قد أدى تغير المزيج من السياستين معا إلى انخفاض أسعار الفائدة وبالتالي ارتفاع مستوى الاستثمار وبقاء المستوى التوازني للدخل ثابت.

4-2- دمج السياستين المالية والنقدية وفقا لنموذج IS-LM في نفس الاتجاه: عندما تعملان في نفس الاتجاه من أجل تحقيق التغير في مستوى الدخل دون تغير مستوى سعر الفائدة، وفي مثل هذه الحالة يمكن زيادة الدخل الوطني دون المساس بمستوى سعر الفائدة عن طريق دمج السياستين معا كما هو موضح في الشكل الموالي فهذه الوضعية توضح حالة التمويل بالعجز عن طريق الزيادة في خلق النقود وبالتالي انتقال منحنى LM إلى اليمين وفي نفس الوقت زيادة الانفاق الحكومي وبالتالي انتقال منحنى IS إلى اليمين.

الشكل (3-17): دمج السياستين المالية والنقدية وفقا لنموذج IS-LM في نفس الاتجاه.



وعليه، فالترابط بين السياستين النقدية والمالية يجعلهما أكثر فعالية، وذلك من خلال العمل على التنسيق بين أهداف السياستين والعمل جنباً إلى جنب من أجل إعادة الاستقرار للوضع الاقتصادي، فمثلاً في حالة التضخم تقوم السلطات النقدية بالتدخل عن طريق استخدام إحدى أدواتها للتأثير على المعروض النقدي (سحب الزيادة) من أجل التخفيف من جدة التضخم.

ومنه فعلى السلطات المالية أن تتعاون مع هذه السياسة وتجتنب الاجراءات المضادة، مثل العمل على زيادة النفقات أو خفض الضرائب، وأن تعمل السلطات المالية على انتهاج سياسة مالية انكماشية (تقشفية) تتماشى مع أهداف السياسة النقدية، والعكس صحيح وبالتالي لا بد من وجود تنسيق بين لسلطات المالية والسلطات النقدية في جانب اتخاذ القرارات اللازمة لمعالجة الاختلالات.

تمارين حول نموذج التوازن الاقتصادي العام (منحنى IS-LM)

التمرين الأول: أجب بنعم أو لا مع إعطاء الإجابة الصحيحة في حالة النفي:

- 1- دالة الاستهلاك بدلالة الدخل القابل للتصرف ومعدل الفائدة، هذا الأخير يرتبط طرديا مع مستوى الاستهلاك.
- 2- دالة الاستثمار بدلالة الدخل الكلي ومعدل الفائدة ، هذا الأخير يرتبط طرديا مع مستوى الاستثمار.
- 3- الإنفاق العمومي بدلالة الدخل الكلي حيث يرتبط الداخل عكسيا مع مستوى الإنفاق.
- 4- صافي الصادرات بدلالة الدخل حيث يرتبط الدخل طرديا مع مستوى الواردات.
- 5- إذا كانت كل المتغيرات المستقلة في معادلة IS ثابتة، فلا يمكن ارتفاع الناتج التوازني إلا إذا انخفض سعر الفائدة.
- 6- على مستوى منحنى IS فإن زيادة الضرائب الجزافية تؤدي إلى انخفاض مستوى الناتج التوازني.
- 7- إذا حدثت زيادة في الإنفاق الحكومي مصحوبة بزيادة بنفس المقدار من الضرائب، لا يؤدي ذلك إلى انتقال منحنى IS .
- 8- على مستوى منحنى LM فإن زيادة المعروض النقدي تؤدي إلى زيادة مستوى الناتج.

التمرين الثاني: أجب عن الأسئلة التالية:

- 1- ما هي دوافع الطلب على النقد عند كينز؟
- 2- فسر وضعية منحنى الطلب على النقد عند سعر فائدة أدنى i_{min} ؟.
- 3- ما هو اتجاه ومقدار انتقال منحنى IS إذا انخفض كل من: الاستثمار المستقل، الواردات المستقلة، الضرائب المستقلة، الكتلة النقدية ؟.
- 4- ما هو اتجاه ومقدار انتقال منحنى IS و LM إذا ارتفعت كل من: التحويلات المستقلة، الواردات المستقلة، الضرائب المستقلة، الكتلة النقدية ؟.
- 5- لماذا يعتبر عرض النقد والصادرات متغيرات خارجية ؟.

التمرين الثالث:

لدينا نموذج اقتصادي مكون من قطاعين معرف كما يلي:

$$S = -40 + 0.25Y / I = 100 - 500i$$

المطلوب:

- 1- أوجد مستوى الاستثمار عند كل من أسعار الفائدة التالية: $i = 4\%$, $i = 5\%$, $i = 6\%$
- 2- أوجد مستويات الدخل الوطني عند المستويات السابقة من معدلات الفائدة.
- 3- أوجد الشكل العام لمعادلة (IS).

التمرين الرابع: في سوق النقد لدينا المعلومات التالية:

الطلب على النقد من أجل المضاربة: M_{ds} ، الطلب على النقد من أجل المعاملات والاحتياط: M_{dt} والطلب

الكلي هو: M_d أما عرض النقد فهو: M_s

أما سلوك المتعاملين فهو كما يلي: $l = 40000$ ، $l^o = 5000$ ، $t = 0.5$

المطلوب:

1- أكتب معادلة الطلب على النقود؟

2- إذا كان عرض النقود هو $M_s = M^o = 5500$

3- أوجد معادلة التوازن في سوق النقد LM؟

التمرين الخامس: إذا كانت دالة الطلب على النقد معطاة بالعلاقة التالية:

$$L=Y(0.25-i) \text{ وبافتراض أن الدخل } Y=100 \text{ كما أن المعروض النقدي } M=20$$

المطلوب:

- 1- أحسب سعر الفائدة المحقق للتوازن في سوق النقود؟.
- 2- إذا أراد البنك المركزي رفع سعر الفائدة إلى 10%، ما هو التغيير الواجب في المعروض النقدي؟.
- 3- أرسم منحنى LM من خلال عبارة التوازن في السوق النقدي، وبين كيف سيتأثر المنحنى عند:
 - زيادة المعروض النقدي. - زيادة الإنتاج (الأسعار ثابتة).

التمرين السادس: اقتصاد ما يتميز بالمعلومات التالية:

$$C = 0.8 Y + 200 \quad , \quad I = 600 - 4000i \quad , \quad G = 400$$

المطلوب:

- 1- أوجد معادلة IS ؟.
- 2- ما هي نتائج تغير معدل الفائدة ؟ نفترض أن هذا المعدل تغير من 5% إلى 7% ؟.
- 3- عند معدل الفائدة 5% سجلنا تغير في سلوك الاستثمار حيث أصبحت معادلته على الشكل التالي:
 $I = 300 - 4000i$ ، أدرس نتائج هذا التغير على الدخل ؟ مع التفسير ؟.
- 4- نسجل أيضا تغير في سلوك الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة والمعادلة الجديدة للاستثمار هي:
 $I = 600 - 6000i$ ، ما آثار ذلك على الدخل وعلى المنحنى (IS) ؟.
- 5- لدينا تغير في الميل الحدي كما يلي : $b = 0.75$ ، كيف يؤثر ذلك على الدخل و المنحنى ؟ وضح ذلك ؟.

التمرين السابع: لدينا اقتصاد مكون من أربع قطاعات تمثله المعادلات التالية:

$$C = 55 + 0.75Y_d$$

$$I = 250 - 250i$$

$$G = 250$$

$$T = 250 + 0.2Y$$

$$M = 300 + 0.25Y$$

$$X = 500$$

$$M^S = 300$$

$$M^{D1} = 0.2Y$$

$$M^{D3} = 75 - 250i$$

المطلوب:

- 1- عرف كل من معادلة IS و LM ؟.
- 2- أوجد معادلة و وحدد كل من Y^* و i^* ؟.
- 3- أحسب حاصل ميزانية الدولة ؟.

4- أحسب كل من مضاعف الإنفاق العمومي مضاعف الضرائب التنظيمية ومضاعف الكتلة النقدية مع شرح النتائج؟.

5- إذا تبنت الحكومة سياسة مالية وقررت زيادة في الضرائب التنظيمية بمقدار 11 و.ن

- اجث عن مستوى الدخل الجديد ومعدل الفائدة الجديد مع الرسم البياني؟.

6- إذا تبنت الحكومة سياسة نقدية وقررت الزيادة في الكتلة النقدية بمقدار 5 و.ن

- اجث عن مستوى الدخل الجديد و معدل الفائدة الجديد مع الرسم البياني؟.

7- ما هي أنجع سياسة اتخذتها الدولة؟.

8- سعيًا منها للوصول إلى دخل العمالة الكاملة Y_e والمقدر بـ 1161 قررت الحكومة زيادة في الإنفاق

العمومي بتمويل كلي من الضرائب التنظيمية

- أحسب قيمة المضاعف الكينزي والقيم الجديدة لكل من الإنفاق العمومي والضرائب التنظيمية؟.

التمرين الثامن: إذا كانت لدينا:

- دالة الطلب على النقود من أجل الصفقات هي: $L_{d1} = 1/3 Y$

- دالة الطلب على النقود من أجل المضاربة هي: $L_{d3} = 180 - 1000i$

- دالة عرض النقود هي: $M_s = 3000$

المطلوب:

- أوجد معادلة منحنى التوازن في سوق النقود LM؟.

التمرين التاسع: لتكن لدينا المعلومات التالية عن اقتصاد بلد ما:

القطاع الحقيقي: $T=4500+0.2y$, $I= 4500-2000i$, $C= 2000+0.75y_d$, $R= 6500$, $G= 1000$

$X=4000$, $M=3000+0.1y$

القطاع النقدي: $M_s=21000$, $M_{d3}=9000-500i$, $M_{d2}= 2000+0.2y$, $M_{d1}=5000+0.3y$

المطلوب:

1- استخراج معادلة التوازن في سوق السلع والخدمات؟.

- 2- حدد معادلات الطلب على النقود من أجل المضاربة، والحيفة والحذر والمعادلات؟.
- 3- استخرج معادلة التوازن في سوق النقد؟.
- 4- أحسب الدخل ومعدل الفائدة التوازنيين (التوازن الكلي في هذا الإقتصاد)؟.
- لنفترض الآن أن عرض النقود قد ارتفع إلى 23500 ون
- 5- ما هو أثر ذلك على منحنى (IS)؟
- 6- ما هو أثر ذلك على الدخل التوازني ومعدل الفائدة؟.

التمرين العاشر: يتميز اقتصاد ما بالمعلومات المعطاة وفقا للمعادلات التالية:

$$\begin{aligned} T_x &= 180 + 0.1Y, \quad I = 320 - 900i, \quad C = 100 + 0.75Y_d \\ X &= 100, \quad G^o = 140, \quad T_r = 140 - 0.1Y, \quad M = 40 + 0.1Y \\ M_s &= M^o = 463.6, \quad L_{d1} = 0.4Y, \quad L_{d3} = 60 - 800i \end{aligned}$$

المطلوب:

- 1- حدد معادلتى IS و LM؟.
- 2- أوجد مستوى الدخل والفائدة التوازنيين للسوقين معا؟ ثم مثلهم بيانياً؟.
- 3- أوجد مستوى كل من القيم التوازنية التالية: الاستهلاك، الاستثمار، الادخار، الطلب على النقد من أجل المضاربة والطلب على النقد من أجل المعاملات والاحتياط؟.
- 4- بين وضعيتي الميزانية والميزان التجاري عند التوازن؟.
- 5- برهن أن مجموع التهربات يساوي مجموع الحقن في اقتصاد مفتوح، ثم تحقق من أن مجموع التهربات يساوي مجموع الحقن من خلال معطيات التمرين؟.

التمرين الحادي عشر: لدينا اقتصاد مكون من أربع قطاعات تمثله المعادلات التالية:

$$C = 90 + 0.7Y_d$$

$$I = 150 - 375i$$

$$G = 120$$

$$T_x = 160 + 0.3Y$$

$$M = 300 + 0.25Y$$

$$X = 500$$

$$M^S = 400$$

$$M_t^D = 0.5Y$$

$$M_s^D = 50 - 200i$$

المطلوب:

1- عرف كل من معادلة IS و LM ؟.

2- أوجد معادلة IS و LM ؟.

3- حدد كل من Y^* و i^* ؟.

4- أحسب حاصل ميزانية الدولة ؟.

5- أحسب كل من مضاعف الإنفاق العمومي مضاعف الضرائب التنظيمية و مضاعف الكتلة النقدية مع

شرح النتائج ؟.

6- إذا تبنت الحكومة سياسة مالية وقررت ما يلي:

أ- زيادة في الإنفاق العمومي بـ 21 ون ب- زيادة في الضرائب التنظيمية بـ 11 ون

- ابحث عن مستوى الدخل الجديد ومعدل الفائدة الجديد مع الرسم البياني ؟.

7- إذا تبنت الحكومة سياسة نقدية وقررت الزيادة في الكتلة النقدية بـ 15 ون

- ابحث عن مستوى الدخل الجديد ومعدل الفائدة الجديد مع الرسم البياني ؟.

8- ما هي أنجع سياسة اتخذتها الدولة ؟.

9- إذا تبنت الحكومة سياسة مزدوجة وقررت ما يلي:

أ- زيادة في الإنفاق العمومي بتمويل كلي من الكتلة النقدية بمقدار 35 ون

ب- زيادة في الإنفاق العمومي بتمويل كلي من الضرائب التنظيمية بـ 25 ون

- ابحث عن مستوى الدخل الجديد ومعدل الفائدة الجديد مع الرسم البياني ؟.

المحور الرابع:

نماذج النمو الاقتصادي

المحور الرابع: نماذج النمو الاقتصادي.

تمهيد:

يعتبر النمو الاقتصادي ذو أهمية بالغة في الارتفاع، كالإرتقاء بمستوى الناتج المحلي الإجمالي (أو الدخل) وبالتالي رفع المستويات المعيشية للجماعات الفقيرة في أي دولة كانت، لذلك يمكن إعتباره هدفا أساسيا للسياسة الاقتصادية، ولتحقيق الإستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، والتي يمكن إستخدامها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة. ويعتبر النمو الاقتصادي أيضا أحد أهم مواضيع العصر التي لا بد من الوقوف عليها.

إذ تحاول نظريات النمو الاقتصادي على مدار التاريخ الاقتصادي أن توضح الشروط الضرورية التي تؤدي إلى تحقق النمو، ومن خلال إيجاد المحددات العامة للنمو وتتبع أنماطه في الدول والأزمنة المختلفة يمكن الكشف عن بعض القوانين العامة التي تحكم النمو الاقتصادي وفي هذا المحور سوف نقدم عرضا مبسطا، لأهم نظريات النمو الاقتصادي التي ظهرت على مدار حوالي قرنين ونصف من تاريخ علم الاقتصاد. حيث عرفت نظرية النمو الاقتصادي تطورا هائلا وذلك على يد مجموعة من الاقتصاديين باختلاف توجهاتهم وأيديولوجياتهم، انطلاقا من المدرسة الكلاسيكية، ثم بعد ذلك جاءت مجموعة من المحاولات الجريئة الأخرى التي استعملت فيها النماذج الرياضية على نطاق واسع، قصد المساهمة في تكوين الاطار الأساسي لنظرية النمو الاقتصادي.

أولا: ماهية النمو الاقتصادي.

1- مفهوم النمو الاقتصادي: يعرف النمو الاقتصادي بأنه عبارة عن الزيادة الحاصلة خلال فترة أو عدة فترات طويلة من الزمن لمؤشر إيجابي ما في بلد ما.

ويعرف النمو الاقتصادي هو الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، فالنمو الاقتصادي هو تغيير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما خلال فترة زمنية معينة (سنة غالبا).
يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، ونقصد بمعدل الدخل الفردي الكلي مقسوما على عدد السكان.

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

يشتمل النمو الاقتصادي ازدياد مطرد في الإنتاج الفعلي من السلع والخدمات، بالإضافة إلى ازدياد قدرة الاقتصاد على إنتاج هذه السلع والخدمات. فالنمو الاقتصادي يعبر عن زيادة قدرة وطاقة الاقتصاد على الإنتاج من خلال:

- حدوث زيادة في الناتج الكلي من السلع والخدمات (زيادة في الناتج الداخلي الخام الحقيقي).
- حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج (زيادة في الدخل الفردي الحقيقي، وزيادة الدخل الفردي الحقيقي معناه زيادة المتاح من السلع والخدمات لكل فرد، أي أن الاقتصاد ينتج المزيد من السلع والخدمات لكل شخص (تحسن تدريجي في مستوى المعيشة). كما أن زيادة الدخل الفردي الحقيقي يتطلب أن يكون معدل الزيادة في النمو الاقتصادي أكبر من معدل النمو السكاني).

من خلال التعاريف السابقة يمكن ملاحظة عدة شروط في تعريف النمو الاقتصادي والمتمثلة فيما يلي:

- أن تكون الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل، وليس في الدخل الإجمالي فقط. ويتطلب حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أن يكون معدل الزيادة في الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادة في عدد السكان.

- أن تكون الزيادة حقيقية وليس اسمية، لذلك فإن تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي يتطلب أن يكون معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار "التضخم"، (لإمكانية حدوث زيادة في قيمة الناتج نتيجة ارتفاع الأسعار فقط).

- تحقيق زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، الزيادة المستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي تتطلب أن تكون هذه الزيادة ناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى النشاط الاقتصادي، أي أنها لا تحدث بسبب ظروف طارئة، قد تكون بسبب حصول الدولة على إعانة من الخارج لفترة معينة، أو بسبب ارتفاع مفاجئ في أسعار السلع التي تقوم بتصديرها للخارج بسبب ظروف طارئة لا تلبث أن تزول كما حدث في حالة ارتفاع أسعار النفط عام 1973، حيث أدت إلى زيادة كبيرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في الدول المصدرة للنفط، ثم تلاشت هذه الزيادة مع انخفاض أسعار النفط مرة أخرى في بمعنى أن لا تتعرض للتقلب الشديد في معدلها من فترة زمنية لأخرى. وتحقق هذا الشرط يمكننا من تحقيق نمو اقتصادي ذاتي مستدام، لا يخضع بتغيرات ظرفية في بعض المتغيرات الاقتصادية، وهو المطلوب تحقيقه في كل الاقتصاديات سواء النامية أو المتقدمة.

وعليه من خلال الشروط السابقة يمكن استنتاج تعريف شامل للنمو الاقتصادي على أنه حدوث زيادة مستمرة على المدى البعيد في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

ويُقاس النمو الاقتصادي بمعدل سنوي يسمى معدل النمو الاقتصادي حيث:

$$TCt = \frac{PIBt - PIBt - 1}{PIBt - 1} \times 100$$

وهذا المعدل يمكن أن يكون اسمي أو حقيقي، وذلك حسب قيمة الناتج المحلي الإجمالي المستعمل (PIB)، إما اسمي PIB_N أو حقيقي PIB_R . ويمكن كتابة علاقة معدل النمو الاقتصادي الاسمي بالمعدل الاقتصادي الحقيقي كما يلي:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل النمو الاقتصادي الاسمي - معدل التضخم

إذا كنا نهتم بالنمو الاقتصادي بسبب أهميته لرفاهنا المادي، فليس مقياس هذا الرفاه هو الزيادة الحاصلة في الطاقة الإنتاجية أو الإنتاج بحد ذاته، بل زيادة الإنتاج لكل فرد من السكان. فالمهم من وجهة نظر الرفاه هو توافر السلع والخدمات لكل شخص، وليس من المعقول أن نتحدث عن تحسن في الرفاه المادي عبر الزمن لشعب من الشعوب إلا عندما يحصل كل شخص على كمية متزايدة من السلع والخدمات. وعليه، فإن مقياس النمو الاقتصادي الذي يحمل معنى أكثر من غيره من المقاييس هو مستوى الدخل الحقيقي للفرد.

ويتطلب تحليل النمو الاقتصادي بالنسبة إلى الفرد، أن لا نراعي فقط التغيرات التي تطرأ على القدرة الإنتاجية للدولة، وكيفية استعمال هذه القدرة، بل أن نراعي أيضا التغيرات التي تطرأ على سكان هذه الدولة. فإذا تزايد السكان بمعدل يزيد عن معدل نمو الإنتاج، لا يمكن حصول تحسن في متوسط مستوى الرفاه المادي بالنسبة للفرد. وبالتالي يمكن إيجاد معدل النمو الاقتصادي الفردي كما يلي:

معدل النمو الاقتصادي الفردي الحقيقي = معدل النمو الاقتصادي الحقيقي الإجمالي - معدل نمو السكان

2- أنواع النمو الاقتصادي: نذكر منها:

2-1- النمو الطبيعي (التلقائي): ويحدث عندما يتزايد الناتج الداخلي الخام الحقيقي نتيجة لتفاعل المتغيرات الاقتصادية (الادخار، الاستثمار، الإنتاج) بطريقة تلقائية، دون اللجوء إلى التخطيط في تحقيقه.

2-2- النمو العابر: وهو الذي يحدث نتيجة لأسباب طارئة ويزول بزوالها (مثلا: تحقيق معدل اقتصادي مرتفع في سنة معينة بسبب زيادة الإنتاج الزراعي، وهذا الأخير سببه تحسن الظروف الطبيعية (المناخية) في تلك السنة ليس إلا).

2-3- النمو المخطط: ويحدث نتيجة التخطيط وتدخل الدولة بدفع المتغيرات الاقتصادية (الادخار، الاستثمار، الإنتاج) لإحداث نمو في الاتجاه المرغوب (المخطط).

3- آثار النمو الاقتصادي: تتمثل أهم الآثار الإيجابية للنمو الاقتصادي في:

- تحسن المستوى المعيشي للأفراد بسبب زيادة إشباع الحاجات الإنسانية وخاصة الحاجات الأساسية.
- زيادة الدخل الحقيقي للأفراد، وهذا يؤدي إلى زيادة الاستهلاك وبالتالي زيادة الإنتاج، ومنه استمرار زيادة النمو الاقتصادي.

- زيادة حجم ونوع الخدمات الاجتماعية المقدمة للسكان كخدمات التعليم، الصحة...

- كما يترك النمو الاقتصادي آثارا سلبية خاصة ما تعلق بمشاكل التلوث والإضرار بالبيئة.

4- قياس النمو الاقتصادي: على الرغم من وجود طرق عديدة لقياس النمو الاقتصادي، فإن الناتج المحلي الإجمالي PIB المؤشر الأكثر انتشارا في قياس النمو، ويعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه القيمة الاسمية أو الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة سنة واحدة، باستخدام الموارد الاقتصادية للبلد أو الإقليم، والخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المعتمدة.

باعتبار أن النمو الاقتصادي ما هو إلا تغير في حجم النشاط الاقتصادي الوطني، وبالتالي فإن قياس ذلك التغير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط، ومن هنا فإن هذه المقاييس تعد من المقاييس البسيطة وليست من المقاييس المركبة والتي تتمثل فيما يلي:

4-1- المعدلات النقدية للنمو: هي معدلات النمو التي يتم حسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد القومي، أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملة النقدية المتداولة، ورغم العديد من التحفظات على ذلك الأسلوب التي ترجع أغلبها إلى سوء التقدير، أو إغفال أثر التضخم، أو إغفال نسب التحويل فيما بين مختلف العملات، إلا أنه لا يزال أفضل وأسهل الأساليب المتاحة خاصة بعد التعديلات التي تجري على هذه التقديرات تلافيا للملاحظات السابق ذكرها، ويمكن إضافة سلبيات أخرى خاصة عند الدراسات الدولية المقارنة، وهي تلك الخاصة بالأساليب المحاسبية التي تأخذ بها الدول عند إجراء التقديرات

الخاصة بها، وقد دفعت هذه المشاكل المختصين بمحاولة الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به جميع دول العالم، مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة. ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المعدلات النقدية للنمو كمايلي:

4-1-1- معدلات النمو بالأسعار الجارية: عادة ما يتم قياس الإقتصاد الوطني باستخدام العملات المحلية، ويتم نشر البيانات الخاصة به سنويا، وبذلك يمكن قياس معدلات النمو السنوية أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة استنادا إلى هذه البيانات، وهذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة قصيرة.

4-1-2- معدلات النمو بالأسعار الثابتة: حيث لا تعبر الأسعار الجارية تعبيرا صحيحا عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل على سبيل المثال، وعلى ذلك يتم استخدام نفس المؤشرات السابقة بحيث يتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم، وذلك بالاعتماد على سنة مرجعية تدعى سنة الأساس.

4-1-3- معدلات النمو بالأسعار الدولية: عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة لا يمكن استخدام العملات المحلية، نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لآخر، لذلك يلزم تحويل العملات المحلية بعد إزالة أثر التضخم إلى ما يعادلها بعملة واحدة عادة ما تكون بالدولار الأمريكي ثم تحسب بعد ذلك المقاييس المطلوب حسابها.

4-2- المعدلات العينية للنمو: مع التأثير الكبير لارتفاع معدلات ازدياد السكان في الدول المتخلفة بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل والناتج، أصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقاتها بمعدلات النمو السكاني، ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لابد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي، ومن بينها على سبيل المثال: عدد الأطباء لكل نسمة، ونصيب الفرد من طول الطريق العامة.

4-3- مقارنة القوة الشرائية: تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج الوطني مقيما بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم، ثم تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف استنادا لذلك المقياس، ومن عيوب ذلك المقياس أنه يربط بطريقة تعسفية بين قوة الإقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي، وفي الوقت الذي تضطرب فيه قيمة معظم العملات في أسواق النقد الدولية، وقد تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية، لذلك تم إعداد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل

حدودها بمعنى حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقوة الشرائية للعملة في البلدان الأخرى.

5- عوامل النمو الاقتصادي: وتمثل في تلك الأسباب أو العناصر التي تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، نذكر أهمها كما يلي:

5-1- الزيادة في رأس المال البشري: يمثل عنصر العمل أهم عامل من عوامل النمو الاقتصادي، وخاصة قديما (في فترة المدرسة الكلاسيكية)، حيث اعتبروه محددًا أساسيًا لحجم الإنتاج المحقق، إلا أنه بتطور التكنولوجيا والتقدم التقني أصبح عامل اليد العاملة مرتبط بزيادة المهارات والتعليم والتدريب، التي تعتبر أعمال استثمارية في البشر ليعطي لنا رأس المال البشري، ولا شك في أن هذين العاملين (التعليم والتدريب) يساعدا كثيرا على رفع إنتاجية القوة العاملة. ويتم الحصول على رأس المال البشري عن طريق التعليم والتدريب مما يؤدي إلى زيادة قدرات ومهارات الأفراد وهذا يؤدي إلى زيادة إنتاجية اليد العاملة (زيادة مقدار ما ينتجه الفرد) وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

5-2- الزيادة في رأس المال الفيزيائي: وهو عبارة عن سلع تستخدم في إنتاج سلع أخرى، ويمثل رأس المال الاستثمارات مؤشر آخر يشرح مستوى ودرجة التجهيزات التقنية، ويتكون رأس المال من مخزون المجتمع من الآلات والمعدات والطرق والمطارات والموانئ وغيرها من البنى المادية الأساسية، التي توفر البيئة اللازمة لقيام المشروعات الاقتصادية وزيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع. فالتراكم الرأسمالي أي زيادة المخزون المادي لدى أي مجتمع تكون بدايته اقتطاع هذا المجتمع لجزء من دخله في مرحلة ما وادخاره (أي عدم استهلاكه)، ومن ثم تحويل هذه المدخرات إلى وجوه استثمارية منها صناعة الأدوات والمعدات التي تساعد على زيادة إنتاجه. فالزيادة في رأس المال الفيزيائي تعني الزيادة في حجم التراكم الرأسمالي أي حجم السلع الرأسمالية في المجتمع، وهذا يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

5-3- التقدم التكنولوجي: ويقصد به التغيير في الحالة العلمية نتيجة للاختراعات والاكتشافات العلمية، والتي يمكن تطبيقها من الناحية الاقتصادية، أي يمكن استخدامها في الإنتاج الواسع وبتكلفة معقولة تتناسب مع مستوى الأسعار السائدة أو القدرة الشرائية في المجتمع. فإدخال الطرق الفنية الجديدة في عملية الإنتاج سيساعد على النمو الاقتصادي أفضل من الزيادة في رؤوس الأموال، ويراد بالتكنولوجيا الجديدة أشياء عديدة تتمثل في الاختراعات

الجديدة، الطرق الفنية الجديدة للإنتاج، التحسن في التنظيم والإدارة، إدخال التحسينات في أنظمة التدريب والتأهيل. كل ذلك يؤدي إلى زيادة حجم ونوع الناتج من السلع والخدمات وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي. إن العوامل السابقة لا تعتبر لوحدها المؤثرة في النمو الاقتصادي، وإنما نعتبرها العوامل المباشرة في تحديد عملية النمو، إلا أنها ليست مسبباتها النهائية وذلك لأن هذه العوامل تتعلق بعوامل أخرى كالواقع الاجتماعي والسياسي اللذان يلعبان دوراً مهماً في تحديد سرعة النمو الاقتصادي. فيوجد مثلاً ترابط بين النظام القانوني لمجتمع ما والمستوى التقني لهذا المجتمع، ومن هنا يتبين لنا أن معرفة أثر تطور تراكم رأس المال أو التقدم التقني أو حجم اليد العاملة على الإنتاج لوحدها لا تكشف لنا كافة محددات النمو الاقتصادي، وإنما هناك أمور أخرى كثيرة غير مباشرة يمكن أن تؤثر في عملية النمو الاقتصادي، وهذا ما سنكتشفه لاحقاً عند دراسة مختلف نظريات النمو الاقتصادي.

ثانياً: نظريات النمو الاقتصادي.

1- نموذج هارود - دومار (Harrod - Domar): يحتفظ كل إقتصاد بنسبة معينة من دخله الوطني لاستبدال المهلك والتالف من السلع الرأسمالية (المباني والمعدات والمواد)، حيث من الضروري خلق إضافات استثمارية صافية جديدة لرأس المال كي يتم النمو، وهذه العلاقة المعروفة اقتصادياً بمعامل رأس المال إلى الناتج هي تحدد كيفية حدوث النمو الاقتصادي. ولهذا فإن النظرية التي صاغها كل من " Roy Harrod " و " Evesy Domar " والتي عرفت فيما بعد بنموذج " Harrod - Domar "، تستند إلى التحليل الكينزي الساكن، حيث اعتمدت على تجارب البلدان المتقدمة في متطلبات النمو المستقر، فقاما بالبحث في مشكل الرأسمالية والمتمثل حسبهما في أزمة البطالة، فكان تحليلهما محاولة تبرير توازن ديناميكي على المدى الطويل عند مستوى التشغيل الكامل، مما جعل نموذجهما يتقاربان من حيث المحتوى والمضمون.

حيث يبحث كل من هارود ودومار في الشروط المطلوبة للحصول على النمو الاقتصادي السلس وغير المتقطع (المستدام) في الدخل الوطني. ومع أن نماذج هذين الكاتبين تختلف من حيث التفاصيل، إلا أنها متشابهة من حيث الجوهر، ويعتبر نموذج هارود- دومار توسعة لتحليلات التوازن الكينزي حيث يستند على تجربة البلدان المتقدمة ويبحث في متطلبات النمو المستقر لهذه البلدان.

يعد نموذج هارود-دومار للنمو من أسهل وأكثر النماذج اتساعا وشيوعا، تم تطويره في الأربعينات من القرن العشرين، ويرتكز النموذج على الاستثمار كضرورة لأي اقتصاد وطني، كما يبين أهمية الادخار في زيادة الاستثمار كمتطلبات لرأس المال وعلاقتها بالنمو الاقتصادي.

يفترض هذا النموذج وجود علاقة تربط الحجم الكلي لرصيد رأس المال بإجمالي الناتج الوطني وتعرف هذه العلاقة في الأدبيات الاقتصادية والمتمثلة في نسبة رأس المال إلى الناتج بمعامل رأس المال، وعليه فإن معدل النمو الاقتصادي (g) عبارة عن النسبة المئوية للتغير في الدخل (Y)، مع افتراض ثبات معامل رأس المال إلى الناتج أو الدخل الكلي (V). فإذا كان K هو رأس المال، وS هو الإدخار الإجمالي وهو نسبة (S) من الدخل الكلي، وإذا كان الاستثمار عبارة عن التغير الحاصل في رأس المال، وبفرضية أن الاستثمار المحقق يساوي دوما الإدخار المحقق (I=S)، فإنه يمكن كتابة ما يلي:

$$g = \frac{\Delta Y}{Y} \dots\dots\dots(1)$$

$$v = \frac{K}{Y} = \frac{\Delta K}{\Delta Y} \dots\dots\dots(2)$$

$$S = sY \dots\dots\dots(3)$$

$$I = \Delta K \dots\dots\dots(4)$$

$$I = \Delta K = V \Delta Y = sY = s \dots\dots\dots(5)$$

وباستخدام خواص التناسب في الرياضيات وبالرجوع إلى العلاقة (1) تستنتج العلاقات التالية:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{S}{V} \dots\dots\dots(6)$$

$$g = \frac{S}{V} \dots\dots\dots(7)$$

تشير العلاقة الأخيرة أن معدل النمو الاقتصادي (g) يكون محددًا بالعلاقة بن معدل الادخار الوطني (s) ومعامل رأس المال / الناتج (V)، وبشكل أكثر دقة فإنه في غياب الحكومة فإن معدل نمو الدخل الوطني يرتبط إيجابًا بمعدل الإدخار، حيث كلما زادت قدرة الاقتصاد على تعبئة الإدخار والاستثمار كنسبة من الناتج الوطني الإجمالي، كلما أدى ذلك إلى زيادة هذا الأخير، ويرتبط سلبيًا بمعامل رأس المال/الناتج، فأي ارتفاع فيه يؤدي إلى انخفاض نمو الناتج الوطني الإجمالي.

ونظرًا لأن النموذج كان موجهًا بالدرجة الأولى للبلدان المتقدمة، فقد لقي الكثير من الانتقادات أهمها:

- فرضية ثبات الميل الحدي للإدخار $\frac{\Delta s}{\Delta Y}$ ومعدل رأس المال الناتج $\frac{K}{Y}$ غير واقعية حيث يمكن أن يتغيرا في الأمد الطويل.

- كما أن فرضية ثبات استخدام رأس المال والعمل غير مقبولة حيث يمكن الإحلال بينهما.
- أهمل النموذج احتمال تغير أسعار الفائدة وتأثير التقدم التكنولوجي، وكذا تغير المستوى العام للأسعار الذي تتصف به البلدان النامية، وهو كثير الحدوث وبصفة مفاجئة.

2- نموذج كالدور (Kaldor): يعتبر نيكولاس كالدور Kaldor المجري الأصل، الأمريكي الجنسية من أبرز اقتصاديي كامبردج الذين انتقدوا فكر النيوكلاسيك والنقديين، وأدخلوا المفاهيم الريكاردية (نسبة لدافيد ريكاردو) في أفكارهم المتعلقة بالنمو والتوزيع، وقد انطلق كالدور من مقولة أساسية تقول بأن معدل النمو يتوقف على معدل التراكم ومعدل التراكم يتوقف على الإدخار، وقد بنى من ذلك نموذجين هامين في النمو الاقتصادي.

2-1- النموذج الأول: انطلق كالدور Kaldor في نمودجه الأول من فرضية أساسية تقضي بإعتبار أن النسبة (الإدخار/الدخل) متغير أساسي ضمن المتغيرات المؤثرة على درجة النمو، وذلك على العكس من نموذج (هارود-دومار) الذي افترض ثبات تلك النسبة، كما استند كذلك إلى دالة الإدخار التقليدية التي تفترض أن الإدخار يساوي نسبة الفوائد إلى الدخل القومي، على أن فرضيات نمودجه الأخرى يمكن سردها على النحو التالي:

- إن الدخل القومي أو الناتج القومي يتكون من الأجور والأرباح فقط.
- إن الميل الحدي للاستهلاك لدى العمال أكبر من نظيره لدى المستثمرين وبالتالي يكون الميل الحدي للإدخار لدى العمال أصغر من نظيره لدى المستثمرين.
- إن نسبة (الاستثمار / الناتج) متغير مستقل.
- عدم وجود المنافسة الكاملة والاحتكار التام.
- ضمان نسبة التشغيل الكامل في المجتمع. وقد توصل "كالدور" في نمودجه إلى المعادلتين التاليتين:

$$(S_p - S_w) \frac{P}{Y} = S_w \dots \dots \dots (1)$$

$$P = \frac{1}{S_p - S_w} - \frac{S_w}{S_p - S_w} Y \dots \dots \dots (2)$$

حيث:

I: الاستثمار الكلي، W: الأجور والمرتبات، Y: الدخل القومي، P: الأرباح والفوائد.

وعلى ذلك فإن الميل الحدي للإذخار لكل من العاملين والمستثمرين يعتمد على نسبة الاستثمار الإجمالي، كما أن ثبات تلك النسبة يعتمد على مدى التغير في كل من S_p و S_w . أما افتراض التشغيل الكامل فيوضح أن الزيادة في مستوى الاستثمارات يزيد من الدخل القومي، إلا أن ذلك سيؤدي إلى خفض مستوى الاستهلاك الحقيقي، والعكس صحيح حيث يؤدي هبوط مستوى الاستثمار إلى خفض مستوى الطلب ومستوى الأسعار مما يقلل من نصيب الأرباح في الدخل القومي، ويؤدي بالتالي إلى رفع مستوى الاستهلاك الحقيقي. وبافتراض وجود مرونة نسبية في الأسعار والأرباح فإن الإقتصاد يمكن أن يستقر على مستوى التشغيل الكامل.

أما درجة اتزان النظام الاقتصادي فإنها تعتمد على (معامل الحساسية لتوزيع الدخل) والتي افترض كالدور أنها تعادل $\frac{1}{S_p - S_w}$ فإذا كان هناك فرق صغير بين الميلين S_p و S_w . فإن ذلك يكون كبيراً، وبالتالي فإن تغيرات صغيرة تحدث في نسبة (الاستثمار/ الناتج) تقود إلى تغيرات كبيرة في توزيع الدخل والعكس صحيح في حالة ما يكون الميل الحدي للإذخار المستقطع من الأجور يساوي صفر، فإن كمية الأرباح تساوي مجموع الاستثمارات واستهلاك المستثمرين معا أي أن $I = \frac{I}{S_p}$ وإذا افترضنا أن كل من $\frac{P}{Y}$ و S_p ثابته عبر الزمن فإن نصيب الأجور يكون ثابتاً أيضاً، وفي حالة ما يكون الميل الحدي للإذخار من الأجور موجب ($S_w > 0$). فإن الأرباح الإجمالية ستتناقص بمقدار S_w الدالة على كمية مدخرات العاملين، وعندما تنخفض مدخرات العاملين فإن الأرباح الكلية ترتفع بكمية أكبر من حجم التغير في الاستثمار، ومن الجدير بالملاحظة هنا أن الاستهلاك الرأسمالي الذي عبر عنه كالدور بالقيمة $\frac{I}{S_p}$ يعادل الميل الحدي للاستهلاك في التحليل الكينزي.

نتيجة: بالمقارنة مع نموذج هارود - دومار توصل كالدور إلى المعادلة التالية:

$$\sqrt{\frac{I}{Y}} = (S_p - S_w) \frac{P}{Y} + S_w$$

والتي معناها أنه إذا كان معدل النمو المضمون ومعدل النمو الطبيعي (اللذان عالجهما نموذج هارود- دومار) غير منفصلين ومع وجود مرونة نسبية للأرباح فإن هذه المعادلة الأخيرة تحافظ على توازنها عن طريق تعديلات متتالية في قيمة $\frac{P}{Y}$ والسبب في عدم الاستقرار الدائم فيعود إلى عدم التناسق بين المعدل المضمون للنمو ومعدل نمو الدخل.

2-2- النموذج الثاني: وضع كالدور مجموعة من الافتراضات قبل الشروع في البناء النظري لنموذجه الثاني، حيث افترض تحقق العمالة الكاملة، مع ضعف مرونة العرض الكلي للسلع والخدمات. كما افترض اعتماد التقدم التكنولوجي على معدل تراكم رأس المال، وبالتالي فإنها تكون محصلة لكل من نمو رأس المال ونمو الإنتاجية، إضافة إلى فروض أخرى نسردها على النحو التالي:

- إن الدخل يتكون من كل من الأجر والأرباح، حيث تمثل الأجر دخل العمال ورواتب الموظفين.
- يتكون الإدخار من جزئين، واحد يستقطع من الأجر، والآخر يستقطع من الأرباح.
- الجزء الخاص بالأرباح من الدخل الكلي يعد دالة للاستثمار.
- يتم عن جمع المؤشرات الكلية في النموذج (الدخل، الأرباح، رأس المال، الادخار، الاستثمار) بالأسعار الثابتة.
- دالة الاستثمار التي افترضها كالدور هي تلك الدالة التي تجعل من الاستثمار لأي جزء من دالة لتغير الناتج، وجزء من دالة لتغيير ربح رأس المال لنفس الفترة.
- اختيار التقنية المناسبة يعتمد على تراكم رأس المال، والتقدم الفني الحادث، وقد عالج "كالدور" نموذجه الثاني في حالة تغير العديد من الظروف المتعلقة بالإقتصاد والمجتمع، حيث قسم النموذج إلى مرحلتين عند ثبات السكان وفي حالة الزيادة السكانية.

نتيجة: إن أهم الإضافات التي قام بها كالدور في نموذجه الثاني تتمثل في أنه:

- لم يكتف ببحث أثر كل من الإدخار وتراكم رأس المال على النمو، بل بحث أيضا في أثر التغير الحركي للتقدم التكنولوجي على ذلك النمو.
- أضاف إلى تحليله تحليل مستقبل النمو، وهو إضافة نوعية تحسب له كسبق.
- أدخل كالدور دالة التقدم التكنولوجي محل دالة الانتاج الاعتيادية وأرجع النمو في دالة التقدم إلى نمو كل من الانتاجية وتراكم رأس المال بينما ترجعها دالة الانتاج الاعتيادية إلى نمو كل من نصيب الفرد في الناتج ونصيبه في رأس المال. هذه الإضافات تمكن كالدور من جعل نموذجه من أكثر النماذج واقعية، كما أنه نموذج صالح للتطبيق على اقتصاديات الدول المتقدمة والمتخلفة على السواء.

ولكن على الرغم من كل هذه المميزات فإن نموذج كالدور لم يكن ليحلوا من بعض نقاط الضعف والتي

يمكن إختصارها في أنه لم يحاول أن يعطي أسبابا لاستقرار أو عدم استقرار النظم الاقتصادية.

3- نموذج سولو - سوان (Solow-Swan): يعتبر نموذج سولو النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي إسهاما حمل بذور التطوير للنظرية النيوكلاسيكية في النمو، وهو الأمر الذي أدى إلى حصول سولو على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1987 عن "المساهمات في نظرية النمو الاقتصادي"، ويقوم هذا النموذج على توسيع اطار نموذج هارود-دومار عن طريق ادخال عنصر انتاجي إضافي (عنصر العمل)، ومتغير مستقل ثالث هو المستوى التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي، وقد قام سولو بدراسة حركية النمو المتوازن عند الاستخدام الكامل

$$y = f(K, L, T) \quad \text{لرأس المال والعمل انطلاقا من دالة الانتاج:}$$

حيث: K : رأس المال.

L: العمل.

T: مستوى التقنية.

Y: الانتاج.

ومن أجل احتساب معدل النمو الاقتصادي، فإنه يمكننا صياغة دالة الإنتاج السابقة في صورة تغيرات على

النحو التالي:

$$\frac{\Delta y}{y} = \gamma \frac{\Delta K}{K} + (1 - \gamma) \frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta T}{T}$$

حيث:

$\frac{\Delta y}{y}$: معدل النمو الاقتصادي.

$\frac{\Delta K}{K}$: معدل نمو رأس المال.

$\frac{\Delta L}{L}$: معدل نمو العمل.

$\frac{\Delta T}{T}$: معدل نمو مستوى التقنية.

γ : نصيب رأس المال من الدخل القومي.

$(1 - \gamma)$: نصيب رأس المال من الدخل القومي.

تبين المعادلة السابقة أن معدل النمو الاقتصادي يعتمد على:

- معدل نمو رأس المال مضروبا في نصيبه من الدخل $(\gamma \frac{\Delta K}{K})$.

- معدل نمو العمل مضروبا في نصيبه من الدخل $((1 - \gamma) \frac{\Delta L}{L})$.

- معدل تغير مستوى التقنية $(\frac{\Delta T}{T})$.

ويقوم نموذج سولو على الافتراضات التالية:

- امكانية الاحلال بين عناصر الانتاج، خاصة العمل ورأس المال.

- الإقتصاد يتكون من قطاع واحد، ويقوم بإنتاج منتج مركب واحد.
 - الإقتصاد مغلق وتسوده المنافسة الكاملة في جميع أسواقه.
 - الاستهلاك يأخذ شكل دالة كينز في المدى الطويل $C=by_d$.
 - نسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابتة، أي عندما ينمو السكان بمعدل n فإن عرض العمل L هو الآخر ينمو بنفس المعدل n .
 - سريان مفعول كل من تناقص الغلة، بمعنى أن تناقص الانتاجية الحدية مع ازدياد استخدام عامل الانتاج.
 - هناك مرونة في الأسعار والأجور.
 - التكنولوجيا متغير خارجي.
- وتوصل سولو من خلال نموذجة الى أن زيادة الاستثمار سترفع من معدل النمو الاقتصادي ولكن لفترة محدودة، ومن ثم يتباطأ هذا النمو وذلك لسببين متداخلين، أحدهما تصاعد حصة العامل الواحد من رأس المال $(\frac{K}{L})$ والآخر هبوط الناتج الحدي لرأس المال. فيعود الإقتصاد الى المعدل الطبيعي أو المستقر طويل الأجل، حيث ينمو كل من الناتج ورأس المال والعمل بنفس المعدل.
- وفضلا عما سبق عالج نموذج سولو-سوان معضلتين إحداهما معضلة الحرص الاقتصادي، والأخرى معضلة الناتج. حيث تضمنت المعضلة الأولى أن تزيادا مستمرا في الادخار S لن تعقبه بالضرورة معدلات متزايدة للنمو، لأن زيادة الادخار عندما تؤدي إلى ارتفاع حجم رأس المال وبمعدل أسرع قليلا من المعدل الطبيعي n ينمو بالتالي كل من الناتج والاستهلاك وبمعدل أسرع قليلا أيضا، ولكن حتى يبلغ الرأسمال حدًا معينًا ليبدأ معدل النمو الاقتصادي بالتباطؤ، حتى تكون معدلات نمو كافة المتغيرات مساوية للمعدل الطبيعي n . وفيما يخص معضلة الناتج فإنها تتأتى من أن لكل بلد دالة أعلى للناتج بالنسبة لرأس المال، غير أن هذه الدالة تفشل في تحقيق نمو متصاعد للإقتصاد.
- ومن ناحية أخرى اهتم النموذج بعملية الاقتراب، وقد ميز بين نوعين رئيسيين من الاقتراب: التقارب (التجمع) المطلق، والتقارب المشروط. فبالنسبة للتقارب المطلق فهو يشير إلى تشابه الدول في معدلات النمو السكانية، والتطور التكنولوجي، والميول الادخارية إلا أنها تختلف فقط في متوسط نصيب العامل من رأس المال. أما بالنسبة للتقارب المشروط فهو يشير الى حالة الدول التي تتشابه في معدلات النمو السكانية والتطور التكنولوجي، إلا أنها تختلف في الميول الادخارية (S) وكذا نسبة رأس المال الى العمل.

هذا النموذج ورغم فائدته التحليلية التي قدمها لنظرية النمو الاقتصادي لعقدين زمنيين أو أكثر، إلا أنه أفرز عن بعض السلبيات التي جعلت معظم الاقتصاديين يشككون في معظم تفسيراته، ومن بين تلك المسائل التي تأخذ عليه، مسألة تناقص معدل النمو في المدى الطويل وهذا الأخير ناتج عن فرضية تناقص الانتاجية الحدية الفردية التي اعتمد عليها سولو في بناء نموذجها والتي أخذها من أفكار الكلاسيكيين، بالإضافة الى اعتباره التقدم الفني في نموذج كمتغير خارجي، وهذه المشاكل التحليلية التي أفرزها النموذج حاول بعض الاقتصاديين الاستفادة منها في بناء نماذج أخرى أكثر تطوراً وأكثر فائدة تحليلية، وهي ما تعرف على تسميتها فيما بعد بنماذج النمو الداخلي.

4- نموذج روبنسون (Robenson): تعتبر جوان روبنسون J.Robenson من أهم الشخصيات المعاصرة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي ولها في ذلك إسهامات إبداعية رائدة (كتطويرها مثلاً لنظرية المنافسة الاحتكارية)، وتتميز آراؤها بطابعها التقدمي إلى حد كبير ولهذا يصنفها الكثيرون ضمن ما يسمى باليسار الكينزي (أو ما بعد الكينزيين)، وهي من أكبر المنتقدين للفكر النيوكلاسيكي، إذ تخالفه في قضايا التوازن ومفهوم القيمة والنمو وعلى الرغم من تقديرها الشديد لأستاذها كينز إلا أنها اعتقدت بوجود عيب في نظريته العامة يتمثل في افتراض كينز لفاعلية نظام السوق وقوى العرض والطلب وإهماله لوجود الاحتكارات في النظام الرأسمالي، وقد حاولت تدارك ذلك في كتابها الشهير "تراكم رأس المال" من خلال نموذج اقتصادي.

انطلقت جوان روبنسون في نموذجها الاقتصادي من الفروض التالية:

- إن الإقتصاد القومي يتكون من قطاعين أولهما ينتج سلعا وسائل الانتاج والثاني ينتج سلع استهلاكية.
- ثبات الفن التكنولوجي ومن ثم ثبات المعاملات الفنية للإنتاج.
- إن معدل الاستثمار هو المتغير الخارجي الأكثر أهمية في تحقيق النمو.

لقد تناولت جوان روبنسون في نموذجها آثار النمو السكاني المتزايد على معدل تراكم رأس المال ومعدل الناتج، ويتركز تحليلها على عاملين أساسيين، ينص أولهما على أن التراكم الرأسمالي يعتمد على نمط توزيع الدخل، وثانيهما ينص على أن معدل استخدام العمل هو دالة في عرض رأسمال وعرض العمل، ثم تفترض أن الدخل الحقيقي للمجتمع يوزع بين طبقة كاسي الأجور وطبقة كاسي الأرباح. حيث تنفق الطبقة الأولى كل دخلها على الاستهلاك بينما توجه الطبقة الثانية كل دخلها إلى الاستثمار أو التراكم الرأسمالي، ثم تفترض أيضا أن العمل ورأس المال يتم مزجهما معا بنسب ثابتة في العملية الانتاجية وفي ظل عدم تغير الفن التكنولوجي.

وتوصلت روبنسون في نموذجها إلى مجموعة من المعادلات يمكن إجمالها فيما يلي:

$$Y=L.W+K.P \dots\dots\dots(1)$$

$$P = \frac{\sqrt{Y-WL}}{K} \dots\dots\dots(2)$$

$$Y = \sqrt{C + 1} \dots\dots\dots(3)$$

$$\frac{\Delta K}{K} = \frac{\Delta L}{L} \dots\dots\dots(4)$$

علما أن: L : تمثل قوة العمل، K : يمثل رصيد رأس المال، W: يمثل معدل الأجر الحقيقي، P: تمثل معدل الربح، Y: تمثل الدخل القومي الحقيقي، C: تمثل الاستهلاك، I: تمثل الاستثمار، S: تمثل الإدخار، $\frac{\Delta K}{K}$: تمثل معدل نمو رأس المال، $\frac{\Delta L}{L}$: تمثل معدل نمو السكان.

من العرض السابق لمعادلات نموذج روبنسون في التراكم الرأسمالي يمكن اكتشاف نقاط كثيرة، بعضها توصف بها معظم النماذج النيوكلاسيكية والبعض الآخر ينصب على النموذج ذاته، فمن الوهلة الأولى يمكن تنفيذ افتراض ثبات نسب مزج خدمات العمل ورأس المال التكنولوجي على أساس عدم واقعيته، كذلك يرتكز النموذج أساسا على افتراض سلوكي معين لطبقة كاسبي الأجور وطبقة كاسبي الأرباح، بينما لا يلزم بالضرورة في العمل تحقق هذا الافتراض، فحتى لو ظل معامل رأس المال إلى العمل ثابتا فقد يظهر قدر من المدخرات بين كاسبي الأجور وذلك إذا ما ارتفع معدل الأجور الحقيقي، عن حد معين، كما أن طبقة كاسبي الأرباح لا بد وأن توجه جزءا من دخلها إلى الاستهلاك.

5- نموذج لوكاس (Lucas): ينتمي نموذج لوكاس إلى نماذج النمو الداخلي والتي تعتبر النماذج الحديثة للنمو الاقتصادي، حيث حاولت هذه النماذج تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهور التفاوت بين الدول الغنية والفقيرة وكذا الأسباب التي جعلت النماذج السابقة غير قادر على تفسير هذا التفاوت.

واعتمد لوكاس في نموده على رأس المال البشري KH، وحيث بنيت على الفرضيات التالية:

- اعتبار أن الاقتصاد مشكل من قطاعين فقط أحدهم مكرس في إنتاج السلع والآخر في تكوين رأس المال البشري.

- كل الأعوان أحادية بمعنى لا يوجد تباين لا في الاختيارات التربوية ولا في المردود الفردي المبذول في الدراسة.

- تراكم رأس المال البشري - حسب لوكاس - مقيد بالمعادلة التالية:

$$H = h \beta(1 - \mu)$$

حيث:

h : رأس المال البشري الفردي.

H : تراكم رأس المال البشري الفردي.

μ : الزمن المسخر للعمل.

$(1 - \mu)$: الزمن المسخر للحصول على المعارف.

β : هو مقدار الفعالية.

ونموذج لوكاس يجتمع كثيرا في بعض الخصائص مع نموذج سولو، حيث يلعب رأس المال البشري في نموذج لوكاس نفس الدور الذي يلعبه الرقي التقني (التكنولوجيا) في نموذج سولو. لكن لوكاس يقدم تفسيراً لنمو رأس المال البشري في نموده وذلك على عكس سولو الذي اعتبره ثابتاً. فتفسيره في نموذج لوكاس هو أنه كلما كان هناك تسخير وقت كبير وكافي للتكوين $(1 - \mu)$ من طرف الأفراد كلما ساعد ذلك على زيادة الرأس المال البشري (KH) وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، والعكس يحدث في حالة اهمال التكوين والتعليم.

وفي هذا النموذج نلمس أن سبب وجود اختلاف في درجة الغنى والفقير بين مختلف الدول يرجع في الأساس إلى اختلاف المدة الزمنية المسخرة للتكوين والتعليم، فنجد أن دول الشمال تمتاز بمعدلات تنمية جيدة وذلك لأنها أعطت الأهمية الكبيرة والوقت الكافي للتكوين، في حين نجد أن دول الجنوب تمتاز بمعدلات تنمية ضعيفة وذلك لعدم اهتمامها أو اهتمام أفرادها بالتكوين، وهكذا فإن السياسة التي لها القدرة على الرفع من وقت التكوين بشكل دائم - تفضيل تراكم المعارف - سوف يكون لها أثر ايجابي على النمو الاقتصادي. ورغم أهمية هذا النموذج ونماذج النمو الحديثة عموماً، فكما يعتقد Macallum سنة 1996 أن هناك اشكالية منطقية في هذه النوعية من النماذج، حيث لا يمكن فصل رأس المال البشري عن قوة العمل، وعليه فإن رأس المال البشري المتراكم الذي يولد نمواً لا متناهي في نموذج لوكاس لا يمكن نقله إلى الأجيال القادمة عكس الحال في حالة المعرفة حيث تعتبر شبه سلعة عامة (بمعنى أن المعرفة الجديدة مثل براءات الاختراع يمكن أن تبقى ذات استخدام محدود لفترة من الزمن)، حيث أنه في حالة المعرفة فهناك امكانية لانتقال المعرفة، حيث لا تمنع فيه المكتسبات المعرفية لشخص معين الأشخاص الآخرين من حصول عليها.

أسئلة حول نماذج النمو الاقتصادي.

- 1- عرف بدقة ما يلي:
 - مفهوم النمو الاقتصادي.
 - معدل نمو الدخل الفردي الحقيقي.
 - نماذج النمو الداخلي.
- 2- أجب عن الأسئلة التالية:
 - ما هي الشروط الواجب توافرها لتحقيق النمو الاقتصادي؟.
 - ما هي أنواع النمو الاقتصادي؟.
 - على ماذا يعتمد قياس النمو الاقتصادي؟.
 - ما هي العوامل المؤثرة في زيادة النمو الاقتصادي؟.
 - يفترض نموذج هارود-دومار وجود علاقة تربط الحجم الكلي لرصيد رأس المال باجمالي الناتج الوطني، اشرح ذلك؟.
 - ما هو الفرق بين النموذج الأول والنموذج الثاني لكالدور؟.
 - يقوم نموذج سولو-سوان على توسيع اطار نموذج هارود-دومار، اشرح ذلك مبينا أهم النقاط؟.
 - ما هي أهم الفروض التي انطلقت منها جوان روبنسون في بناء نموذجهما؟.
 - ما هي آثار النمو السكاني المتزايد على معدل تراكم رأس المال ومعدل الناتج؟.
 - ما هي أبرز عوائق النمو في الدول النامية؟.
- 3- ناقش باختصار ما يلي:
 - محددات النمو الاقتصادي وفقا لنموذج سولو-سوان.
 - محددات النمو الاقتصادي وفقا لنموذج لوكاس.
 - دور حجم السكان والموارد الطبيعية في النمو الاقتصادي.
 - أهم التحفظات التي ترد على النمو الاقتصادي بمفهومه التقليدي.

المحور الخامس:

الدورات الاقتصادية

المحور الخامس: الدورات الاقتصادية.

تمهيد:

تلازم الحياة الاقتصادية تغيرات مستمرة، إذ يمر التطور الاقتصادي بمراحل من الازدهار والانكماش تسمى الدورات الاقتصادية. وهي ظاهرة ملازمة للنشاط الاقتصادي منذ القدم، ولكن مظاهر الدورات الاقتصادية أصبحت أكثر تعقيدا منذ ظهور الثورة الصناعية في أوروبا وأصبحت ظاهرة تلازم نظام السوق بوجه عام.

وتعد الدورات الاقتصادية احدى أهم التقلبات التي تخضع لها الاقتصادات التي تتبع نظام السوق الحر على المستويين المحلي والدولي، إلى جانب التقلبات السنوية، والتقلبات بعيدة المدى، وتعد من المشكلات الرئيسية التي تواجه اقتصادات السوق منذ بداية الثورة الصناعية وحتى وقتنا الحاضر، وتحدث هذه التقلبات عادة في مستوى الإنتاج، والتشغيل، والمستوى العام للأسعار، وتفاوت هذه التقلبات في حدتها بين المعتدلة والنعيفة.

قبل الكساد الكبير في الثلاثينيات من القرن الماضي فإن أي انخفاض في النشاط الاقتصادي كان يدعى كسادا، ومصطلح الركود تطور في هذه الفترة لتمييز الفترات مثل الثلاثينيات عن الانخفاضات الأقل حدة التي حدثت قبل ذلك، وهذا ما أدى إلى تعريف بسيط للكساد على أنه ركود يحدث لفترة أطول ولديه هبوط أكبر في النشاط الاقتصادي.

وقد اكتسبت الدورة الاقتصادية سمات جديدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية نتيجة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إذ تم استبعاد حالات انخفاض الإنتاج الحادة وكذلك تخفيف حدة الأزمة. وبصورة عامة فإن الدورات الاقتصادية هي سمة مميزة لاقتصاديات السوق المتقدمة وفي مختلف مراحل تطورها وقد ازدادت تأثير هذه الدورات منذ بداية نشوء الأسواق المالية في القرن السابع عشر، ففي السنوات 1634-1637 ظهرت أولى التقلبات في الأسواق الهولندية، إذ كان الاقتصاد الهولندي من أكثر الاقتصاديات الأوربية تقدما وذلك بسبب حمى المضاربة على الأصول الخاضعة للتبادل، وبعد العام 1760 مر الاقتصاد البريطاني بأزمات متعددة توالى عليه في السنوات (1763، 1773، 1784، 1803، 1793، 1810، 1815، 1825، 1836، 1847، 1857، 1866، 1883، 1873، 1893) وتعد الأزمة العالمية الكبرى في الثلاثينيات من القرن الماضي من أصعب وأطول الدورات في تاريخ الاقتصاد الرأسمالي في العالم. في حين أن أزمة السبعينات أسوء الأزمات منذ الأزمة

الكبرى (1929-1932) إذ أنها تزامنت بإفراط كبير في الإنتاج مصحوبة بموجة ركود عارمة ومقترنة بمعدلات مرتفعة للتضخم وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بإتباع سياسة انكماشية وهذا أدى إلى ركود وبطئ في الإنتاج دون أن يحصل لجم للضغوط التضخمية وتحول النمو الذي أعقب أزمة 1973 إلى توسع تضخمي بفعل احتكارات الشركات الأمريكية في زيادة مخزون الوقود والخامات وكذلك تجريد نظام النقد الدولي من التزامات معاهدة (بريتون وودز) وقيام أغلب دول العالم بتعويم سعر الصرف وفك الارتباط بالدولار حيث أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية وأسعار الذهب.

وعليه يتميز النشاط الاقتصادي لمختلف دول العالم بتقلباته وعدم استمراره على وتيرة واحدة، إذ تتعاقب فيه فترات من الرخاء والشدّة. ففي وقت الرخاء ينتعش النشاط الاقتصادي حيث يتزايد الانفاق الحكومي وتنشط قطاعات الصناعة والتجارة والإقراض المصرفي والاستثمار والاستهلاك...، أما في فترات الشدّة، فيأخذ هذا النشاط في الضعف والفتور، ويطلق على هذه التقلبات في أوضاع الإقتصاد الكلي مصطلح الدورات الاقتصادية.

أولاً: تعريف الدورات الاقتصادية.

لقد حاول بعض الاقتصاديون تعريف الدورة التجارية على أنها التقلبات الاقتصادية التي تحدث في النشاط الاقتصادي بصفة عامة، كما أن الدورة الاقتصادية تعبر عن التقلبات التي تطرأ على العمالة والناج الكلي والأسعار، أو عبارة عن تقلبات منتظمة بصورة دورية في مستوى النشاط الاقتصادي.

وتعرف الدورات الاقتصادية بأنها عبارة تستخدم لوصف التقلبات في الإنتاج الكلي، وتحسب من خلال أو بالقياس إلى الارتفاع أو الانخفاض في الناتج الإجمالي الحقيقي.

وقد عرفها الاقتصاديان بيرنز (Burns) وميتشل (Mitsell) بأنها نموذج لتقلب موجود في النشاط الكلي للدولة التي فيها العمل منفذ بشكل رئيسي في المؤسسات الخاصة، أو أنها تقلبات في المستوى العام للنشاط الاقتصادي، ويمكن قياس هذه التقلبات من خلال بعض المتغيرات مثل معدل البطالة ومعدل التغير في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي، وتكون الدورات على شكل تقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي وخاصة في مستوى الإنتاج والتوظيف والمستوى العام للأسعار، والمفهوم الكلاسيكي لها يتمثل في تذبذبات (تدني وارتفاع) في مستوى النشاطات الاقتصادية حول الاتجاه العام، وأن مؤشرات الدورة تتمثل في القمم والانخفاضات في النشاط الاقتصادي الكلي معبرا عنه بالتحركات التي تحصل في مجالات التشغيل والإنتاج والمبيعات، وعرفها

آخرون بأنها تأرجح في مجموع الناتج القومي والدخل والعمالة والذي يدوم عادة لفترة تتراوح مابين سنتين إلى عشرة سنوات والتي تتصف بتوسع معظم قطاعات الاقتصاد أو انكماشها.

فالدورة الاقتصادية تعني التقلبات الدورية التي تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي منتقلة من حالة الانتعاش والرواج إلى حالة الانكماش ثم تعيد مرة ثانية إلى الرواج والازدهار. وذكر (Paul M Johnso) أن الدورة الاقتصادية تمثل التأرجح شبه المنتظم أو التقلبات المتواترة في معدل النمو الاقتصادي في بلد ما، ويكون هذا التأرجح أدنى أو أعلى بدرجة كبيرة من الاتجاه العام طويل الأجل في معدل نمو الإنتاجية الكلية لأغلب الفعاليات الاقتصادية الكلية (الناتج القومي الإجمالي، الناتج المحلي الإجمالي، معدلات البطالة، المستوى العام للأسعار).

ويميز الاقتصاديون بين مفهومي الدورة Cycle كما عرفت سابقا، وبين مفهوم الأزمة الاقتصادية Economic Crises والتي تعرف بأنها اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في دولة ما أو في عدة دول، وهي تطلق بصفة رئيسية على الاضطراب الناجم عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، كما تعرف الأزمة أيضا بأنها توقف في ارتفاع الأسعار للسلع والخدمات.

فالأزمة قد تكون عفيفة أو بطيئة، وقد تكون محلية يقتصر أثرها على بلد أو دولة معينة، أو أن تكون عامة وشاملة لعدد من الدول أو للعالم بمجمله مثل الأزمة الاقتصادية العالمية، أو الأزمة المالية التي عصفت بدول جنوب شرق آسيا، وعليه فإن الأزمة تعبر عن الاختلال أو الاضطراب، في حين أو الدورة Cycle تعبر عن الانتظام الذي تخضع له الظواهر الطبيعية. وتبين الأدبيات أن الفترات التي حدثت فيها التقلبات الاقتصادية، تتركز في ثلاثة مراحل أساسية هي:

– **الفترة الأولى:** وقد بدأت هذه الفترة منذ قيام الثورة الصناعية في بداية القرن الثامن عشر، وحتى فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى (1892 – 1913). وكانت الدورة الاقتصادية في تلك الفترة تمثل التقلبات الصناعية التي حدثت خلال هذه الفترة.

– **الفترة الثانية:** وهي تمثل الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية (1919 – 1939)، وقد تميزت هذه الفترة بطول مرحلة الكساد، ففي بريطانيا مثلا اجتاح الكساد الأسواق المالية الاقتصادية عموما، وكان ذلك نتيجة لإتباع السياسة الانكماشية، وبسبب عودة بريطانيا إلى قاعدة الذهب عام 1925 باستخدام أسعار التعادل للعام 1914، وقد اشتدت حدة الكساد واتسع نطاقه حتى شمل معظم العالم بعد عام 1929.

- **الفترة الثالثة:** وقد تزامنت هذه الفترة مع المشاكل التي ظهرت ما بعد الحرب العالمية الثانية عام 1945، وتميزت هذه الفترة بارتفاع مستوى العمالة بصفة مستمرة، وكان المظهر الرئيسي هذه الفترة (ما بعد 1945) إتباع سياسة المحافظة على التشغيل الكامل، فبسببها انخفضت معدلات البطالة عموماً، وظهرت دورات اقتصادية تختلف من حيث الشكل عما سبقها، كما تميزت بوصول التشغيل الكامل أكثر من اللازم لفترة قصيرة، كما أعقبها فترات قصيرة ومتساوية من الكساد المعتدل أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة النسبية.

ثانياً: أسباب الدورات الاقتصادية.

يمكن القول أن الدورات الاقتصادية تحدث بفعل مجموعة من الأسباب أبرزها:

1- عوامل خارج النظام الاقتصادي: ومن أبرزها:

- عدم استقرار النشاط الاقتصادي في الإنتاج أو التوزيع بسبب تعقد النظام الاقتصادي، وزيادة حالة عدم التأكد والمتمثلة في زيادة المخاطر المرافقة للاستثمار.
- عدم تناسق التطور الاقتصادي بين معظم القطاعات، فهذا التطور غير منتظم من حيث إحداثه للتقدم التكنولوجي في بعض الصناعات، وزيادة الإنتاج بمعدل أسرع من بقية الصناعات، التي قد ينخفض فيها النشاط إلى أدنى حد ممكن.
- عدم انتظام الطلب على السلع الرأسمالية، فلكونه مشتق من الطلب على السلع الاستهلاكية التي تعتبر دالة في أذواق المستهلكين، وأن هذه الأذواق عرضة للتغيير المستمر نحو استهلاك سلعة أخرى، فبالتالي فإن تقلب الانفاق على السلع الاستهلاكية يرافقه تقلب أوسع في الطلب على السلع الرأسمالية.
- حدوث احتلال في الإنتاج الزراعي، إما بسبب التغييرات في الظروف المناخية والجوية، أو بسبب البطء في استجابة العرض للتغيرات في الأسعار، والنتيجة حدوث فجوة بين الطلب والعرض من فترة إلى أخرى.
- الحروب والإضطرابات والكوارث التي تنعكس سلباً على أسعار الذهب والنفط، أو تؤثر باتجاه زيادة الهجرات القروية.
- مدخلات الإنتاج الجديدة خاصة التي مصدرها الابتكار والاختراع، فمثلاً نجد أن سبب التضخم الركودي في السبعينات كان الصدمة النفطية، وأن رخاء التسعينات كان سببه التطور في قطاع التكنولوجيا والمعلومات.

2- عوامل من داخل النظام الاقتصادي: ومن أبرزها:

- يحمل الاقتصاديون النظام الرأسمالي مسؤولية هذه الأزمات بسبب فوضى الإنتاج، وعدم المساواة في توزيع الثروات أو قلة استهلاك الطبقة العاملة.
- تأثير فكرة المضاعف والمعجل وذلك من حيث نمو معدل الإنفاق الكلي، أو الطلب الكلي الذي يزيد الناتج الحقيقي وهو ما يحفز الاستثمار الصافي، ويزيد معدل النمو حتى يصل إلى مستوى التشغيل الكامل، قبل أن ينخفض النمو الاقتصادي ويتأثر معه الإنفاق الاقتصادي الاستثماري وتراكم رأس المال، وعليه ينخفض كل من الناتج الحقيقي ومعدلات الأسعار، ويدخل الاقتصاد في حالة الركود.
- تأثير توقعات أرباب العمل بالنسبة للمستقبل، فإذا كانت توقعاتهم تصب في قصر مدة الكساد، فهنا يقررون تحديد أصولهم الرأسمالية بسبب انخفاض الأسعار، وهو ما يزيد من الاندفاع نحو الرواج، وهذا لن يستمر طويلا وبالتالي يقل حجم الإنتاج حتى يتوقف نهائيا.
- تأثير العوامل النقدية، فالتوسع في استعمال الائتمان يزيد من أسعار الفائدة، وهنا يقل التداول النقدي ويعجز المنتجون عن تصريف سلعهم، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الأسعار إلى أدنى حد، فيزيد الطلب وتنتعش الأسعار نسبيا، ويتسع نطاق الإنتاج ويقبل الأفراد على الإقتراض، وتزداد عملية الخصم، وهكذا تبدأ الدورة من جديد بفعل إساءة استخدام الائتمان مرة أخرى.

ثالثا: أنواع الدورات الاقتصادية.

تتنوع الدورات الاقتصادية حسب معيار مدتها الزمنية إلى ثلاثة أنواع:

- 1- **الدورات الصغرى:** حددت مدتها بـ 40 شهرا، وسميت بدورات Kitchen نسبة إلى مؤسسها Joseph Kitchen، حيث اعتبر أن حركة المتغيرات الاقتصادية تتكون من ثلاث عناصر أساسية: دورات صغيرة مدتها 40 شهرا، ودورات طويلة تتكون من ثلاث دورات صغيرة.
- 2- **دورات الاستثمار:** وسميت بدورات Juglar نسبة إلى مؤسسها الاقتصادي Clement Juglar، وحدد مدتها بـ 10 سنوات، حيث يقول أن الدورة تتكون من أربع مراحل هي: مرحلة التوسع، مرحلة الأزمة، مرحلة الكساد، ومرحلة عودة التوسع.

3- الدورات الطويلة: وسميت بدورات Kondratieff نسبة لمؤسسها الروسي Nikolai Kondratieff، حيث قدر مدتها بين 48 و 60 سنة، ويعتبر الناتج الداخلي الإجمالي الخام والمستوى العام للأسعار أهم المحددات لهذه الدورات.

كما تنقسم الدورات الاقتصادية حسب الظروف التي نشأت فيها إلى أربعة أنواع كما يلي:

1- التغيرات الموسمية: وتتصرف إلى التغيرات ذات الصفة الدورية التي تؤثر على الظاهرة محل البحث على مدار أربعة أرباع السنة، ومثال ذلك الصناعات ذات الطبيعة الموسمية، إذ يزداد نشاطها في موسم، ويقل في مواسم أخرى، وتؤثر التغيرات المفاجئة أيضا في حجم النشاط في موسم معين.

2- التغيرات العفوية: فهي تحدث بعدة طرق، فقد تحدث الزلازل والبراكين والأوبئة، ومثل هذه الحوادث تؤثر في النشاط الانتاجي للإنسان، كذلك فإن الأحداث الاجتماعية الهامة مثل قيام الحرب، قد تحدث انحرافات في طبيعة وحجم النشاط الاقتصادي كما أن للاختراعات والتحديات على اختلاف أنواعها أثارا على هيكل الإقتصاد الوطني.

3- التغيرات الاتجاهية: وتحدث ببطء، وتنتشر لفترة طويلة، وتنتج تغيرات في الانتاج وتغيرات السكان آثارا طويلة المدى، حيث أن المعرفة العلمية والفنية والتقنية لوسائل الانتاج تساعد على تقدم الحياة الاقتصادية والثقافية للمجتمع.

4- التقلبات الدورية: هي التقلبات العامة التي تطرأ على النشاط الاقتصادي، فتنتقله من رواج إلى كساد ثم تعيده إلى رواج، ثم إلى كساد، وهكذا على فترات دورية متكررة ومنتظمة، ودراسة هذا النوع من التقلبات يعتبر من أهم مشاكل التحليل الاقتصادي الكلي عند التطبيق.

وفي أغلب الأحيان تختلط التغيرات الاتجاهية والدورية معا، إذ يتعذر التمييز بينهما، بحيث يجد بعض الاقتصاديين بأن التغيرات الاتجاهية ليست إلا متوسطا لسلاسل التغيرات الدورية.

رابعا: مراحل الدورات الاقتصادية.

يجمع الاقتصاديون عموما، على أن الدورة الاقتصادية تمر في أربع مراحل رئيسية، مع ملاحظة أن هناك اختلافات بسيطة في بعض مسمياتها وهي على النحو التالي:

1- مرحلة الانتعاش Recovery: وقد سماها البعض بالتوسع، وفي هذه المرحلة يميل المستوى العام للأسعار نحو الثبات، ويزداد النشاط الاقتصادي ببطء، فتتخفف أسعار الفائدة ويقل المخزون السلعي، ويزداد الطلب

على المنتجين لتعويض النقص في المخزون، كما تتسم هذه المرحلة بالتوسع الواضح في الائتمان المصرفي مع التوسع في التسويات والإيداعات.

2- مرحلة الراج Boom: ويطلق عليها القمة، حيث تتميز بارتفاع مضطرد في الأسعار، ويزيد حجم الإنتاج الكلي بمعدل سريع، إضافة إلى حجم الدخل ومستوى التشغيل. وفي هذه المرحلة أيضا يتم استغلال كامل القدرات الإنتاجية المتاحة، ويصبح هناك انخفاض في حجم المعروض من العمال بسبب زيادة حجم الطلب عليه، كما يظهر هناك نقص واضح في بعض المواد الخام.

3- مرحلة الركود Recession: أو مرحلة الأزمة وهي تتميز بهبوط الأسعار، وينتشر الذعر التجاري، حيث تطلب البنوك القروض الممنوحة للعملاء، وترتفع أسعار الفائدة، وينخفض حجم الإنتاج والدخل، وتزيد معدلات البطالة، كما يتزايد حجم المخزون السلعي بسبب نقص الطلب. ومن سمات هذه المرحلة انخفاض التسهيلات المصرفية، وارتفاع نسبة الاحتياطي النقدي لدى البنوك، وضعف التسويات والإيداعات المصرفية.

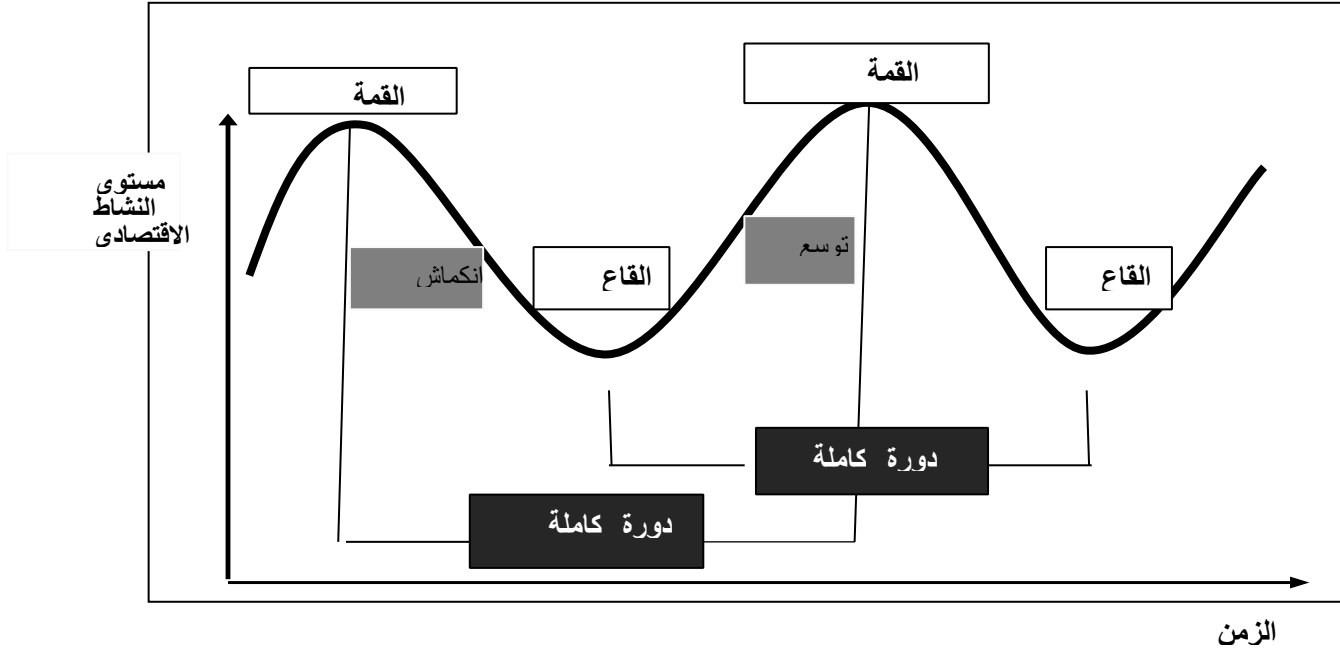
3- مرحلة الكساد Depression: وقد أطلق عليها الباحثون مصطلح القاع، كونها تعبر عن الجزء الأسفل من النشاط الاقتصادي، الذي يصبح سيئا بدرجة كافية ففيها تنخفض الأسعار، وتنتشر البطالة، ويصبح هناك كساد في التجارة والنشاط الاقتصادي.

وتوضح الأدبيات أن كل مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية، ترتبط بشكل عضوي مع المراحل الأخرى، ويعد الانتقال من الأزمة والركود إلى الانتعاش فالنهوض، حركة صاعدة ترتبط بتغير هيكل الانتاج لمواجهة الأزمة من جهة، وبرود الفعل التي تبديها القوى الاقتصادية المختلفة من جهة ثانية.

كما تبين الأدبيات أن الركود Recession يمتد لفترة تصل إلى ستة أشهر، بينما يمتد الكساد Depression لعدة سنوات، ومن المتوقع أن يتضمن تحولات أكثر من حالة الركود، وفيها قد يحدث انخفاض حاد في مشتريات المستهلكين، ويتراكم مخزون قطاع الأعمال من السيارات والسلع المعمرة، ويهبط الناتج الحقيقي وتدهور الأرباح، وتنخفض الكفاءة الحدية لرأس المال، وينفض الطلب على العمل.

وللتمييز بين الكساد والركود يمكن النظر إلى التغييرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ففي حالة الكساد قد ينخفض هذا الناتج بأكثر من 10%، ويحدث الركود عندما ينخفض النشاط الاقتصادي بأقل من ذلك.

الشكل (5-1): مراحل الدورات الاقتصادية.



خامسا: خصائص الدورات الاقتصادية.

تتميز الدورة الاقتصادية بخمس خصائص رئيسية هي:

- الدورة الاقتصادية هي تقلبات النشاط الاقتصادي الكلي وليس متغيرا مخصوصا بذاته.
- الدورة هي تعاقب فترات من التوسع والانكماش في النشاط الاقتصادي.
- تظهر المتغيرات الاقتصادية تحركا مشتركا بمعنى أن لهم نمط سلوك منتظم وقابل للتنبؤ خلال مسار الدورة الاقتصادية.

- تكون الدورة الاقتصادية متكررة وليست دورية، فالتكرارية تعني أن نمط الانكماش (القاع) والتوسع (القمة) سيظهر مرة أخرى، أما عدم الدورية فمعناه أن الدورة لا تظهر في فترات منتظمة وقابلة للتنبؤ.
- تتميز الدورة الاقتصادية بديمومتها، فحالات الهبوط تعقبها حالات هبوط أخرى، كما أن النمو يعقبه نمو أقوى، ونظرا لهذه الديمومة فإن التنبؤ بنقاط التحول يكون أمرا في غاية الأهمية بالنسبة لصناع السياسة.

سادسا: أنواع الدورات الاقتصادية.

- 1- **دورة كيتشن (Kitchen Cycles):** وتستمر لمدة قصيرة أربعين شهرا وقد أكد (Kitchen) أن حصة الاختراعات التكنولوجية في الاستثمار تتناسب عكسيا مع حصة الإنتاج فيه حيث ان الاستثمارات الجديدة سوف تخصص لزيادة الإنتاج أو لزيادة إدخال الأساليب التكنولوجية الحديثة في خططهم الإنتاجية.

2- دورة جوغلر (Jugular Cycle): وتسمى دورات الاستثمار الثابت (Investment Fixed). ومدتها من

9 إلى 10 سنوات، وقد أرجع جوغلر الطلب على إنتاج السلع المعمرة إلى مجموعة عوامل هي:

- أسعار الفائدة في السوق.

- أرباح المشروعات الاستثمارية.

- التوقعات الخاصة برجال الأعمال والمستثمرين.

- تكنولوجيا الإنتاج وخزين السلع المعمرة.

وفي دراسة إحصائية معتمدة على السلاسل الزمنية لكل من الأسعار والإنتاج للمدة الواقعة بين القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين في أربع دول (انكلترا، ألمانيا، فرنسا، الولايات المتحدة) اتضح بأن الإنتاج والأسعار يكونان في ارتفاع متزامن، وخلال تلك المدة 1820-1930 هناك ثلاثة عشر دورة وفقا لمعيار الإنتاج الصناعي، وثمانية دورات بعد الحرب العالمية الثانية، وأن النظرية الأكثر ارتباطا بدورات جوغلر هي لاشك التي عرضها هاوتري (Haw trey) عام 1927، إن تفسير هاوتري للدورات الاقتصادية يتفق مع ما ذهب إليه جوغلر في أن الأنظمة النقدية (نظام المعدنين ونظام المعدن الواحد) تسبب في وجود حواجز نقدية أمام التوسع وزوالها فيما بعد مع صدور إلغاء عيار الذهب. وأدرج هاوتري الحقبة من 1815-1914 بأنها متممة بنظام المعدنين، حتى 1872 في بريطانيا، 1876 في فرنسا، ثم بنظام المعدن الواحد. وفي هذين النظامين تكون الأوراق المالية قابلة للاستبدال بالذهب أو الفضة، وهما في نظر هاوتري العنصر الرئيسي الذي يأخذ في الخاصية الدورية للالزمات، حيث يبين أن هنالك ثلاث مراحل هي (الازدهار، الحاجر النقدي، الركود). ويسمح الابتكار وفقا لشومبيتر بتفسير الكثير من الحركات الدورية، وخاصة دورات جوغلر وكوندراييف، وذلك لأن مراحل عمل وامتصاص الابتكارات بالنظام الاقتصادي لا تصبح كلها متساوية بالنسبة لتلك المباشرة في كل مرحلة. وقد توسمت الدورات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية قبل الحرب العالمية الثانية بأنها مطابقة بطريقة ما لدورات جوغلر بالرغم من الاختلافات في طبيعة كل منهما، وتشمل كل واحدة منها على فترة ازدهار النشاط الاقتصادي في معظم القطاعات الاقتصادية، تأتي من بعدها فترة ركود (انكماش) عامة ثم توسع يصبح مرحلة ازدهار لدورة جديدة. إذ أن امتداد واتساع كل ركود هما بمقياس ما بين قمة الدورة (نقطة العودة العليا) وأسفل الدورة (نقطة العودة الدنيا) كما يظهران من خلال مؤشرات الناتج الإجمالي الحقيقي

والإنتاج الصناعي . بالإضافة أنه يمكن أن تشتمل مرحلة التوسع أو لا تشتمل على رواج (تلك الفترة التي يتزايد فيها الطلب الكلي بأسرع من النمو الأمثل ويؤدي بالاقتصاد إلى قدرات إنتاجية فائقة).

3- دورة كوندراتيف (Kondratieff Cycle): يتعرض الاقتصاد الرأسمالي لحدوث دورات اقتصادية تسمى

دورات كوندراتيف نسبة إلى العالم الاقتصادي الروسي كوندراتيف Kondratieff وهناك ثلاثة أنواع من الدورات الاقتصادية تتراوح أعراضها ما بين الكساد الاقتصادي والركود هي :

- دورة قصيرة الأجل ما بين 10 إلى 15 عاما ومن أعراضها الركود الاقتصادي.

- دوره متوسطة الأجل وهي تتراوح ما بين 25 إلى 30 عاما وتسبب الركود الاقتصادي.

- دورة طويلة الأجل وتتراوح مابين 60 و 70 عاما وتسبب في حدوث الكساد الاقتصادي إذ إن الطلب

الفعال لا يستطيع مجابهة العرض كما حدث إبان الكساد العالمي الكبير في عام (1929-1933) والذي أصاب

المؤسسات الاقتصادية وأسواق المال العالمية سواء في أوروبا أو في الولايات المتحدة الأمريكية. وطبقا لكوندراتيف

فقد بدأت أول دورة للأعمال عام 1789 والتي ارتبطت بموجة النسيج والآلات والسفن التجارية وامتدت نحو

ستين عام، فيما حصلت الثانية عام 1849 وامتدت إلى سبع وأربعين سنة وارتبطت بموجة السكك الحديدية

وإنتاج الصلب، فيما ابتدأت الموجة الثالثة في عام 1896 في قطاعات النفط والسيارات والكهرباء والكيمياء.

فيما ارتبطت الدورة الرابعة ومنذ الثلاثينات من القرن الماضي بزيادة سرعة التسليح وأهمية النفط ومعالجة

المعلومات والآلات المبرمجة والطاقة الذرية.

- كما ان هنالك دورة اقتصادية تعد طويلة الأمد تسمى دورة كوزنت (Kuznets) ويبلغ طولها ما بين 15 و 25

سنة ترتبط بقطاع البناء تتخللها عدة دورات قصيرة الأمد تعود في سبب حدوثها الى تقلبات في مستوى

النشاط الاقتصادي الكلي.

ومنذ عام 1971 دخل النظام الاقتصادي العالمي (مراكزه وأطرافه) في أزمة عميقة طويلة المدى، وهي

مختلفة عن الدورات السابقة إذ جاءت بعدها سنوات طويلة من الرواج والانتعاش لتدخل الرأسمالية في فترة ركود

طويلة. إن فترات الانتعاش والركود هذه تمثل دورة كوندراتيف (Kondratieff Cycle) التي يمتد زمنها إلى أكثر

من (50) عاما، تتخللها فترات انتعاش بسيطة في إطار تتراوح ما بين دورة كوندراتيف ودورة كجن

(Kitchen). ويخبرنا التاريخ الاقتصادي في وجود ثلاثة دورات في هذا الإطار وهي على النحو الآتي:

– **الدورة الأولى:** مثلت السنوات 1848 – 1873 الاتجاه الصعودي الأول لدورة كوندراييف فيما مثلت المرحلة اللاحقة وحتى عام 1886 الاتجاه النزولي الأول، وقد حدثت في هذه الدورة تحولات هامة في النظام الرأسمالي كان من بينها تطور توجهاته نحو التركيز في رأس المال والتركز في الإنتاج، وعندئذ دخلت الرأسمالية في المرحلة الاحتكارية.

– **الدورة الثانية:** وتتكون من فترة الاتجاه الصعودي الثاني للسنوات 1896 – 1914 بفعل التوسع الرأسمالي عالميا وتبلور ظاهرة الامبريالية الذي عبر عنها مؤتمر برلين عام 1919، إذ شهدت هذه الفترة سيطرة دول أوروبا (بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، اسبانيا، البرتغال) على كامل القارة الأفريقية وجزء من آسيا، بحيث أصبحت المستعمرات ليست أرضا لأحد، فيما تلا ذلك الاتجاه النزولي الثاني والذي امتد 30 عاما وحتى عام 1945 ليدخل العالم حربين عالميتين في إطار التنافس الرأسمالي على قيادة المنظومة الرأسمالية والسبيل للخروج من الأزمة.

– **الدورة الثالثة:** تبدأ هذه الدورة عند نهاية عقد الأربعينات وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية حاملة الرواج والانتعاش الاقتصادي للولايات المتحدة باعتبارها الرابع الوحيد منها، وهذا يمثل الاتجاه الصعودي الثالث لدورة كوندراييف الذي امتدت حتى أواخر عقد الستينات.

فيما أفصحت السنوات الأولى لعقد السبعينات عن ظهور الأزمة الاقتصادية والتي تمثلت بالتزواج ما بين التضخم والركود (Stagflation)، وقد مثل هذا الاتجاه النزولي الثالث لدورة كوندراييف والذي ظل ممتدا إلى الآن .. أن تحليل الدورات الطويلة هذه لا يتم من خلال تفسير اقتصادي صرف، إذ أن إبعادها تتوزع ما بين سياسية واجتماعية واقتصادية وإيديولوجية، ورغم الاتجاه النزولي العام إلا أن هذه الدورات تحتضن فترات انتعاش قصيرة يتطلب أخذها بنظر الاعتبار، إلا إنها لا تلغي الاتجاه العام.

ويمكن أن نستنتج أن المظاهر الحديثة للدورات تتمثل في إنها أقل حدة واقصر أمد وهذا يرجع إلى المحاولات المستمرة من جانب الرأسمالية للتكيف مع الشروط التاريخية الجديدة ومتطلبات الثورة التقنية والعلمية وإن من أهم سماتها هي انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض معدل نمو الصادرات وانخفاض العمالة وانتشار البطالة وحدوث ظاهرة التضخم وارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض معدلات الربح في البلدان الصناعية المتقدمة وتفاقم أزمة النقد وحصول ارتفاع في معدلات أسعار الذهب. وقد تجمعت هذه المظاهر جميعا في أزمة

التضخم الركودي التي شهدتها الدول الصناعية في سبعينيات القرن الماضي اذ واجهت معدلات بطالة مرتفعة وفي الوقت نفسه كانت تتبع سياسات مضادة للتضخم وهي ذات طبيعة انكماشية تضاعف من حدة البطالة.

سابعاً: مميزات الدورة الاقتصادية.

دراسة الدورات الاقتصادية كشفت حقيقتين هامتين لتلك الدورات هما:

1- ذات طبيعة دورية: حيث وجد أن الدورات الاقتصادية تحدث بشكل دوري وبفترات منتظمة، وإن كانت الفترة الواحدة غير دقيقة إلا أن درجة الانتظام كافية لتوضيح دورية الدورات التجارية، وهناك إجماع بالرأي على أن تلك الدورات تأخذ فترة تمتد من سبع إلى عشر سنوات لتكمل دورتها.

2- أنها ذات طبيعة عامة وشاملة: بسبب العلاقة الشمولية التي تربط بين مؤسسات الأعمال، واعتبار أن الإقتصاد وحدة واحدة، فإن أي مؤسسة تواجه إخفاقاً أو ركوداً، فهذا يعني تأثير بقية المؤسسات العاملة في السوق بشكل متسلسل ومنتالي، وهذا ما ينطبق أيضاً على مستوى القطاعات والفعاليات الاقتصادية المختلفة في القطاعين العام والخاص.

ثامناً: نظريات الدورة الاقتصادية.

لم يتمكن آدم سميث وديفيد ريكاردو من كشف تناقضات الإقتصاد الرأسمالي العميقة وفهمها التي تظهر في أوضح صورها بالأزمات الاقتصادية الدورية العامة، فقد أكد ريكاردو أن الإنتاج الرأسمالي يتمتع بمقدرة على التوسع لا حد لها، مادامت زيادة الإنتاج تؤدي آلياً إلى زيادة الاستهلاك، ولهذا فلا مكان لفيض الإنتاج العام. وبناءً على هذه النظرية لا يمكن حدوث غير توقف عفوي في تصريف بعض السلع الناشئة عن عدم التناسق الجزئي في توزيع العمل الاجتماعي بين فروع الإنتاج، وإن القضاء على عدم التناسق هذا حتمي بفعل ميكانيكية المزاحمة. ولكن سيسموندي الذي جاء بعد ريكاردو توصل إلى كشف بعض التناقضات التي تعترض الإقتصاد الرأسمالي، وإن لم يتمكن من تقويم طبيعتها تقويماً دقيقاً، وفيما يلي أهم النظريات التي فسرت الدورات الاقتصادية:

1- نظرية المناخ (Climatic Theory): يقال بأن هناك دورات في المناخ، حيث لبعض السنوات تكون هناك دورة إيجابية تعقبها دورة سلبية، التغيرات في المناخ تؤدي إلى تغيرات في الإنتاج الزراعي، ولهذا تكون هناك سنوات وفيرة المحاصيل تتبعها سنوات فقيرة المحاصيل، دورة الإنتاج الزراعي تنتج دورة في النشاط الصناعي، حيث بالنسبة للصناعة فإنها تتأثر كثيراً بحالة الإنتاج الزراعي.

2- نظرية سيسموندي: وضع سيسموندي نظرية حول الأزمات الاقتصادية أضحت فيما بعد أساسا قامت عليه مجموعة من النظريات الأخرى، فهو يرجع الأزمة إلى الاستهلاك الضعيف، أو إلى عدم إشباعه. وقد استند سيسموندي إلى بعض أفكار آدم سميث الأساسية، واستنتج، أن على الإنتاج أن يتوافق مع الاستهلاك، وأن الإنتاج يتحدد بالدخل. ورأى أن الأزمة نتيجة لاختلال هذا التناسب، أي نتيجة للإفراط في الإنتاج الذي يسبق الاستهلاك. وأن أساس الأزمة يكمن خارج الإنتاج، وخاصة عندما تتوضح في التناقض بين الإنتاج والاستهلاك. وأوضح سيسموندي أن الإنتاج يتحدد بالدخل، وأنه هو الهدف الوحيد لتراكم الإنتاج، لذلك يجب على الإنتاج أن يلائم الاستهلاك، وأكد أن تطور الرأسمالية يؤدي إلى إفلاس المنتج الصغير، وإلى تفاقم أوضاع العمال المأجورين، وقد أكد أيضا أن توسيع الإنتاج، يصطدم بحدود لا يستطيع التغلب عليها، لأن تضاؤل استهلاك الجماهير سيقبل من إمكان تصريف الإنتاج ويقلل من إمكان تحقيق أرباح أصحاب رأس المال وقد حاولت هذه النظرية فيما يبدو أن تعطي تفسيراً ظاهرياً صحيحاً للأزمة، ولكنها لم تبحث في أسباب تدني الأجور ولا في أسباب سوء توزيع الدخل الذي يقود إلى نقص الاستهلاك الذي يؤدي بدوره إلى حدوث الأزمة.

3- النظرية الماركسية: يفسر ماركس الأزمات الاقتصادية بالتناقضات الرئيسة في الإقتصاد الرأسمالي التي تتسبب في حدوث الأزمات الدورية العامة. وأكدت هذه النظرية أن السبب الرئيس في حدوث الأزمة وجود تناقض في الإنتاج الرأسمالي، أي التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والملكية الرأسمالية ولم تنف النظرية الماركسية وجود تناقض بين الإنتاج والاستهلاك في الإقتصاد لوسائل الإنتاج الرأسمالي، بل حاولت أن تضع هذا التناقض في موقعه المناسب في تفسير الأزمة الدورية، وترى النظرية الماركسية أن تحليل التناقضات العميقة الملازمة لجوهر أسلوب الإنتاج الرأسمالي يظهر كيف يتم الانتقال الديالكتيكي من إمكان حدوث الأزمات إلى واقعها، إلى حتمية الأزمات في ظل الرأسمالية.

4- النظرية الكينزية: يعتقد كينز أن قوى السوق تميل إلى تغذية نفسها ذاتيا مما يدفع الإقتصاد القومي إلى التقلب بين الكساد والرواج التضخمي، إذ يعتقد أن إقتصاد السوق هو متقلب بطبيعته، فالمضاعف يقوي التغييرات الصغيرة في الطلب الكلي لتؤدي إلى تغييرات واسعة في الدخل. ويشدد عدم الاستقرار الناتج عن عمل المضاعف من خلال عمل المعجل، حيث يؤدي خفض أو زيادة الإنفاق الاستهلاكي إلى تقلبات كبيرة في الإنفاق الاستثماري وفقا لمبدأ معجل الاستثمار. يعد الاستثمار الخاص هو المحرك الرئيسي في نظرية كينز عن

الدورة الاقتصادية، فالتوسع الاقتصادي يزيد بسرعة ليتحول إلى رخاء، لأن الاستثمار يستجيب وينمو بسرعة داعما القطاعات الأخرى للاقتصاد الوطني (مبدأ المضاعف)، وينتهي الانكماش الاقتصادي بحدوث الكساد، لأن انخفاضاً صغيراً نسبياً في معدل الاستهلاك يؤدي إلى خفض معدل الاستثمار الجديد (أثر المعجل). وتفترض هذه النظرية أن الاستثمار حساس لدرجة تجعله يستجيب لكل تغير في القطاعات الاقتصادية الأخرى، ومن ثم فهو يعد القوة المحركة للدورات الاقتصادية. ويجب أن نأخذ بنظر الاعتبار أن المخزون (الذي هو جزء من الاستثمار) يتقلب خلال الدورة، ذلك أنه خلال الاتجاه التصاعدي للدورة يميل المخزون إلى الانخفاض ما دام المنتجون غير قادرين على تلبية الزيادة في الطلب، والعكس صحيح في حالة الاتجاه النزولي للدورة حيث يرتفع المخزون بشكل كبير بسبب الانخفاض الكبير غير المتوقع في الطلب الكلي.

ويفسر كينز الأزمات الاقتصادية بعدم كفاية الطلب، ويؤكد أن سبب الأزمة يكمن في القوانين النفسية التي لا تتبدل ومنها «قانون ميل الناس إلى التوفير». وهكذا يربط كينز السبب الرئيس للأزمة بخصائص طبيعة الإنسان التي لا تتبدل، وفوضى الروح الإنسانية، بدلا من ربطها بخصائص الاقتصاد الرأسمالي النوعية.

ويوضح كينز أن مجموع استهلاك المجتمع يتأخر دائما عن نمو مجموع الدخل الحقيقي، نتيجة خصائص الأفراد النفسية، ويطالب الدولة بالتدخل لحل قضية استخدام أكبر عدد ممكن من اليد العاملة (نظرية الاستخدام الكامل). وهو يعتقد أن معالجة الأزمات الاقتصادية لا يتم إلا بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية تدخلا فعالا عن طريق تنظيم مقدار الاستهلاك العام والتوظيفات، باستعمال عدد من الأدوات من بينها السياسة الضريبية ورفع معدل الحسم، وغير ذلك.

5- النظرية الحديثة التفاعل ما بين المضاعف والمعجل: وتسمى بالنظريات الحقيقية للدورة الاقتصادية إذ إن تغيرات المضاعف والمعجل تنعكس في حجم الاستثمار وبالتالي حدوث انتقالات في منحني (IS) التي تؤدي إلى تقلبات دورية منتظمة في المخرجات، وأن التفاعل بين المضاعف والمعجل يؤدي إلى تغير تراكمي في حجم الدخل نتيجة لتغير ابتدائي في الإنفاق الاستثماري وأن هذا التغير في الدخل ليس ثابتا بل يبدأ في الارتفاع إلى نقطة معينة وبعدها ينخفض محمداً بذلك دورة اقتصادية منتظمة تعتمد في حجمها ومدتها على قيمة كل من المضاعف والمعجل، ويعود التغير في الدخل لأسباب تتعلق بقيمة الميل الحدي للاستهلاك وكذلك انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال عند زيادة حجم الاستثمار، لذلك فالتوسع في المشاريع الاستثمارية عند ارتفاع مستويات الدخل لا بد أن تؤدي في النهاية إلى انخفاض الربحية تنعكس في وصول الإنفاق الاستثماري

عند حدود معينة فيحصل عند ذلك يبدأ التوقف في الزيادات التي تحصل في الدخل وانخفاض في حجم الاستثمار فتبدأ الكفاية الحدية لرأس المال مرة ثانية بالارتفاع وتبدأ دورة اقتصادية جديدة. لقد تم إكمال فكرة المضاعف من قبل الكينزيين الجدد فقد فسروا الدورة الاقتصادية بفكرة جديدة يطلق عليها المعجل التي تختص بالعلاقة الطردية بين الزيادة في الدخل القومي والاستثمارات فهو يبين كم مرة يجب أن تتضاعف الاستثمارات الرأسمالية نتيجة نمو الدخل القومي بالمعدلات المحدودة حيث يتطلب نمو الدخل توسيع الطاقات الإنتاجية عن طريق خلق استثمارات جديدة لتحقيق التشغيل الكامل وأن تباطؤ معدلات النمو للدخل القومي ستعكس في انخفاض معدلات نمو الاستثمارات لا بل انسحابها من الميدان الاقتصادي ويقول سامويلسون (أن المعجل يعد عامل قويا في خلق عدم الاستقرار الاقتصادي حيث إن في حالة النهوض يدفع عملية التوظيف للأمام أما في حالة انخفاض النمو فإنه يدفع إلى سحب التوظيفات وبنفس القوة) وأن فكرة توحيد المضاعف والمعجل التي تعكس التأثير المتبادل بين الاستثمارات والدخل القومي ضمن حركة الإنتاج الرأسمالي حيث أصبحت تلك الفكرة الأساس لوضع النظرية الكينزية الحديثة في الدورة الاقتصادية وأهم ما أظهرته هو تقسيم الاستثمارات الرأسمالية إلى استثمارات مستقلة وأخرى مشتقة (مستحدثة) حيث إن التوظيفات المرتبطة بتوسيع الاستهلاك الناتج عن نمو الدخل القومي هي التي تحدد الدور الأكبر في نظرية (المضاعف المعجل) لكن عملية النمو الاقتصادي تتضمن عوامل أخرى تحفز الاستثمارات بغض النظر عن حركة الاستهلاك أو الدخل مثل التقدم العلمي والتكنولوجي، زيادة السكان، السياسة الحكومية والعوامل الأخرى ذات الطابع المستقل وقد كان الاقتصادي الأمريكي المشهور بول ساميلسون أول من أوضح أن هنالك تفاعل بين المضاعف والمعجل حيث بواسطة المضاعف يمكن أن نستنتج السلوك الزمني للدخل والاستهلاك من معرفة الشكل الزمني للاستثمار شريطة معرفة المستوى الابتدائي للاستهلاك وقد بين أن مستوى أعلى للدخل القومي يمكن الحصول عليه من مستوى موجب دائم للاستثمار الصافي وأن نسبة الزيادة في الدخل والزيادة في الاستثمار تكون أكبر من واحد وهي تساوي مقلوب الميل الحدي للادخار على مدى الحركة على المتوسط وسوف يكون التقلب الدوري المنتظم للاستثمار مصحوب بحركة دورية منتظمة في الدخل ويتخلف الدخل عند نقاط الافتراق ويقوم التفاعل بين المضاعف والمعجل على فرضية أن الاستثمار الخاص المستحدث يتناسب مع الزيادة في الاستهلاك من فترة إلى أخرى وبالتالي يمكن تصور الآثار المهمة للإنفاق على الدخل، وأن حدوث الإنفاق المفاجئ الدائم سيؤدي إلى نمو الاستهلاك بموجب ما يحدده المضاعف وسوف تؤدي هذه الزيادة في الاستهلاك إلى زيادة الاستثمار

الخاص الذي يضاف إلى الإنفاق الحكومي مكونا الاستثمار الكلي الجديد الذي ينعكس بدوره إلى استهلاك إضافي، إن التفسير لمضاعف الاستثمار والمعجل ليس لأنه يبين العلاقة بين الاستثمار والدخل والإنتاجية ورأس المال بل على دوره في تعبئة قوى عاملة أكبر أو زيادة إنتاجية العمل كما أن العلاقة بين وجهي الاستثمار، وجه مكون للدخل ووجه آخر خالق للطاقة الإنتاجية وما لذلك من أهمية كبرى لتحقيق التوازن الاقتصادي.

5-1- نموذج سامويلسون في المضاعف والمعجل: كان سامويلسون من أوائل الاقتصاديين الذين حاولوا الربط بين المضاعف والمعجل لبيان التفاعل بينهما على مستوى الدخل ولتوضيح ذلك نفترض وجود اقتصاد مغلق مع وجود فترة إبطاء الإنتاج. إضافة إلى ذلك استخدام دالة استهلاك ذات فجوة زمنية، دالة للدخل المتاح ودالة الاستثمار، ويعتبر هذا النموذج من أشهر النماذج الاقتصادية، وان ملخص هذا النموذج هو الآتي:

$$Y_t = C_t + I_t$$

إذ أن الاستهلاك دالة للدخل في الفترة السابقة كالتالي:

$$C_t = C_0 + CY_{t-1}$$

نفرض أن الاستثمار التبعي هو دالة للتغير في الدخل في الفترة السابقة أي أن التغير في الطلب الكلي يؤدي إلى محاولة المؤسسات الإنتاجية بتعديل حجم الطاقة الإنتاجية في الفترة التالية وهذا يعني أن:

$$I_t = V (Y_{t-1} - Y_{t-2})$$

وبافتراض غياب الاستثمار التلقائي فإن المستوى التوازني للدخل هو:

$$Y_t = C_0 + CY_{t-1} + V(Y_{t-1} - Y_{t-2})$$

وأن الحل التوازني لهذا النموذج يمكن أن نحصل عليه عندما يتجه مستوى الدخل إلى الثبات أي عندما تكون:

$$Y_t = Y_{t-1} = Y_{t-2}$$

ولذلك يمكن كتابة المعادلة السابقة كالتالي: $Y_0 = (1/1-c)X C$ والتي لا تعدو سوى التغير الخاص بالمضاعف. وقد أوضح سامويلسون بأن التغيرات في الدخل سوف تعتمد على قيمة الميل الحدي للاستهلاك (MPC) وعلى قيمة معامل المعجل. فالأول يحدد المضاعف والثاني يمثل المعجل، ويبين بأنه اعتمادا على قيمة المضاعف والمعجل فإن الزيادة الأولية المستقلة في الاستثمار يمكن أن تنتج زيادة مستمرة في الدخل.

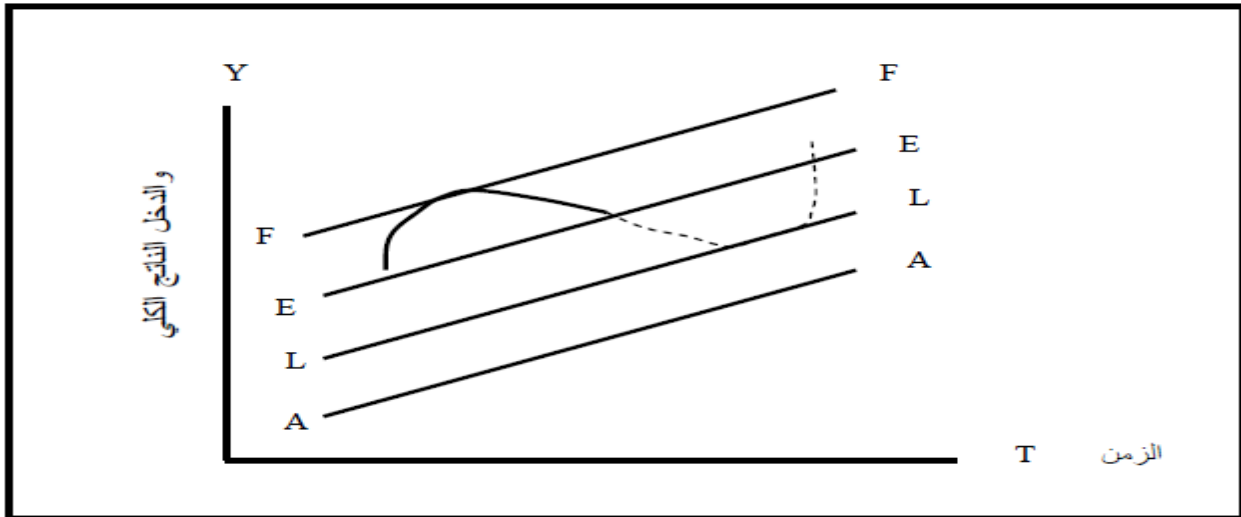
5-2- الدورة الاقتصادية عند هيكس: لقد صمم هيكس J.R.Hicks نموذجا يعتمد على التفاعل بين المضاعف والمعجل وأنه افترض وجود القيود الأخرى التي تمنع تحقق التقلبات المتباعد أو الحالات الانفجارية

على الرغم من وجود قيمة المعجل في الحدود التي تؤدي إلى مثل هذه الحالات. ويستند نموذج هيكرس على الافتراضات الآتية:

- فصل الاستثمار إلى جزأين أساسيين هما الاستثمار التبعي والاستثمار التلقائي.
- يعتمد الاستثمار التبعي إلى الحاجة المباشرة إلى الطاقة الإنتاجية الجديدة كما يحددها المعجل.
- الاستثمار التلقائي يرتبط بالعوامل المتعلقة بالاتجاه العام في الأجل الطويل مثل النمو السكاني والتقدم التكنولوجي.
- في حالة اتجاه الاستثمار التلقائي إلى الزيادة بمعدل هندسي فإن مستوى الدخل سيكون هو الآخر في حالة تقدم متوازن (Progressive Equilibrium).
- في حالة خروج مستوى الدخل عن مسار التوازن في الاتجاه الصعودي ستكون هنالك قيود مباشرة على نمو الناتج القومي والمتمثلة في وجود حد أقصى لهذا النمو والذي يعتمد على ندرة الموارد المتوفرة من ناحية الكم والنوع.
- في حالة خروج مستوى الدخل عن المسار التوازني في الاتجاه النزولي ستكون هناك قيود غير مباشرة على درجة انخفاض في مستوى الدخل.
- وهكذا نستطيع أن نبين المعالم الرئيسية لنموذج الذي يعرضه هيكرس للدورة الاقتصادية والتي من أهمها:
 - وجود نمو متصاعد طويل الأمد Upward Secular Trend للناتج والدخل.
 - وجود معدل متوازن للنمو يتطلب كمية من الاستثمارات الكافية لاستيعاب المدخرات الناجمة من النمو الثابت للدخل.
 - أن الدورة الاقتصادية تتذبذب وتدور حول الاتجاه والنمو المتصاعد (أن الدورة تتذبذب حول توازن ثابت).
 - ازدياد الاستثمارات المستقلة بمعدل ثابت ومنتظم.
- وقد أخذ Hicks حداً أعلى على حالة الرواج في الدورة الاقتصادية حيث افترض وجود سقف للناتج الكلي لا يمكن أن يتعداه الناتج الكلي الذي يساوي $(Y = C + I + G)$ ويظهر هذا السقف في شكل حجم قوة العمل الكلية، ويظهر هذا القيد عندما يصل الطلب الكلي نتيجة لتفاعل كل من المضاعف والمعجل إلى مستوى يفوق الطاقة الإنتاجية الكلية، ولا يمثل هذا القيد قيوداً على الاستثمار فقط ولكن على كل مكونات الناتج الأخرى. فعندما يكون كل من الاستهلاك والناتج عند مستويات منخفضة كما هو الحال في المراحل

الأولى من الانتعاش فسيكون هنالك استثمار بالقدر الذي يتطلبه عمل المعجل. ولتوضيح رأي هيكس في الدورة الاقتصادية انظر الرسم البياني الموالي:

الشكل (5-2): دورات هيكس التجارية.



إذ يمثل الخط المستقيم AA الاستثمارات المستقلة وهي تزداد بصورة منتظمة ومستمرة وهي تضمن نموا متوازنا للإنتاج والدخل. أما المستقيم EE وهو يمثل النمو المتوازن للإنتاج والدخل والناجم من المستقيم AA وهذا النمو ناشئ عن زيادة السكان والتقدم التكنولوجي. ويمثل المستقيم FF حجم الناتج الكلي الذي يحصل عليه في حالة الاستخدام الكامل، ويمثل السقف العلوي الذي لا يمكن للإنتاج أن يتجاوزه، أما المستقيم LL فهو يمثل حجم الدخل الناشئ مباشرة والناجم من عمل المضاعف ويكون في الوقت نفسه القرار الذي لا يمكن لدخل القومي أن يهبط دونه.

إن هيكس يركز في تحليله على مبدأ المعجل وذلك لاعتقاده بأن الطلب على الاستثمار مشتق من الطلب على الاستهلاك، أي أن زيادة الإنفاق الاستهلاكي تنطوي على زيادة في الدخل، إلا أن هذه الزيادة في الدخل ذو أثر مضاعف على الاستثمار وفقا لمبدأ المعجل، وهذا سيحدث في مرحلة الرخاء، أما في مرحلة الكساد فيحصل العكس وبذلك يستنتج هيكس أن تفاعل المضاعف مع المعجل هو السبب الرئيسي في إحداث الدورات الاقتصادية، وفي معرض نقده للتحليل الكينزي للدورة الاقتصادية أوضح هيكس أن كينز اهتم بعمل المضاعف وأهم عمل المعجل أي أهم تأثيرات التغير بالناتج على الاستثمار كونه لم يفرق بين الاستثمار التلقائي والاستثمار التبعي.

3-5 - هانسن والدورة الاقتصادية: ظهر تحليل هانسن للدورة الاقتصادية في كتابه (الدورات الاقتصادية والدخل القومي) إذ يعتقد إن القوى المحركة للإنتاج تكمن في التقدم التقني الذي يؤدي إلى تحديث طرق الإنتاج وإنشاء فروع اقتصادية جديدة التي تتطلب استثمارات رأسمالية جديدة تؤدي إلى زيادة مستوى التوظيف بالإضافة إلى أن التقدم التقني يؤدي إلى تحديد رأس المال والمعجل وأن تحقيق النمو الأمثل للدخل الحقيقي يتوقف على:

- حجم الإمكانيات الاستثمارية المستقلة الناتجة عن الاختراعات والابتكارات.
- الميل الحدي للاستهلاك.
- معامل المعجل.

ويكمن سبب الأزمة حسب رأي هانسن في التناقض الأساسي للرأسمالية بين الإنتاج والاستهلاك ومن فوضى الإنتاج الاجتماعي وفي التناقض بين شروط إنتاج القيمة الزائدة وشروط تصريفها لقد أشار عام 1941 ولاسيما في كتابه (السياسة المالية والدورات الاقتصادية) والذي عرض فيه وجهة نظر كينز الأساسية في عمل الاقتصاد، متفقاً مع السياسات النشطة للحكومة في مسعاها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وفي أحد الجوانب المهمة ذهب هانسن إلى أبعد ما وصل إليه كينز، عندما قال (إن توازن العمالة الناقصة في اتجاه نحو الركود الطويل الأمد) وأنه وضع طبيعي ويمكن التنبؤ به في الاقتصاد الحديث، ولا يمكن حلها إلا في اعتماد سياسات حكومية صارمة، واعتمد هانسن في تفسير الدورة الاقتصادية على تداخل أثري المضاعف والمعجل. حيث يفترض هانسن حدوث زيادة أولية في الاستثمار التلقائي (المستقل) وهذه الزيادة تؤدي إلى زيادة في الناتج (الدخل)، التي بدورها تفضي إلى زيادة مضاعفة في الاستهلاك من خلال أثر المضاعف وهذا الاستهلاك يؤدي إلى الاستثمار المحفز، ومع فرض وجود طاقة فائضة في الاقتصاد القومي من خلال مبدأ المعجل، وهكذا تستمر الحركة التراكمية عن طريق تداخل المضاعف والمعجل. ويمكن للحركة (بفعل المعجل) أن تتعدى الحدود المفروضة على المضاعف وأن يتفجر عنها نمو مستمر إذا كانت القيمة العددية للمعجل مرتفعة، وإذا كان المعجل مصحوباً بميل حدي مرتفع للاستهلاك يرفع من قيمة المضاعف. وفي هذه الحالة يستمر التوسع التراكمي حتى يتحقق التوظيف الكامل للموارد المتاحة للمجتمع، عند هذه النقطة يأخذ الناتج القومي في الانخفاض، وينخفض بالتالي الاستثمار المحفز. وحتى لو فرضنا استمرار الاستثمار التلقائي في التزايد بمعدل

ثابت كما يعتقد هيكس، فإن هانسن يرى أن الزيادة في الدخل القومي تأخذ منحى متناقص وذلك للأسباب الآتية:

- أن جزءاً متزايداً من كل زيادة في الدخل يدخر في الفترات المتتالية وهذا الجزء يؤدي إلى انخفاض الزيادة في الاستهلاك (الاستهلاك المحفز ينخفض) وبالتالي إلى انخفاض الاستثمار المحفز، وإن حدث وكان الاستثمار المحفز ينخفض بدرجة أكبر من الزيادة في الاستهلاك فإن الدخل القومي يبدأ بالانخفاض، لتبدأ الحركة الانكماشية.

- أن الكفاية الحدية لرأس المال تتجه إلى الانخفاض مع تزايد حجم الاستثمار، وهذا يعني أن افتراض استمرار الزيادة في الاستثمار التلقائي بمعدل ثابت هو افتراض غير محتمل الوقوع بعد مضي سنوات على بدء الحركة التراكمية، إلا أن في حالات تغيرات كبيرة في أساليب الإنتاج أو تمكنت الزيادة السكانية من تعويض الاتجاه التنافسي في الكفاية الحدية وفي كلا السببين تعني اتجاه الكفاية الحدية لرأس المال نحو الانخفاض، إن الحركة التراكمية تقضي على نفسها بنفسها، وذلك لأن كل زيادة في الاستثمار (تخفض الكفاية الحدية) تقلل من فرص الاستثمار الجديدة، وبالتالي يكون هانسن قد وصل عبر تحليله إلى أن الحركة التراكمية تتلاشى من خلال تداخل عمل المضاعف والمعدل معاً.

بالرغم من إعطاء أهمية كبيرة لمبدأ المعدل إلا أن تفسير هانسن للدورة الاقتصادية بقي في الإطار الكينزي، وقد سلط الضوء على ضرورة التدخل الحكومي في الاقتصاد. ويفسر هانسن الركود الاقتصادي بعدد من الأسباب منها، تناقص معدل الزيادة في السكان يؤدي إلى تضائل فرص الاستثمار الجديدة، والتقدم التكنولوجي، وميل التوسع الجغرافي نحو الانخفاض، ومن المهم أن هانسن قد اعتقد بأن الحكومة يمكن أن تتغلب على اتجاه الاقتصاد نحو الركود من خلال التمويل التعويضي Compensatory Finance أي من خلال زيادة الإنفاق تستطيع الحكومة التعويض عن النقص في الاستثمار وبالتالي مليء الفجوة بين طلب القطاع الخاص والدخل وهذا مشابه لما جاء به كينز عند معالجة الكساد.

تاسعا: معالجة الدورات الاقتصادية.

يركز الإقتصاديون على مجموعتين رئيسيتين من الاستراتيجيات، التي يمكن استخدامها لمواجهة الدورات الاقتصادية، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي هما:

1- الإستراتيجية النشطة: تقوم هذه الإستراتيجية على تحولات جادة في السياسات النقدية والمالية، ففي فترات الركود يقوم البنك المركزي، باستخدام أدوات السياسة النقدية التقليدية لزيادة عرض النقود، وفي نفس الوقت تقوم السلطات المالية بزيادة الانفاق الحكومي وتخفيض الضرائب من جهة أخرى، والعكس في فترات الرخاء التضخمي حيث تنسق هذه السياسات مع أدوات الاستقرار التلقائية، والتي تتغير بموجبها مستويات الإنفاق الحكومي ومعدلات الضرائب، بهدف استقرار مجمل الطلب بالقرب من مستوى الناتج عند مستوى التشغيل الكامل.

2- الإستراتيجية غير النشطة: تقوم هذه الإستراتيجية على قاعدة النمو النقدي (الثابت) لفريدمان، والتي تنص على أن زيادة عرض النقود بأقل من معدل نمو الناتج الحقيقي، يعني تقليص عرض النقود بالنسبة للناتج الحقيقي، وبالتالي فإن السياسة النقدية ستعمل على تفعيل التأثير المحدود خلال فترة الرخاء التضخمي. وبالمقابل فإن زيادة عرض النقود أكثر من معدل نمو الناتج الحقيقي، سيعمل على تعديل الاتجاه التصاعدي لمعدلات التضخم وهكذا تقوم الإستراتيجية غير النشطة على أسلوب توقف ثم تحرك، وذلك بدلا من كبح صناع القرار للعرض النقدي بقوة بعد عدة مرات من التوسع، ومن ثم زيادة التضخم المتولد مما يدفع الإقتصاد إلى الركود.

أسئلة حول الدورات الاقتصادية.

- 1- عرف بدقة ما يلي:
 - مفهوم الدورة الاقتصادية.
 - الأزمات الاقتصادية.
 - الفعاليات الاقتصادية الكلية.
- 2- أجب عن الأسئلة التالية:
 - ما هي المراحل الأساسية التي حدثت فيها التقلبات الاقتصادية؟.
 - تحدث الدورات الاقتصادية بفعل مجموعة من الأسباب، اذكرها؟.
 - ما هي أنواع الدورات الاقتصادية؟.
 - وضح بالرسم البياني مراحل الدورة الاقتصادية؟.
 - ما هي أهم خصائص الدورة الاقتصادية؟.
 - هل تعتقد أن النظرية الكلاسيكية قد تعرضت لفكرة الدورات الاقتصادية على الرغم من إيمانهم بقانون ساي؟.
 - اختار ثلاثة نظريات حاولت تفسير الدورات الاقتصادية وقارن بينها، موضحاً أهم ما يميز كل نظرية؟.
 - ما هي أهم الاستراتيجيات المتبعة في معالجة الدورات الاقتصادية؟.
- 3- حدد الاجابة الصحيحة من الخاطئة في العبارات التالية:
 - الدورة الاقتصادية هي تقلبات النشاط الاقتصادي الكلي وليس متغيراً مخصوصاً بذاته.
 - تبدأ مرحلة الانتعاش من نقطة منتهى الكساد أو قاع الكساد.
 - في أغلب الأحيان تختلط التغيرات الاتجاهية والدورية معاً، إذ يتعذر التمييز بينهما، بحيث يجد بعض الاقتصاديين بأن التغيرات الاتجاهية ليست إلا متوسطاً لسلاسل التغيرات الدورية.
 - يوجد اتفاق بين الاقتصاديين على أن لكل دورة ثلاثة مراحل، مع وجود اختلاف في تسمياتها.
 - إن تغيرات المضاعف والمعدل تنعكس في حجم الاستثمار وبالتالي حدوث انتقالات في منحنى (IS) التي لا تؤدي إلى تقلبات دورية منتظمة في المخرجات.
 - الدورة الاقتصادية تتذبذب وتدور حول توازن ثابت.

قائمة المراجع

المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية.

- أحمد علاش، دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2010.
- السعيد بربيش، الاقتصاد الكلي - نظريات ، نماذج وتمارين محلولة- ، دار العلوم، الجزائر، 2007.
- اسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2012.
- اكرام معوش، التحليل الاقتصادي الكلي - دروس وتمارين محلولة- ، دار قانة، الجزائر، 2021.
- إياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
- تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي مع تمارين ومسائل محلولة، ط 2، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- حسام علي داوود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، الأردن، 2014.
- رفاه شهاب الحمداني، نظرية الاقتصاد الكلي -مقدمة رياضية-، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
- سامي خليل، النظريات والبيانات النقدية والمالية، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1998.
- شعيب بونوة، زهرة بن يخلف، مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- صالح فواز محمد الخصاصونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط 2، دائرة المكتبة الوطنية، الأردن، 1999.
- ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية- التحليل الاقتصادي الكلي-، ط 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
- طالب محمد عوض وراذ، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، ط 5، دار وائل، عمان ، 2015.
- طالب محمد عوض، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، عمان ، 2004.
- عباس كاظم الدعمي، السياسات النقدية والمالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- عبد الحميد عبد المطلب، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات، الدار الجامعية، مصر، 2010.
- عبد الرحيم فؤاد الفارس، وليد إسماعيل السيفو، الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
- عبد الرزاق بني هاني، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط 3، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
- عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للكتب، مصر، 1997.
- عمر صخري، مبادئ الإقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997.
- محمد العربي ساكر، محاضرات في الإقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
- محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الإقتصاد الكلي - تحليل نظري وتطبيقي -، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007.
- مصطفى يوسف كافي، الإقتصاد الكلي - مبادئ وتطبيقات -، دار الرواد، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
- نزار سعيد الدين العيسي، ابراهيم سليمان قطر، الإقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، 2006.
- هيثم الزغيبي، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الإقتصاد الكلي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية.

- A.Griffiths & S.Woll, Applied Economics, 12 th, Edition Peavson, USA , 2011.
- Bernard Guerrien, Dictionnaire d'analyse économique, Troisième édition, Edition La Découverte, Paris, 1996.
- D.salvatore, Microéconomie, cours et problèmes, séries shaum, Paris, 1994.
- David Romer, Macroéconomie Approfondie, Traduit par Fabrice Mazerolle, Ediscience international, Paris, 1997.
- Frederique Becet et autre, Analyse Macro Economique, La Découverte, Paris, 2000.
- Gregory N. MANKIN, Macroéconomie, de Boeck Université , Paris, 2003.
- Henri-Louis VEDIE, Macroéconomie en 24 fiches, 2^{ème} édition, Dunod , Paris, 2008.
- Hubert Kemp, Macroéconomie, Dalloz, France, 2001.
- Jacque Brasseul, Introduction à l'économie du développement, Armond colin édition, Paris, 1993.
- Jean Arrous, Les théories de la croissance, éditions du seuil, Paris, 1999
- Jean Rivoire, L'économie de marché, Que sais-je?, édition Dahleb, Alger, 1994.
- Jaque Leoillon, Analyse macro-économique, Ed cujas, Paris, 1996
- Michel DE VROEY, KEYNES, LUCAS d'une macroéconomie à l'autre, Dalloz, Paris, 2009.
- Michel ZERBATO, Macroéconomie élémentaire, Armand Colin Masson, Paris, 1996.
- Mokhtar LAKEHAL, L'analyse économique en QCM : macroéconomie, Ellipses, Paris, 2007.
- R.Froyen, Macroéconomics, Edition Peavson , USA, 2008.